المدرسة الـــوطنية العليا للعلوم السيـــاســـية

قـــسم : الدراسات الإقليمية

تخصص : الفضاء الإقليمي و السياسات الدولية للجزائر

دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار
– ليبيا أنموذجا–

مذكرة مقدَّمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذ:**

رحماني رميساء فاتح خننو

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الصفة	الجامعة
محمد سعيد مكي	رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
فاتح خننو	مشرفا ومقررا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
ماسيفا آيت وعراب	عضوا مناقشا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

الـــسنـــة الـــجـــامـــعـــيـــة

2017/2016

المدرسة الـــوطنية العليا للعلوم السيـــاســـية

قـــسم : الدراسات الإقليمية

تخصص : الفضاء الإقليمي و السياسات الدولية للجزائر

دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار
– ليبيا أنموذجا–

مذكرة مقدَّمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالبة:

رحماني رميساء

إشراف الأستاذ:

خننو فاتح

السنة الجامعية

2017/2016

إن درجة السلم ليس هدفها أبداً أن يستقر المرء عليها، بل لتمسك قدمه لوقت يكفي لأن يتمكن من الصعود درجة أعلى بقدمه الأخرى.

(توماس هاكسلي)

شكر و عرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أحمد واشكر العلي القدير الذي وفقني لهذا وماكنت لأوفق لولاه، فحمدا لله ياربي كما يليق بعظيم سلطانك.

أتقدم في نهاية عملي هذا بالشكر الوافر و الثناء الجزيل للأستاذ "فاتح خننو" على إشرافه على هذا العمل وعلى كل الدعم والحرص والصدق في التوجيه.

ولا يفوتني شكر والدي اللذان دعماني لإكمال هذا العمل رغم الصعوبات التي صادفتني وأيضا أشكر كل عائلتي وإخوتي خاصة أختي صليحة وماتلقيته من دعم كبير منها

كما أقدم شكري إلى كل أسرة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية شكرا لمن قدم لي الدعم من قريب أومن بعيد خلال مسار إنجاز هذا العمل.

أتقدم بشكري إلى كل أصدقائي ورفقاء دربي في الدفعة السابعة للمدرسة العليا للعلوم السياسية، و أيضا أصدقائي من جامعة باتنة وبدون أن أنسى أختي و صديقتي دراجي ليندة التي بفضلها كان لي الشرف أن شاركت ونجحت في المدرسة لها ولعائلتها مني كل الشكر و التقدير و الإحترام.

شكر خاص للصديقة الغالية "رحمة قدير" على مساعدتها لي في هذه المذكرة ومجهوداتها الكبيرة معي لإتمامها ، لكي مني أختي العزيزة صادق الدعاء وكل الإحترام و التقدير .

ملخص الدراسة :

تعالج هذه الدراسة المقاربة الجزائرية في حل نزاعات دول الجوار إذ تعتمد في ذلك على مبادئ سياستها الخارجية التي تقوم على المعقولية السياسية وإرساء الحلول السلمية و أطر الحوار والوساطة، ومحاولة إيجاد الحلول السلمية لكافة المشاكل التي يواجها محيطها الإقليمي، وذلك من أجل الحفاظ على أمنها الداخلي وإستقرارها السياسي .

من أكبر التهديدات الأمنية التي تواجهها الجزائر هي حالة النزاع في ليبيا،ونظرا لحساسية الأوضاع فقد عملت الجزائر على إنتهاج مقاربة شاملة وفق آليات متعددة من أجل الحد من تأثيراته ومساعدة ليبيا للسير نحو تحول ديمقراطي سليم .

تعمل الجزائر على فتح حوار شامل بين الأطراف وذلك باستضافة الأطراف المتنازعة ولعب دور الوسيط بينها،مع انتهاج مبدأ الحياد والدعوة إلى الحفاظ على وحدة التراب الوطني في ليبيا وبناء مؤسسات قوية ذات طابع دستوري قانوني، وذلك وفقا لمتلازمة الجيش و الدبلوماسية لأنهما يعملان بالتوازي فالآلة الدبلوماسية للحوار الجيش لتوفير الأمن.

Résumé :

Cette étude porte sur l'approche de l'Algérie, menée dans le cadre de la résolution des conflits dans les pays voisins, en mettant en avant les principes de sa politique étrangère, laquelle est fondée sur la raison, le dialogue et la médiation, ainsi que la mise en application de solutions pacifiques à toute situation conflictuelle dans son environnement régional, afin d'y maintenir la sécurité intérieure et la stabilité politique.

Le conflit en Libye apparait comme une des plus graves menaces sécuritaires auxquelles l'Algérie est confrontée. En raison de la sensibilité de la situation, l'Algérie a adopté une approche globale à travers la mise en place de divers mécanismes, afin d'en limiter les effets et d'aider la Libye à se diriger vers une transition démocratique saine.

L'Algérie œuvre à ouvrir un dialogue global entre les parties en conflit en invitant sur son sol leurs représentants, en offrant sa médiation en toute neutralité, et en faisant appel à la préservation de l'unité et de l'intégrité territoriale de la Libye, ainsi qu' à l'établissement d'institutions juridiquement et constitutionnellement fortes, en vertu de la synergie diplomatie-militaire, l'une privilégiant le dialogue, l'autre visant la sécurité.

Abstract

This study deals with the Algerian approach in resolving the neighbouring countries disputes, relying on the principles of its foreign policy, which is based on political reasonableness, dialogue and mediation, and fetching peaceful solutions to all the issues its regional environment may be faced with, in order to maintain internal security and political stability.

The Libyan conflict appears to be one of the biggest security threats Algeria is facing. Due to the sensitivity of the situation, Algeria has adopted a comprehensive approach through various mechanisms in order to limit its effects and help Libya move towards a safe democratic transition.

Algeria is working to open a comprehensive dialogue among the conflicting parties by hosting their representatives and playing a mediation role, while showing neutrality and calling for preserving the national territorial unity and integrity, and the building of legally and constitutionally strong institutions, in accordance with the diplomacy-military synergy, as the former seeks dialogue and the latter security.

مـــقـــدمـــة

مـقـــدمـــــــة

تشكل منطقة الفضاء المغاربي والساحل الإفريقي ملعبا إستراتيجيا مهما بالنظر لما يكتسيه من أهمية جيوبوليتيكية وجيواستراتيجية على حد سواء، وتعتبر الجزائر لما لها من مقومات على الصعيد الجغرافي والتاريخي والإستراتيجي محور هذا الفضاء المهم وتعيش منطقة الفضاء المغاربي مجموعة من الأزمات البنيوية جراء الأزمة في مالي من خلال فقدان السلطة المركزية ناهيك عن الأحداث في ليبيا وهذه كلها أزمات بإيقاعات مختلفة تنعكس على مفهوم الأمن القومي الجزائري الذي يعرف جوارا ملتهبا وبناءا على هذا توظف الجزائر كل مقارباتها انطلاقا من عقيدتها السياسية التي تقوم على أساس تغليب الحلول السياسية السلمية إنطلاقا من منطلقات ومرتكزات ودبلوماسيتها المستندة إلى الحياد، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، المعقولية السياسية وتغليب الحلول السلمية السياسية على الحلول العسكرية .

بناءا على ما سبق ترمي الدبلوماسية الجزائرية بثقلها على واحد من أهم الملفات الخطيرة في الفضاء المغاربي وفي النزاع في ليبيا لما تمثله ليبيا من أهمية إستراتيجية على الصعيد جدول الأعمال الدولي والأمر الذي جعل الدول الكبرى تتصارع على هذه الكعكة الإستراتيجية لها تحويه من ثروات نفطية مقدرة بكميات كبيرة وغاز وطاقة وبهذا تشكل ليبيا بأهميتها الجيوسراتيجية هاجسا لدى تصورات الدول الغربية صاحبة الاطماع في منطقة الفضاء المغاربي.

لقد سارعت الدبلوماسية الجزائرية المعززة بمبادئها منذ اللحظة الاولى للأزمة إلى الحديث على أن الاشكالية يجب ان يكون حلها سلميا سياسيا وليس عسكريا وهي تدفع بكل قوة الى إعمال هذا المبدأ الذي لا يحيد عن تصورات وفلسفة دبلوماسيتها الواقعية والعقلانية وهذا ما يدفعنا الى القول أن الدبلوماسية الجزائرية هي دبلوماسية متكيفة مع مبادئها

1/ أهمية الدراسة

الأهمية العملية: إن الاهتمام بمسببات النزاعات وجذورها التاريخية وكذا محاولة إيجاد حلول لها يعد مجالا لإهتمام الباحثين وصناع القرار على السواء خاصة في ظل إستغلال شبكات الجريمة المنظمة والإرهاب لحالات عدم الإستقرار من أجل تحقيق أهدافها فالبيئة النزاعية والغير مستقرة داخل الدولة تعد مجالا خصبا لنشاط الجماعات الارهابية وشبكات الجريمة المنظمة في ظل ضعف الدولة وعدم قدرتها على أداء مهامها

وايضا تعد الدبلوماسية من بين المواضيع الأكثر إستقطابا وأصبحت على جانب كبير من الأهمية لدى الدول وصناع القرار ففي كثيرا من الأحيان تعتبر الدبلوماسية إحدى الوسائل غير المكلفة للدولة والتي تحقق بها أهدافها .

الأهمية العملية : تكمن الاهمية العملية للموضوع في تزويد صانع القرار بمجموعة من المعطيات حول موضوع النزاع في ليبيا، وفي معرفة طبيعة التهديدات الامنية في دول الجوار وتأثيرها وانعكاساتها على الجزائر وايضا دراسة الدبلوماسية الجزائرية في إطار تعامل الجزائر مع هذه التهديدات القائمة من جوهرها الإقليمي ومعرفة مدى فعالية النشاط الدبلوماسي الجزائري وتقيمه من خلال معرفة مدى نجاحتها في التعامل مع مختلف الرهانات

2/ أسباب إختيار الموضوع:

تتراوح بين اسباب موضوعية وأخرى ذاتية

الأسباب الذاتية :

رغم أن منطق مبدأ العلم هو الموضوعية في الطرح والإنفصال قدر المستطاع عن الذاتية إلا ان الباحث يقف على مدى صعوبة التجرد من ذاتيته خاصة أمام وقوفه على دراسة يثير إشكاليتها ويتفحص ويبني نتائجها وتسايره لمدة زمنية معتبرة ولهذا وقع اختياري على هذا الموضوع للرغبة الشخصية لمعالجة المواضيع المتعلقة بالجزائر خاصة دبلوماسيتها المعروفة بقوتها ومبادئها الراسخة إضافة الى الرغبة في تقديم إضافة لهذا الحقل المعرفي والذي يشهد اهتماما من طرف العديد من الباحثين.

الاسباب الموضوعية

تعود الأسباب الموضوعية لاختيار هذا الموضوع هو تصدر المواضيع الامنية في الآونة الاخيرة وما واكبه من توسع في مفهوم التهديد وكيفية معالجته والتعامل معه بطريقة سلمية

دون عنف وبهذا تأتي الدبلوماسية وأهميتها في حل مختلف المشاكل والأزمات عن طريق فتح سبل الحوار والتشاور.

وايضا من الأسباب الموضوعية هو دراسة وتقييم الدبلوماسية الجزائرية ودورها في المحيط الجواري وإبراز الجهود التي تقوم بها في سبيل الحد من تفاقم التهديدات عبر الوطنية التي تهدد أمنها القومي ومعرفة ومعرفة طبيعة الدور الذي تقوم به على صعيد النزاع في ليبيا .

3/ الدراسات السابقة : اعتمدت الدراسة على مجموعة من الدراسات التي تشكل خلفية لبناء الموضوع محل الدراسة وقد انفتحت الدراسة على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع والتي تم الإطلاع عليها :

- ✓ زاوشي صورية ، ***أمن منطقة شمال إفريقيا في ظل الأزمة الليبية التحديات والتداعيات:*** مذكرة في العلوم السياسية حيث تناولت هذه الدراسة مكونات الجغرافيا في ليبيا وأهم مخرجاتها والأهمية التي تكتسبها في محيطها الإقليمي وأيضا تطرقت الى الخلفية الامنية لنشأة وتطور الأحداث في ليبيا وأهم الفواعل الوطنية في الأزمة الليبية ، وتناولت أيضا تداعيات هذه الأزمة على الامن الإقليمي بما فيه الجزائر ومن الملا حظ أن هذه الدراسة تناولت الحالة اليبيبية ودرستها على اساس أزمة في شمال أفريقيا في حين دراستنا أخذتها من بعد النزاع وقد فصلت في الفرق بين الازمة والنزاع في دراستتي والسبب في استخدام مصطلح النزاع وليس الازمة
- ✓ أوشريف يسرى، ***تداعيات الازمة الليبية على الامن في الجزائر:*** مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية تناولت هذه الدراسة ردود الفعل حيال الازمة الليبية وأثر تصاعدها على دول الجوار وذلك بإدراج أهم المواقف الدولية والإقليمية من النزاع في ليبيا وكيف تصاعدت هذه الأزمة وتأثيرها على الدول المجاورة لها وتطرقت ايضا إلى المقاربة الجزائرية للتعامل مع الأزمة الليبية إضافة الى السيناريوهات المستقبلية للأزمة في حين أهملت الدراسة الأهمية الجيويوستراتيجية لليبيا ومختلف التجاذبات للقوى الدولية وإستراتيجيتها المنطقة وأضافت دراستنا لهذه الدراسة البعد القبلي للنزاع كخلفية تاريخية له إضافة الى الأهمية الجيوستراتيجية للجزائر والدور الذي لعبته في محيطها الإقليمي

- ✓ حسام حمزة، ***الدور الجيوسياسية في الامن القومي الجزائري*** : مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية الحقوق جامعة الحاج لخضر باتنة تناولت هذه الدراسة مختلف الدوائر الجيوسياسية للأمن الجزائري ومدى اهتمام صناع القرار الجزائري بهذا الدور في اجندته الأمنية إذ تشترك هذه الدراسة محل البحث في الاهمية الجيوستراتيجية للجوار الجزائري والذي بدوره يؤثر على امنها واهم التهديدات التي تأتيها من المنطقة والدراسة مهمة في رصد وتتبع كافة الفواعل والمدخلات المؤثرة على الامن القومي الجزائري.

4/ إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق فإننا سوف ننطلق من المشكلة البحثية التالية

ما هو تصور الدبلوماسية الجزائرية وأدواتها اتجاه النزاعات في الدول المجاورة منها حالة النزاع في ليبيا ؟.

الأسئلة الفرعية:

- فيما تتمثل الوسائل الديبلوماسية في حل النزاعات الدولية؟
- ماهي الأهمية التي تشكلها دول الجوار بالنسبة للجزائر؟
- ما طبيعة الدور الذي قامت به الجزائر من أجل تسوية النزاع في ليبيا؟

الفرضية الرئيسية:

تعامل الجزائر مع النزاعات في الدول المجاورة يخضع لمبادئ السياسة الخارجية بتسبيق الحلول. السياسية السلمية وإستبعاد التدخل العسكري وكذلك بالنسبة لتعاملها مع الحالة الليبية.

الفرضيات الفرعية:

- هناك العديد من الوسائل الديبلوماسية لحل النزاعات الدولية والتي جاءت في إتفاقية لاهاي.
- تشكل دول الجوار أهمية كبيرة بالنسبة للجزائر بإعتبارها جزء من إمتدادها الإقليمي الذي يشكل مجالها الحيوي .
- قطعت الديبلوماسية الجزائرية أشواطا هامة على صعيد حل النزاع في ليبيا.

مجال الدراسة

1/ المجال المكاني

استنادا الى طبيعة الموضوع المدروس والمتمثل في دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار" ليبيا نموذجا" يتحدد الاطار المكاني للدراسة في المنطقة المغاربية التي تعتبر الفضاء الذي تنتمي اليه كل من الجزائر ليبيا باعتبار هذه الأخيرة دولة مجاورة للجزائر وعلى حدودها الشرقية

2/المجال الزماني:

تمتد فترة الدراسة بالنسبة لدراسة النزاع في ليبيا من بداية سنة 2011 إلى غاية 2016 لكن بالتطرق لبعض العوامل التاريخية الخاصة بالموضوع يمكن توسيع مجال الزماني حسب الضرورة وحسب حاجة الباحث فالمجال الزماني يبقى مرنا حسب متطلبات الدراسة

3/المجال الموضوعي

سوف نتناول جميع ابعاد الجوانب السياسية والاجتماعية والجوانب الإقتصادية من اجل معرفة الوضع الاقتصادي الليبي قبل الازمة وايضا الوضع السياسي ونسبة الديمقراطية والحرية في الدولة الليبية أما الجانب الاجتماعي سوف يتم التطرق إلى الجانب السوسي تاريخي لدراسة طبيعة المجتمع الليبي ..

صعوبات الدراسة :

كأي بحث علمي لا تخل دراسة مهما كانت طبيعتها من العوبات فقد إعترضت في دراستنا جملة من الصعوبات .

1- أن النزاع في ليبيا مازل قيد التبلور وحركيته متصاعدة تبعا لكرونولوجيا الأحداث على الارض ما جعل الدراسة تحصر في مدة معينة لانه يصعب في ذلك الالمام بجميع الاحداث والمعطيات ومسايرتها .
2- صعوبة تحصيل المادة العلمية فيما يخص الدبلوماسية الجزائرية لقلة الكتابات في هذا المجال .
3- حداثة الموضوع وهذا سبب في عدم تحصلي على ما يكفي لدراسة موثقة علميا جعلنا نعتمد على المراجع الإلكترونية رغم إيماني أنها ليست مصدرا موثوقا للمعلومة مع ذلك حاولت تمحيص قدر المستطاع معلومات جيدة تنافق مع الموضوع وسعيت الى توظيف ما هو محكم وأكاديمي من خلال عرض أبحاث ومقالات أهم مراكز البحث والمجلات الإلكترونية .

5/ الإطار المنـهجي

إقتضت الدراسة استخدام المناهج التالية .

المنهج التارخي :

لا يوجد اي نزاع من العدم ولكن هناك خلفيات تاريخية لمجموعة من الاسباب قبل ميلاده وظهوره وبالتالي فان تشخيصه يعتمد على تطوره عبر مرحل مختلفة وعليه فإنه تم توظيف المنهج التاريخي في هذه الدراسة لمقدرته التفسيرية التي يزودنا بها فهو يولي الزمن دورا معينا في ذلك التفسير اي ادخال الظروف المحيطة بميلاد الظاهرة أوتعزيزيها أو إختفائها .

وباعتبار الحالة الليبية لها خلفية تاريخية كامنة وراء ظهور النزاع الليبي فندرس من خلاله المسار والسياق التطوري والتفاعلي الذي ادى الى تطور النزاع وأبرز المحددات التاريخية التي ساهمت في تشكيل الوضع الراهن

منهج دراسة حالة: تم الاعتماد على هذا المنهج الذي يقوم بدراسة حالة معينة والتعمق فيها بدراسة خصوصياتها وجميع المؤشرات المتعلقة بها وذلك من اجل فهم النزاع في ليبيا بطبيعته وخصوصيته والمراحل التي مر بها .

المقاربة الواقعية : بالنظر الى الأزمات التي تعرفها منطقة الفضاء المغاربي وظفت الدراسة المقاربة الواقعية كتصور يقوم على أساس مبدأ النظر الى الأزمات بصورة واقعية من خلال ترتيب البدائل الواجب توظيفها مع ما يتوافق مع سيادة القرار الوطني وكذلك مبادئ المصلحة الوطنية الجزائرية

6/ تقسييم الدراسة:

لمعالجة الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، حيث تناول الفصل الأول الإطار المعرفي و المفاهيمي للنزاعات و الدبلوماسية كمقاربة مفاهيمية بالإضافة إلى الوسائل الدبلوماسية في حل النزاعات الدولية وذلك فى ثلاث مطالب رئيسية .

أما الفصل الثاني فتم التطرق إلى تحديد المكانة الجغرافية للجوار الجزائري من خلال ذكر الأهمية الجيوستراتيجية للجزائر وإمتداداتها في مختلف الدوائر الجيوستراتيجية بالإضافة إلى تحديد أهم التهديدات

الأمنية في الدول المجاورة لها وكيف تعاملت معها بصفتها الرائد الإقليمي في المنطقة وذلك بحلها للعديد من المشاكل في محيطها الإقليمي.

وأخيرا في الفصل الثالث تم تناول المقاربة الجزائرية ودورها في حل النزاع في ليبيا وذلك بالإعتماد على الخلفية التاريخية للنزاع الليبي ومراحل تطوره وكيف تعاملت معه الدبلوماسية الجزائرية و الدور الذي لعبته لتسوية النزاع إضافة إلى العوائق التي حالت دون إيجاد تسوية سلمية

الفصل الأول: الدبلوماسية، النزاعات: مقاربة معرفية

المبحث الأول: الدبلوماسية: مقاربة مفاهمية

المبحث الثاني: مقاربة مفاهمية حول النزاعات

المبحث الثالث: الوسائل الدبلوماسية في حل النزاعات الدولية

الفصل الثاني: دبلوماسية الجزائر اتجاه دول الجوار

المبحث الأول: المكانة الجيوبوليتيكية للجوار الجزائري

المبحث الثاني: تحديات أزمات دول الجوار على الأمل القومي الجزائري

المبحث الثالث: المقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار

الفصل الثالث: المقاربة الجزائرية اتجاه النزاع في ليبيا

المبحث الأول: جذور النزاع في ليبيا ومسار تطوره

المبحث الثاني: الأطراف والمواقف الدولية من النزاع في ليبيا

المبحث الثالث: المقاربة الجزائرية ودورها في تسوية النزاع في ليبيا

الـفـصـل الأول:

الـدبلوماسية، الـنزاعات

مـقاربـة مـفـاهـيمية

تـــــمهـيـد

إن الخوض في دراسة أي موضوع أو ظاهرة في العلاقات الدولية يستدعي الرجوع إلى الخلفية المعرفية والفكرية لها وذلك بتوضح المفاهيم والمصطلحات الموظفة، أي أنّ هناك علاقة تلازمية بين الجانب المفاهيمي والنظري من جهة والواقع العملي من جهة أخرى وعليه تعدّ هذه الخلفية المعرفية خطوة منهجية ضرورية و لازمة لأي دراسة والقيام بها مع هذه العناصر يعدّ أمرا أساسيا.

إن طبيعة الدراسة تجعلنا نجمل مجموعة من المفاهيم ذات العلاقة بالموضوع وتوضيحها وعليه سوف نركز في فصلنا المعنون بالدبلوماسية، النزاعات: مقاربة معرفية على ثلاث نقاط رئيسية مقسمة إلى ثلاث مباحث :

في المبحث الأول سوف نتطرق إلى الدبلوماسية كمقاربة مفاهيمية، بإدراج مجموعة من التعاريف حولها والتطور التاريخي الذي شهدته هذه الظاهرة، وإجمال مختلف أنواعها وأنماطها، أمّا في المبحث الثاني سوف نتناول مفهوم النزاعات وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى بالإضافة إلى الأسباب والأنواع، أمّا في المبحث الثالث والأخير سوف نتحدث عن الوسائل الدبلوماسية في حل وتسوية النزاعات.

الـــمـــبـــحث الأول: الـــدبـــلومـــاسيـــة: مـــقـــاربة مفاهمية

ضمن هذا المبحث سوف نتطرق إلى مفهوم الدبلوماسية، في إطارها التقليدي والمعاصر، في إطار العلاقات الدولية على اعتبار أن الدبلوماسية هي الوجه الأول للسياسة الخارجية والبديل الشرعي لتفادي لجوء الدول إلى الحرب في حالة النزاعات الدولية، خاصة في ظل التطورات الجديدة على الساحة الدولية، والتي شهدها العالم منذ نهاية الصراع القطبي بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي.

المطـلب الأول : مـــفهـــوم الـــدبـــلومـــاسية وعلاقاتها بالمفاهيم الأخرى :

أولاّ: تـــعريف الـدبلوماسيـــة :

لقد اتخذ مفهوم الدبلوماسية العديد من التعاريف إلاّ أنها قد اجتمعت على فكرة واحدة أن الدبلوماسية هي الأسلوب الأكثر نجاعا لحل النزاعات والخلافات الدولية والبديل الشرعي عن استخدام القوة في العلاقات الدولية، ومن بين التعريفات التي قدمت في ذلك نذكر[1]:

تعريف **إرنست ساتو:** " الدبلوماسية هي استعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة".أمّا **شارل كالفو:** قال أنّ "الدبلوماسية هي علم العلاقات القائمة بين الدول تنشأ عن مصالحها المتبادلة وعن مبادئ القانون الدولي ونصوص المعاهدات والإتفاقيات ومعرفة القواعد والتقاليد التي تنشأ وهي علم العلاقات أو في المفاوضات أو فن القيادة والتوجيه".

كما عرفها **براديه قوديره:** بأنها" فن تمثيل الحكومات ومراقبة حقوق الوطن ومصالحه وكرامته حتى لا تلمس في الخارج،وكذلك إدارة الشؤون الدولية وإدارة المفاوضات السياسي، أوتتبعها وفقا للتعليمات الصادرة بشأنها "[2] .وجاء في **معجم إكسفورد** بأنّ الدبلوماسية هي " إدارة العلاقات الدولية عن طريق التفاوض والأسلوب الذي تنظم وتوجه به العلاقات بواسطة السفراء والمبعوثين وعمل الدبلوماسي فنه[3].

---

[1] علي يوسف شكري، **الدبلوماسية في عالم متغير** (عمان: دار الرضوان للنشر والتوزيع،2014) ص. 25 .

[2] موسى حلمي عمارة، **دور الدبلوماسية الفلسطينية في إدارة الأزمة الصحية أثناء الحصار على محافظات غزة 2006-2013**، مذكرة ماجستير (جامعة فلسطين: أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، 2014) ص. 28.

[3] علي صادق أبو هيف، **القانون الدبلوماسي** (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1975) ص. 12.

أمّا **سموحي فوق العادة** في كتابه الدبلوماسية الحديثة " أن الدبلوماسية هي مجموعة القواعد والأعراف والمبادئ الدولية التي تهتم بتنظيم العلاقات القائمة بين الدول والمنظمات الدولية،والأصول الواجب اتباعها في تطبيق أحكام القانون الدولي والتوفيق بين مصالح الدول المتباينة وفق إجراء المفاوضات والإجتماعات والمؤتمرات الدولية وعقد الإتفاقيات والمعاهدات "[1].

وفي تعريف **شارل مارتنيس** جاء فيه أنّ "الدبلوماسية هي علم العلاقات الخارجية أو الشؤون الخارجية للدولة وبمعنى أخص هي علم وفن المفاوضات"[2].

أمّا **هارولد نيكسون** في 1949 قال "بأنها أداة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات أو أسلوب معالجة وإدارة هذه العلاقة من قبل السفراء والمبعوثين[3].

إستنادا إلى ما تقدم فإن الدبلوماسية هي مجموعة القواعد و الأعراف الدولية و الإجراءات والمراسيم والشكليات التي تهتم بتنظيم العلاقات بين أشخاص القانون الدولي،أي الدولة والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين وتقتضي بيان حقوقهم وواجباتهم وامتيازاتهم وشروط ممارستهم لمهامهم الرسمية،والأصول التي يتوجب عليهم اتباعها لتطبيق أحكام القانون الدولي ومبادئه. وهي فضلا عن ذلك علم وفن تنظيم إدارة العلاقات الدولية، وتمثيل الحكومة وحماية مصالح الدولة الوطنية لدى حكومة بلد أجنبي والتي يمارسها المبعوثون الدبلوماسيون من خلال المفاوضات

---

[1] هايل صالح الزين، **الأساس القانوني لمنح الحصانات و الامتيازات الدبلوماسية**، رسالة ماجيستير (جامعة الشرق الأوسط،:كلية الحقوق، 2011) ص.15.

[2] علاء أبو عامر، **الوظيفة الدبلوماسية نشأتها مؤسساتها قواعدها قوانينها** (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2001) ص. 21.

[3] حسن صباريني غازي، **الدبلوماسية المعاصرة دراسة قانونية** (عمان: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، 2002) ص. 13.

ثـانـيـا :عـلاقـــة الـدبـلومـاسيـــة بالـــمفاهيم الأخـــرى :

- **الدبلوماسية والسياسة الخارجية :**

لتحديد العلاقة بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية من الضروري التطرق لمفهوم السياسة الخارجية وكغيره من المفاهيم لا يخضع لتعريف محدد واضح وصريح بل تعددت فيه الكثير من الرؤى ووجهات النظر، ونذكر منها: **كينت توم بسون**" السياسة الخارجية هي النظرة الإيديولوجية والنظرة التحليلية،أمّا الأولى فيفترض أن السياسات التي تصنعها الدول اتجاه العالم الخارجي هي تعبيرات عن المعتقدات السياسية والإجتماعية والدينية السائدة فتصنف السياسية الخارجية، ديمقراطية إستبدادية، تحررية واشتراكية ومحبة للسلام أو عداونية[1].وقد قدم **جيمس ريسنو** تعريف أكثر شمولية للسياسية الخارجية بقوله أنّها "مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إمّا للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية أو بتغيير الجوانب غير المرغوبة"[2]

إذن يمكن القول بأنها برنامج عمل الدول في المجال الخارجي الذي يتضمن الأهداف الخارجية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها والتي تعكس مصالحها الوطنية، فضلا عن الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف وبالتالي فإن السياسية الخارجية لدولة ما هي جزء من السياسة العامة لهذه الدولة أو الخطة التي تسيّر بها دولة ما علاقاتها مع الدول الأخرى[3]، ومن هنا تكمن العلاقة بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية،إذ تعتبر الدبلوماسية هي أداة رئيسية من أدوات السياسية الخارجية وأداة من أدوات تنفيذها،ولهذا تقوم الدول بممارسة وتنفيذ الدبلوماسية الخاصة بها من أجل الدفاع عن مصالحها، وبلوغ الأهداف المعدّة مسبقا والتعامل مع الدول الأخرى، ولا يقتصر دورها على تنفيذ السياسية الخارجية فقط، بل تقوم بتزويد صناع السياسية الخارجية بالتقارير والمعلومات والتقديرات حول البيئة الخارجية للدول، من خلال جمع المعلومات عن الأوضاع السياسية والقضايا المتعلقة بها، وإرسال ذلك عبر تقارير إلى صناع القرار في الدولة من خلال بعثاتها الدبلوماسية المنتشرة في مختلف الدول وبهذا تكون الدبلوماسية قد شاركت بشكل

---

[1] رياض حمدوش، **تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الاوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر** 2001، أطروحة دكتوراه (جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2011-2012) ص. 10 .

[2] محمد السيّد سليم، **تحليل السياسية الخارجية**، (القاهرة: مكتبة النهضة العربية، ط.2، 1998) ص. 11.

[3] أميمة جعفر عمر، **السياسة الخارجية الأمريكية ما بعد 11 سبتمبر دراسة حالة التدخل الامريكي في أفغانستان**، رسالة ماجستير(جامعة الخرطوم: كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، 2005) ص. 14 .

غير مباشر في توجيه وصنع السياسية الخارجية[1]. ومن خلال هذا عرف الدبلوماسي البريطاني **بارسون** الدبلوماسية بأنها تعنى بالنصح وصياغة وتنفيذ السياسة الخارجية[2]. عليه فالدبلوماسية هي نشاط حكومي وتتصل بعملية صنع السياسة الخارجية للدول وتنفيذها بأكملها، ولأجل ذلك تمر بخمس مراحل هي[3]: جمع المعلومات، التمثيل، التفاوض، تقديم المشورة بشأن السياسات، تقديم الخدمات القنصلية.

- **الدبـــلومـــاســـيـــة والـــعـــلاقـــات الـــــدولـــية :**

لقد اعتمد علم العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى كحقل علمي مستقل عن بقية العلوم الأخرى، والدبلوماسية كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية، لا يمكن إدراجها في حقل غير العلاقات الدولية،فهي تعنى بقضايا المجتمع الدولي، عليه قدم الكثير من الباحثين في هذا المجال عدة تعاريف للعلاقات الدولية ومن بينها:

لقد عرفها **طه بدوي** " أنها العلم الذي يعنى بواقع العلاقات الدولية و استقراءها بالملاحظة و التجريب أو المقارنة من أجل التفسير أو التوقع[4].وهذه العلاقات الدولية قائمة على أساس دولي فهي تعني وجود عدد كبير من الوحدات تتفرق فيما بينها بمظاهر معينة وتجمع بينهما مظاهر أخرى كنتيجة للتفاعل بين قوى الوحدات وقوى الإنفصال[5].

إذ ترتكز العديد من التعاريف التي قدمت لمفهوم العلاقات الدولية، على التفاعلات الموجودة بين الوحدات السياسية والتي تمثل الدول لأنها من تصنع القرارات المؤثرة في الحرب والسلم، إلاّ أن التطورات التي حدثت في مجال العلاقات الدولية، قلصت من دور الدولة، إذ لم تعد هي الفاعل الوحيد في إدارة

---

[1] أنس تيسير عبد صلاحات، دور **الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على مواقف وسياسات الاتحاد الأوروبي اتجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين، 2005-2013**، رسالة ماجيستير (جامعة فلسطين: كلية الدراسات العليا، 2015) ص. 25

[2] السيّد أمين شلبي، ***في الدبلوماسية المعاصرة*** (القاهرة :عالم الكتب للنشر ،1997) ص.301

[3] منيرة بودردابن، ***دور الدبلوماسية المعاصرة في تنفيذ السياسة الخارجية دراسة حالة الولايات المتحدة الامريكية***، رسالة ماجيستير (جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008-2009) ص.23.

[4] هايل عبد المولى طشطوش، ***مقدمة في العلاقات الدولية*** (الأردن: جامعة اليرموك، 2010) ص. 12.

[5] جوزيف فرانكن، ترجمة : غازي عبد الرحيم القصيني ، ***العلاقات الدولية*** (السعودية: مطبوعات شهامة ، ط.2، 1984) ص.19.

علاقاتها في السياسة الدولية، بل إلى جانبها أصبحت هناك فواعل أخرى تؤثر أكثر منها، رغم إحتفاظها بمركزها الأساسي في عملية اتخاذ القرار في الحياة الدولية وصاحبة الشرعية والسيادة والعنف الرسمي القانوني داخل حدودها[1]. إذا الدبلوماسية هي ضرورة تقتضيها طبيعة العلاقات الدولية وما أصابها من تطور، وهي وسيلة وأداة توظفها الدولة لخدمة وإنجاح سياستها الخارجية لتحقيق أهدافها وهي بذلك تلتقي مع العلاقات الدولية من حيث أن كل منهما يهدف إلى تحقيق وحماية مصالح الدولة والحفاظ على أمنها القومي، بالإضافة إلى أن الدبلوماسية هي نتاج العلاقات الدولية ومن هنا تغدو دراسة العلاقات الدولية والتاريخ الدبلوماسي وفهمهما خطوة مهمة في نجاح الدبلوماسية فعن طريق التاريخ الدبلوماسي يمكن معرفة مجريات السياسة الدولية في الماضي واتجاهاتها في الحاضر و المستقبل[2].

- **الـــدبـــلـــومـــاســـيـــة والـــقـــانـــون الـــدولـــي .**

يمكن تعريف القانون الدولي على أنه مجموعة من القواعد القانونية التي تحكم وتنظم المجتمع الدولي وتحدد حقوق وواجب الأشخاص في علاقاتهم المتبادلة[3].وقد عرف الباحث الفرنسي **شتروب** القانون الدولي بأنه "مجموعة من القواعد الملزمة التي تحكم العلاقة بين الأشخاص القانونية الدولية" دولا كانت أو منظمات دولية، فتبين ما لها من حقوق وما عليها من واجبات كما تحدد العلاقة التي تنشأ بين هؤلاء الأشخاص وبين الأفراد. وهي نفس الفكرة التي جاء بها البلجيكي **جوفر هوف** حين قال "أن القانون الدولي العام هو القانون المسير للعلاقات الدولية ما بين أو ما فوق الدول[4].

وعن العلاقة بين الدبلوماسية و القانون الدولي فإنهما يتأثران ببعضهما البعض فالدولة كي تكتسب تصرفاتها مزايا قانونية الى جانب المزايا السياسية و الأخلاقية تعلن أن تحركاتها الدبلوماسية تركز على قواعد القانون الدولي إضافة إلى أن مجرد الحديث عن عملية إتفاق على قواعد القانون الدولي هي

---

[1] أنور محمد فرج، ***النظرية الواقعية في العلاقات الدولية –دراسة مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة*** – (السليمانية : مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ،2007) ص. 4

[2] عبد الفتاح علي الرشدان، محمد خليل موسى، ***أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية*** (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية ،2005) ص ص. 24.25.

[3] توفيق حسن توفيق سليمان، **القانون الدولي العام** (د.ب.ن: كلية الشرق الأهلية) ص. 02

[4] عباس ماضوي، ***المصادر الدولية غير الاتفاقية للقانون الدولي العام*** ،رسالة ماجستير(جامعة بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2012–2013)ص..19.

إجراءات دبلوماسية في حد ذاتها، وفي هذا المجال يقول تونكين "ليس ثمة خطأ في القول بأن الدور الرئيسي في عملية تكوين قواعد القانون الدولي تتكفل به الدبلوماسية[1].

الـــــدبـــــلومـــــــاسيـــــة و الإســـــــــتراتـيجـــيـــة :

لقد عرف **أندري بوفر** الإستراتيجية بأنها فن جدلية الإرادات باستعمال القوة من أجل حل النزاعات،لتحقيق أهداف سياسية[2]، وجاء في **معجم أكسفورد** أنّ الإستراتيجية هي فن توجيه العمليات العسكرية الكبيرة والعمليات الخاصة بالحملة"[3].

عليه فالدبلوماسية و الإستراتيجية هما وجهان لعملة واحدة هي السياسة الخارجية، من حيث أنهما وسيلتان لتحقيق أهداف هذه الأخيرة، كما يعبّر عن ذلك **كينيث تومسن** بأن" السياسة الخارجية هي الوجه التشريعي لإدارة العلاقات الدولية أمّا الدبلوماسية فهي الوجه التّنفيذي لها"[4].

المطلب الثاني: التطور التاريخي لـــظاهرة الدبلوماسية :

لا يختلف الباحثون في أن الدبلوماسية قديمة قدم الشعوب نفسها فهي ولدت من حاجيات الأفراد والشعوب التي لم تستطع أن تعيش معزولة عن بعضها البعض، فالحاجة إلى الأخر ولدت الرغبة في التعاون، تلك التي تقضي بخدمة مصالح مشتركة، وأمّا عن أصولها وجذورها التاريخية أو معرفة متى ظهرت الدبلوماسية فإنه يوجد صعوبة في تحديد ذلك نتيجة لإختلاف آراء الباحثين في هذا المجال، ومن بين أكبر المراحل التاريخية التي مر بها تطور هذا المفهوم نذكر:

---

[1] عطاء محمد صالح زهرة، ***في النظرية الدبلوماسية*** (الأردن : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،2014) ص ص. 27.26

[2] André Beaufre, traduit par: Thierry De Montbrial,***introduction a la stratégie***,(France: pluriel, 1963) p.02

[3] دينا محمد جبر، إبتسام حاتم علوان، ***الإستراتيجية بين الأصل العسكري والضرورة السياسية وتأثيرها على القوى الدولية*** ،ص. 03

[4] غالي بطرس بطرس، "السياسات الخارجية للدول الكبرى، " ***المجلة المصرية للعلوم السياسية***، ع. 18 (سبتمبر 1962) ص. 26

أولا:مـــرحـــلـــة الـــــعصـــور الـــــقديـــمة:

عرفت الحضارات القديمة الدبلوماسية كالحضارات الفراعنة والسومايين والأكاديين والآشوريين والحيثيين والفينيقيين والآريين والكنعانيين وبدرجة أقل الهنود والصينيين ،بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من القبائل المختلفة التي شكلت مدنا ودولا، من حيث أنها عرفت إتصالات فيما بينها لم تكن مقتصرة فقط على العلاقات الحربية بل كذلك على العلاقات السلمية، التي كانت تتم عبر مبعوثين خاصين يقومون بمهمة الإتصال والتمثيل والتفاوض ويتصلون بعقد الإتفاقيات والمحالفات، من أشهر هذه المعاهدات معاهدة **قادش** التي عقدت في1275 ق.م بين رمسيس الثاني ملك مصر وبين جيتار الثالث ملك الحيثيين، في القرن الثالث عشر قبل الميلاد، والتي بموجبها أقيم التوازن بالقوى بين الطرفيين في الأراضي السورية، تمثل هذه الإتفافاقيات والمعاهدات شروط الصلح وتبادل الأسرى وتواريخ الغنائم وتحديد مناطق النفوذ أو حتى معاهدات التحالفات العسكرية وإتفاقيات تجارية [1].

- **الـــدبـــلـــومـــاســيـــة فـــي عـــهـــد الإغـــريـــق :**

يرجع الكثير من الكتاب بداية الدبلوماسية المنظمة إلى عهد الإغريق، نظرا للعلاقات بين المدن اليونانية القديمة فقد أتاح وضع المدن اليونانية المجال لظهور التمثيل والممارسة الدبلوماسية، إذا كان نظام **دولة المدينة**"City State، يقوم على أساس وجود العديد من الدول المجاورة التي ترتبط بروابط ومصالح مشتركة فيما بينها، فقد تكونت في عهد الإغريق مجموعة من القواعد الخاصة بالتمثيل الدبلوماسي كالقواعد المتعلقة بحصانة السفراء وبأصول معاملتهم و إستقبالهم، إلى جانب الحرص على اختيار المبعوثين والرسل في المستوى المناسب لآداء المهام التي توكل إليهم وتتمثل مظاهر الدبلوماسية في عهد الإغريق بالتمثيل الدبلوماسي، عقد المعاهدات، ممارسة التفاوض من خلال السفراء الذين يتم اختيارهم، اللجوء إلى أسلوب التحكيم عند نشوب النزاعات، عقد المؤتمرات الإقليمية من أجل التوصل إلى مبادئ عامة تحفظ المصالح المشتركة وهكذا فإنه يمكن القول أن اليونانيين القدماء قد أسهموا في تطور الدبلوماسية[2].

---

[1] محمود خلف، ***الدبلوماسية النظرية والممارسة*** (عمان: دار زهران، 2010) ص. 30

[2] المكان نفسه

- **الـــدبـــــلومـــاسيـة عـــند الـــرومـــان :**

ورث الرومان عن الإغريق بعضا من التقاليد والقواعد الدبلوماسية فقد وصلت العلاقات الدبلوماسية في مرحلة متقدمة من التطور والإنتظام من خلال المؤتمرات والإتحادات، وقد سار تطور العلاقات الدولية ضمن إطار خدمة الأهداف الخارجية لروما، التي قامت أساسا على مبدأ السيطرة وإخضاع الشعوب الأخرى، تمثلت أهم إسهامتهم في إقرار مبدأ احترام العهود وقدسية المواثيق كأساس لإستقرار العلاقات الدولية[1]، فقد كانت الإمبراطورية الرومانية هي الوحيدة القائمة آنذاك في أوروبا والشمال الإفريقي وشرق المتوسط، وكانت تهيمن على تلك المناطق والسبب في ذلك راجع إلى تمكنها عسكريا عليهم، فالمعاهدات عند الرومان كانت فرض لإرادة المنتصر على المغلوب ووثيقة الإعتراف بمصالحه والتقيد لخدماتها[2].

ثانيا : الـــدبـــــلومـــاسيـة فـــــي الـــــعصور الـــــوسطى :

عرفت العصور الوسطى أربع قوى بارزة في السياسة الدولية وهي الدولة العباسية في الشرق الدولة الأموية في الأندلس والدولة البيزنطية، وسوف نتطرق بإيجاز إلى الدبلوماسية العربية الإسلامية التي تعتبر الدولة العباسية إمتدادا لها وإلى الدبلوماسية البيزنطية التي كان لها دور في تطوير الدبلوماسية.

- **الدبلوماسية العربية الإسلامية :**

عرف العرب في الجاهلية قبل مجيئ الإسلام **الدبلوماسية**، فقد كان موقع شبه الجزيرة العربية كملتقى طرق القوافل الجارية بين الشمال والجنوب والشرق والغرب، أو عن طريق المبادلات التجارية، فقد قامت روابط بين العرب والأقوام الأخرى، من تطلب قيام الإتصالات والمفاوضات وعقد المعاهدات التجارية وكانت السفارات تقوم في العادة بمهة التهنئة أو التفاوض[3]، فيما كانت القبائل تختار أفضل رجالها شخصية وذكاء للقيام بالتفاوض مع الآخرين لحل المشاكل، وبقي ذلك إلى غاية مجيء الإسلام فقد تميزت العلاقات الدولية والدبلوماسية التي أقامها سيدنا "محمد " صلى الله عليه وسلم، بمبدأ العالمية

---

[1] صلاح محمد عبد الحميد، ***فن التفاوض والدبلوماسية*** (القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2011) ص. 23.

[2] عبد الهادي بوطالب، ***مسار الدبلوماسية العالمية ودبلوماسية القرن الواحد والعشرين*** (الدار البيضاء: دار الثقافة، 2013) ص. 13.

[3] عبد الفتاح علي رشدان، **مرجع سابق** ،ص. 40.

والشمولية فقد أقامها على أساس ما نزل عليه من أحكام سماوية، وما يملكه من المؤهلات الشخصية وقد كان لذلك أثر كبير في نشر الدعوة الإسلامية[1].

إذ يمكن القول ان الحضارة العربية الإسلامية كان لها دور كبير في تطوير ممارسة العمل الدبلوماسي وإرساء العديد من القواعد والأسس التي أخذت ترتكز عليها الدبلوماسية المعاصرة .[2]

- **الـــــدبـــــلومـــاسيـــــة في عهد الـــــبيزنطيين :**

إذ كانت قوة الرومان سببا لعدم اهتمامهم بالدبلوماسية، فسبب لجوء البزنطيين إلى الدبلوماسية، هي كسب ودّ وصداقة القوى الخارجية المحيطة بها وذلك بسب ضعفها، وقد تطلب ذلك رجالا متميزين في فن المفاوضات وجهازا دقيقا لجمع المعلومات عن العدو لتفادي وقوع أي خطر فيقومون بإرسال أباطرة مبعوثين يمكثون فترة من الزمن في عواصم الأعداء ويرسلون تقاريرهم بصورة منتظمة إلى قسم مختص بالشؤون الخارجية في القسطنطينية عاصمة البيزنطيين[3].

إنّ الدبلوماسية في العصور الوسطى، كانت مؤقتة تخضع في ممارستها للظروف السائدة كما أنها كانت مقيدة من حيث المكان والزمان نظرا لصعوبة وسائل الإتصال والمواصلات في ذلك الوقت وبقي الوضع على حاله إلى غاية عصر النهضة في القرن الخامس عشر ميلادي، بحيث إزدادت العلاقات وتداخلت المجتمعات فيما بينها و بالتالي ظهرت أهمية الدبلوماسية في إدارة العلاقات .

مرحلة الـــدبـــلومـــاسيـة فـــــي الـــــعصور الـــــحديثة :

- **الـــدبـلوماسية الإيـــــطالـيـــــة :**

لم تظهر الدبلوماسية الحديثة بمعنى فن المفاوضة الذي يمارسه مبعوثون محترفون بشكل دائم ،إلاّ في إيطاليا في القرن الثالث عشر، إذا كانت البندقية نقطة انطلاق للفن الدبلوماسي منذ القرن الخامس عشر حيث يشكل هذا التاريخ فعلا نقطة انطلاق ليس للدبلوماسية الحديثة فقط بل ولتاريخ الأفكار

---

[1] سهيل حسن الفتلاوي، **الدبلوماسية الإسلامية دراسة مقارنة في القانون الدولي المعاصر** (عمان: دار الثقافة، 2005) ص. 11.

[2] رحيمة لدغش، ***سيادة الدولة وحقها في مباشرة التمثيل الدبلوماسي***، أطروحة دكتوراه (جامعة تلمسان :كلية الحقوق قسم القانون العام، 2013-2014) ص.64

[3] عطاء محمد صالح زهرة، **مرجع سابق**، ص.61

السياسية الحديثة أيضا وهو الذي بدأ مع **ميكيافيلي** في إيطاليا الذي كان سفيرا إلى جانب **دانتي** وقد تميزت هذه الدبلوماسية بالديمومة والثبات والإستقرار[1]

- **الـــدبلوماسية الـــــفـــــرنـــسية:**

يرى **الكاردينال ريشيليو** أن الدبلوماسية هي نهج متصل ليس مجرد عملية وقتية ، إذ من الممكن أن تكون سبب في ميلاد علاقات وطيدة واستمرارها، وأن الغاية من انتهاج الدبلوماسية في العلاقات الدولية هي توجيه الرأي العام نحو الصالح العام للدولة و الفرد[2].من هنا يمكن الوقوف على أهم المحطات الأساسية في تطور الدبلوماسية و هي[3] :

- تطور الدبلوماسية من مؤتمر فيينا عام 1815 حتى الحرب العالمية الأولى 1914.
- مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية اتسمت هذه المرحلة بالسرية وانحصارها في فئة ضعيفة من مسؤولية الدولة ، وهم صناع القرار السياسي .
- إعلان الرئيس الأمريكي **ولسن** لمبادئها الأربع عشر سنة 1918 والتي تدعو إلى انتهاج الدبلوماسية العلنية وظهر ذلك في ميثاق عصبة الأمم المتحدة .
- بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تمت صياغة اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية في 4 أفريل 1961 ثم إتفاقية فيينا عام 1963.

رابعا : الدبـــلوماسية المعـــاصـــــرة :

هناك العديد من العوامل التي ساهمت في نشوء الدبلوماسية المعاصرة، ومن أهمها تضاعف عدد الدول المكونة للمجتمع الدولي وظهور قوى جديدة ودول حديثة الإستقـلال، وبطبيعة الحال نتج عن هذا التوسع في العائلة الدولية توسع كبير في الاتصالات والعلاقات الدبلوماسية والمفاوضات والأجهزة الدبلوماسية، وأيضا ساهمت الإكتشافات العلمية والثورة الصناعية والتداخل بين الدول في الشؤون الثقافية المالية والإجتماعية، هذا ما أدى بالحكومات أن تتعامل مع نطاق واسع من القضايا والمشكلات وأيضا

---

[1] عطاء محمد صالح زهرة، **مرجع سابق**، ص.61

[2] المرجع نفسه، ص64

[3] عبد الفتاح شبانة، ***الدبلوماسية القواعد القانونية الممارسة العلمية ، المشكلات الفعلية*** (القاهرة: مكتبة مذبولي، 2002) ص. 14

عقد المؤتمرات عبر الإتصالات السلكية واللاّسلكية والأقمار الصناعية، وأيضا بروز تصور أكثر ديمقراطية للعلاقات الدولية حيث كانت العلاقات الدولية توكل إلى صفوة من الرجال المختارين التي تتفاوض وتقرير سياسات بلادها وعلاقاتها، لقد أصبح تأثير الرأي العام بالغ في صناعة السياسة العامة ومنافذها، وهكذا أصبحت الدبلوماسية ذات طابع ديمقراطي بحث تسمى أحيانا بالدبلوماسية الشعبية[1]. إستنادا إلى هذه العوامل التي ساهمت في تطور الدبلوماسية نستطيع أن نجمل الخصائص التي تميزها: أنها تعمل في بيئة أكثر تنوعا وأصبحت أداوتها أكثر سرعة وحركة واتساع نطاق القضايا والموضوعات التي تعالجها، كما أصبحت تعمل في ضوء العقلانية وتأثير ومتابعة وسائل الإعلام كذلك تحت تأثير المؤسسات الديمقراطية ويقظة الرأي العام . تطورت الدبلوماسية وأصبحت تعرف بـــ:

الدبلوماسية الشاملة الكاملة:

بحيث أصبح الدبلوماسي اليوم الذي يدير وينسق نطاقا عريضا من النشاطات والاهتمامات العريضة لبلده، بعدما كان يقوم فقد بكتابة التقارير والتحليلات والتنبؤات.

الدبلوماسية الترابطية:

وهي الصفة التي نجمت على النحو المستر في تكوين المجموعات الإقليمية والدولية مثل رابطة دول جنوب شرق آسيا **الآسيان، منتدى التعاون الاقتصادي** لدول آسيا والباسيفيك.

دبلوماسية القضايا العالمية:

وهي القضايا التي أصبحت عمليا تشكل جدول أعمال الإهتمامات الملحة للمجتمع الدولي التي تتعدى حدود الدول أو القارات وهذا يتطلب تنسيقا جماعيا مثل اللإرهاب الدولي والجريمة المنظمة الهجرة غير الشرعية، الأمراض[2]. إذا الدبلوماسية كأي مؤسسة بشرية هي عملية ديناميكية تتعرض لتغيرات الزمن ما يأتي به من قوى ومؤثرات جديدة، لذلك نجد أن لكل عصر يمر بتجديد جوهري في أساليبه، والدبلوماسية يمكن في المستقبل أن تشهد تغيرات أخرى وفقا لتغير طبيعة العلاقات الدولية.

---

[1] السيد أمين شلبي، ***مرجع سابق***، ص ص. 93.91

[2] المرجع نفسه، ص ص. 93.97 .

الـــمطلب الـــــثالث :أنماط و أنواع الدبلوماسية الحديثة :

الأنماط :

تتميز الدبلوماسية المعاصرة بتعدد الأشكال والصور والأنماط فقد تطورت الدبلوماسية من دبلوماسية مؤقتة الى دبلوماسية دائمة ومن دبلوماسية ثنائية الى دبلوماسية متعددة الأطراف قائمة بين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والتكتلات السياسية الاقتصادية القائمة في هذا العالم فيمكن إجمال أنماط الدبلوماسية المعاصرة فيما يلي :

الـــدبـلومـاسيـة الـثنـائـية :

والتي تقوم على الإتصال والمفاوضات بين الدولتين وتعني بمصالحها المشتركة [1]

الدبلوماسية الجماعية أو دبلوماسية المؤتمرات:

عرفت المجتمعات الإنسانية دبلوماسية المؤتمرات منذ زمن بعيد ومارستها جنبا إلى جنب مع أنماط دبلوماسية أخرى كان الهدف من مثل هذه المؤتمرات استثمارها من خلال وسائل مختلفة من أجل تشجيع الحوار والتفاوض لحل النزاعات وفض الخلافات والوصول الى حالة من الأمن والسلام والإستقرار[2]. ويطلق على هذا النوع أيضا الدبلوماسية متعددة الأطراف وتستهدف التوصل إلى حل لمشكلة معينة أوالإتفاق على معاهدة أو التوصل إلى إتفاقية في مجال معين[3].

الدبلوماسية البرلمانية أو دبلوماسية المنظمات الدولية:

هو شكل من أشكال الدبلوماسية يتسم بجماعية المناقشات وعلانيتها ومشاركة وفود من الدول تتناول العديد من الموضوعات السياسية والإقتصادية والثقافية وغيرها[4].حيث تجري ممارستها من خلال الدورات العادية التي تعقدها المنظمات الدولية في ظل وجود الوفود الدائمة للدول، وتعتبر المنظمات الدولية

---

[1] أنس تيسير بن صلاحات ، **مرجع سابق** ، ص. 25.

[2] عبد الفتاح علي الرشدان، **مرجع سابق**، ص. 98 .

[3] بن صلاحات، **مرجع سابق**، ص. 26

[4] ندى عيسى عثمان خليل، **دبلوماسية التنمية الإقتصادية** ، شهادة ماجستير (جامعة الخرطوم: كلية الدراسات الإقتصادية والإجتماعية ، 2004) ص. 27.

بمثابة برلمانات عالمية لطرح القضايا والمشكلات العالمية للمناقشة العامة وذلك في ظل المتطلبات الدولية المتزايدة للسلام والأمن[1]

الدبلوماسية الشعبية:

على المستوى الأكاديمي في الولايات المتحدة الأمريكية صك عالم السياسية الأمريكي **إدموند جيلون** هذا المفهوم لأول مرة عام 1965 في إطار عمله **بمعهد مورو** للدبلوماسية والقانون، فهي تعبر عن ذلك النشاط الذي يبذله بلد أو دولة ممثلة في شعبها لكسب الرأي العام الخارجي بعيدا عن نشاط السفرات والبعثات الرسمية والإعلام التقليدي للدبلوماسية الرسمية ومن أداوتها النقابات العالمية المهنية واتحادات الطلاب.

الدبلوماسية المغلقة:

وتسمى أحيانا دبلوماسية الخط الساخن حيث تجرى اتصالات بين قادة الدول يتم من خلالها توضيح مواقف الدول بشأن الأزمات ويجري من خلال هذه الاتصالات تحقيق تفاهمات أو تنسيق مواقف حيال قضايا تهم الجانبين[2].

- **أنواع الدبلوماسية الحديثة :**

اتسعت أنشطة الدبلوماسية وواجباتها مع تطور العلاقات الدولية ولم تعد تقتصر على أداء المهمات والوظائف التقليدية ودخلت ميادين عدة ومع هذا التطور الذي شهد العمل الدبلوماسي تطورت الدبلوماسية من أنماطها التقليدية نحو الأنماط والأنواع الحديثة والتي ركزت بشكل أساسي في ثلاث أنواع .

دبـلوماسيـة الـــقـــمـــة:

تعرف بأنها تملك المؤتمرات الدبلوماسية التي يعقدها رؤساء الدول والحكومات فيما بينهم والتي يتوصلون فيها إلى بعض القرارات السياسية العامة أوعقد بعض الإتفاقيات التي تخدم مصالحهم الوطنية[3].

---

[1] أنس تيسير صلاحات ، **مرجع سابق** ،ص. 26

[2] المكان نفسه

[3] عبد الفتاح لي الرشدان، **مرجع سابق** ، ص. 100.

ويكثر اللجوء الى هذا الشكل من الدبلوماسية في أعقاب الأزمات والحروب الإقلمية مثل مؤتمرات القمة العربية والقمة الأفريقية وقمة مجلس التعاون الخليجي[1]

دبـــلومـــاسية الـــتحـــالـــفـــات:

ويطلق عليها أيضا دبلوماسية المحالفات وهذا النوع يشير الى النشاط الدبلوماسي الهادف لإنشاء تحالفات عسكرية وتكتلات سياسية واقتصادية، والدول تسعى من خلال هذه الدبلوماسية إلى تعزيز نفوذها وتعاونها في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية ولهذا حضيت هذه المجالات باهتمام خاص في المجال الدبلوماسي[2]، ولقد ظهر هذا النمط من الدبلوماسية نتيجة لزيادة الدول نحو التحالفات والتكتلات ولقد فرضت الطبيعة الفوضوية وصراع القوة في المجتمع الدولي المعاصر أهمية التحالفات العسكرية[3].

دبـــلومـــاسية الأزمـــات:

هي النشاط الدبلوماسي الذي يوجه لحل أزمة دولية طارئة وتمثل العمل الدبلوماسي الدؤوب الذي تقوم به الدول الكبرى تجاه الأزمة الدولية من حيث الإدارة والمعالجة وهي تتحدد بحسب طبيعة العلاقة بين هذه القوى سواءا من حيث الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها أو من حيث السمات التي تتميّز بها وجاءت دبلوماسية الأزمات كبديل للحرب وكمخرج للتوتر بين الدول وجرت العادة أن يمنح المبعوث الدبلوماسي الذي يتولى حل الأزمات الدولية صلاحيات واسعة تمكنه من التحرك الدبلوماسي السريع[4]

المبحث الثاني: مقاربة مفاهمية حول النزاعات

المطـلـب الأول: مـــفهوم الـــنـــزاع :

أولا : تعريف النزاع :

---

[1] علي حسين الشامي، ***الدبلوماسية نشأتها تطورها*** (لبنان : دار العلم ،1994) ص. 31.

[2] أنس تيسير عبد صلاحات ، ***مرجع سابق*** ،ص. 27

[3] موسى حلمي عمارة، ***مرجع سابق*** ،ص. 55.

[4] سعيد محمد أبو عبادة، ***الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها*** (د.ب.ن، دار الشيماء للنشر و التوزيع، 2009) ص62

إرتبط ظهور النزاعات ارتباطا مباشرا بظهور البشرية، وكان أول نزاع على وجه الأرض هو النزاع الذي حدث بين قابيل وهابيل والذي انتهى بقتل أحدهما إلى الآخر[1]، وعلى إثر التطورات التي شهدتها البشرية قام العديد من المفكرين والدارسين بتطوير دراسة النزاع وإدخاله إلى أروقة البحث والمناقشة ليصبح علم يدرس ويهتم به في شؤون العلاقات الدولية[2]، ويعتبر مفهوم النزاع من أكثر المفاهيم التي لا تحظى باتفاق بين المختصين والباحثين والدارسين، فلا يوجد تعريف موحد لهذا المصطلح وهذا راجع لطبيعته وتداخله مع مفاهيم أخرى.

و يرى **كوسر** حسب التعريف الذي قدمه في 1968 حيث يعتبر النزاع يكون على منفعة معينة أو على السلطة أو على مواد نادرة أو إدعاءات على حالة المعينة حيث أن أهداف الأطراف المتنازعة ليس فقط الحصول على المنفعة بل تتعداها إلى تحييد الأضرار أو التخلص من المنافس الآخر[3]. ويعرف **ريمون آرون** النزاع على أنه جاء كنتيجة لتنازع جماعتين أو وحدتين سياسيتين للسيطرة على نفس الهدف وهذا النزاع هو موجود منذ العصور القديمة وليس وليد الوقت الحالي وهو نتيجة لتضاد المصالح[4].

وهذه التعريفات تختلف في صياغتها ولكنها تحوي على المضمون نفسه وبهذا وضعنا تعريف يشكل المعنى العام لكلمة النزاع والتي تعني **حسب القانون الدولي** "وجود تعارض بين الإدعاءات أو مصالح تحدث في الحياة العملية[5].

ومن هذا التعريف يتضح أن النزاع هو وجود حالة من التعارض بين طرفين كل واحد يحاول تغليب وجهة نظره وبهذا ينتقل من الجانب النظري إلى الإطار العملي، وهناك تعريف آخر يتناول النزاع من جانبه الإجتماعي:" بأنه مواجهة بين مجموعة إجتماعية حول مصالح متعارضة وأهداف غير متلائمة، كما أنه يعتبر فشلا ذريعا في التواصل والتعامل بين المجموعات مهمشة تسعى لإثارة موضوعات مثل

---

[1] Ho-won Jeong .Understanding Conflit and Conflit Analysis (london: sage edition.2008) p5

[2] عمر سعد الله ، القانون الدولي لحل النزاعات (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2002) ص. 75 .

[3] كمال حماد، النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في حل النزاعات (لبنان: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع ،1998) ص. 11 .

[4] جيمس دورتي، روبرت بستغراف ، ترجمة :وليد عبد الحي، النظرايات المتضاربة في العلاقات الدولية (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ،1985) ص. 94.

[5] عادل عبد الله حسين ، التسوية القضائية لنزاعات الحدود (القاهرة: دار النهضة العربية ،1997) ص. 61.60.

التوزيع العادل للموارد وتحقيق مطالب معينة او أثبات الهوية أو المشاركة في السلطة[1]. إذن جل التعاريف المقدمة تعتبر أن النزاع يحدث نتيجة لتضارب في الأهداف والمصالح بين الأطراف المتنازعة وكل طرف يحاول تغليب مصالحه على حساب الآخر وهذا ما يخلق نوع من اللاتعايش نتيجة للتنافس بين الأطراف حسب بعض التعريفات، ونلاحظ أن هذا النزاع ليس وليد الحاضر وإنما هو متجذر في عصور قديمة ومنذ ظهور البشرية حسب تعريف **ريمون آرون**.

- **الفرق بين النزاع والمفاهيم الأخرى:**

أولا :الـــتـــوتـــر:

يشير التوتر إلى حالة عداء وتخوف وتصور بتباين المصالح أو ربما الرغبة في السيطرة ويعتبر تعارض فعلي وصريح وتهديدا متبادلا من الأطراف للتأثير على بعضهم البعض وهنا التوتر حالة سابقة للنزاع[2].

- **الـــعلاقـــة بـــيـــن الـــتـــوتر والنـــزاع :**

يعد التوتر هو أول مرحلة للنزاع، كما أنه في الغالب مرتبط بأسباب النزاع فإذا تحولت التوترات إلى شكل خطير قد تكون بدورها عاملا مساعدا أو رئيسيا لحدوث النزاع، ومن هذا يمكن القول أن التوتر لا يتعارض وجوده مع وجود حالات التعاون مثلا العلاقات الجزائرية المغربية ولكن النزاع هو حالة صراعية لا تتضمن علاقات تعاونية[3] ،عليه نجد أن هناك تداخل بين التوتر والنزاع ولا يمكن الحديث عن النزاع دون أن تسبقه حالة من التوتر، كما قد لا يتحول إلى نزاع إذا تمكن الأطراف من الحد من شدة التعارض في المواقف وهذه الأطراف التي تعرف نوع من التوتر في علاقاتها قد لا تدرك بشكل كامل وجود تعارض أو اختلاف صريح وبينهما وبين تضارب مصالحها.

---

[1] عمر أحمد المصطفى حياتي وآخرون، ***دليل التدريب في الإستعداد للكوارث*** (السودان :جامعة الخرطوم ،2005) ص. 17.

[2] حساني فاطمة الزهراء ، ***النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الإتجاهات النظرية الجديدة*** (مذكرة ماجيستير ، جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية والإتصال ، 2008) ص. 154.

[3] أبراهيم بولمكاحل، ***سلسلة محاضرات في تحليل النزاعات الدولية***، جامعة قسنطينة : قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، ص 05.

ثـانـيـا :الـصـراع:

يعتبر الصراع ظاهرة ذات أبعاد متناهية التعقيد بالغة التشابك،يمثل وجودها أحد معالم الواقع الإنساني الثابتة، حيث تعود الخبرة البشرية بالصراع الى نشأة الانسان الأولى[1]، فهذه الصراعات تتميز بصعوبة تحديدها نتيجة لكونها أحيانا صراعات فردية نفسية وأحيانا اخرى نجدها إجتماعية أو تنظيمية سياسية أو إيديولوجية "عرقية، دينية، عقائدية"

الـعـلاقـة بـيـن الـصـراع والـنـزاع :

إن مفهوم الصراع أشمل من مفهوم النزاع وقد يمتد جذوره إلى الماضي ويؤثر على علاقات الحاضر والمستقبل كما أنه مشحون بالعواطف والمشاعر والرموز ولهذا فهو متأصل في إدراكات الشعوب وكل هذه الصفات تجعل مفهوم الصراع يختلف عن مفهوم النزاع من حيث العمق والشدة والإمتداد ولهذا عادة ما نبحث عن السلام عندما نكون في صراع وعن تسوية في حالة نزاع[2].

ثـالـثـا : الأزمـة :

تمثل الأزمة موقف غير اعتيادي وغير متوقع شديد الخطورة والسرعة ذو أحداث متلاحقة تتداعى فيه النتائج وتختلط أسبابها، ويهدد قدرة الفرد او المجتمع على البقاء وتمثل محنة عصبية لصعوبة إتخاذ قرار غير مألوف في ظل حالة غياب المعلومة وعدم التأكد[3].

الـعـلاقـة بـيـن الأزمـة والـنـزاع :

إن الأزمة تعبر عن وضع نزاعي مؤقت، يحمل طابع المفاجأة والخطر فهي إذن نقطة تحول هامة في مسار أي نزاع وجزء منه قد يدفع إلى الحرب[4]، وعليه يتضح أنّ الأزمة تختلف عن النزاع في

---

[1] منير محمود بدوي، "مفهوم الصراع دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع " ***دراسات مستقبلية***، ع 03 (جويلية 1997) ص.35.

[2] بوزرب رياض، ***النزاع في العلاقات الجزائرية المغاربية 1963-1988***، مذكرة ماجيستير (جامعة قسنطينة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2007،2008) ص. 18

[3] عبد الهادي محمد إيثار، ***استراتيجية إدارة الأزمات تأثير مفاهيمي على وفق المنظور الإسلامي***، كلية الإدارة والاقتصاد ، ص. 49

[4] بوزرب رياض، مرجع *سابق* ، ص. 20.19.

مجموعة من النقاط من بينها أنها تحدث دون سابق إنذار، كما تتميز بقصر مدتها في حين أن النزاع يستغرق فترات طويلة[1].

المطلب الثاني: أنواع وأسباب النزاعات:

1/الأنواع:

يمكن تناول النزاع من حيث طبيعته كونه نزاع سياسي قانوني إقتصادي أو من حيث كونه نزاع داخلي أو خارجي وذلك من أجل فهم أي نزاع وإعطاء صورة واضحة عنه.

- **أنواع النّزاعات من حيث كونها داخلية أو خارجية :**

النزاعات الداخلية هي تلك النزاعات التي تثور داخل إقليم الدولة بين السلطة القائمة من جانب أو جماعة الثوار والمتمردون من جانب آخر. ومن هذا المنظور هناك من يعتبر أن النزاعات الداخلية مختلفة و أوسع من الحرب الأهلية ومنهم **بينتو**" الذي يذهب إلى القول أن النزاعات الداخلية هي كل نزاع يتميز بطابع جماعي وحد ادنى من التنظيم بدون إعتبار لمدة النزاع، أو أن يسيطر المتمردون على جزء من الإقليم وغيرها من الشروط"، وهناك اتجاه آخر يعتبر أن النزاعات الداخلية هي بصورة الحرب الاهلية و منهم Bennounna[2].

كما يوجد نوع آخر من النزاعات الداخلية ذات البعد الدولي وهي نزاعات تقع داخل الدولة لكن الأطراف المتنازعة تتلقى الدعم من الدول الأخرى. فالحرب الأهلية التي وقعت في رواندا هي أحسن مثال على هذا النوع والتي تحولت من نزاع داخلي إلى أزمة دولية تدخلت فيها الأمم المتحدة سواء بإرسال إمدادات أو قوات عسكرية[3].

أمّا بالنسبة للنزاعات الخارجية فهي تنشأ بين دولة ودولة أخرى أو عدة دول تنتمي إلى إقليم واحد والتي تحدث في منطقة لها خصائص واحدة متقاربة، ويكون الإختلاف حول الحدود أو المياه أو الموارد

---

[1] إبراهيم بولمكاحل، ***مرجع سابق***، ص. 06

[2] فرنست السوفي، ***الوسائل القانونية لمجلس الامن في تدويل النزاعات الداخلية وتسويتها دراسة تحليلية تطبيقية*** (بيروت: مكتبة زين الحقوقية والأدبية ،2013) ص ص.34.35

[3] كريمة قاوة ، ***مرجع سابق*** ، ص. 14 .

الطبيعية مثل النزاع الحدودي بين إثيوبيا وإيريتيريا، وقد تكون بين عدة دول لا تنتمي إلى إقليم واحد. وللتمييز بين النزاعات الداخلية والنزاعات الدولية فيمكن القول أن النزاعات التي تحدث داخل سيادة الدولة ولا تنتهي بإبرام إتفاقية وإنما غاليا بتدخل طرف ثالث[1].

النزاعات من حيث طبيعتها [2]:

النزاعات ذات الطابع القانوني	***النزاعات ذات الطابع السياسي***	***النزاعات ذات الطابع الإقتصادي***
– تخضع للقضاء نتيجة خلاف حول تطبيق الأوضاع القائمة أو تفسير أحكامها. – لايمكن حلها إلاّ بالرجوع إلى القواعد القانونية المعروفة والتي تتعلق بتفسير المعاهدات أو موضوعات القانون الدولي.	– هي النزاعات غير الخاضعة للقضاء والتي لا تستطيع أن تنظر فيها المحاكم . – هي ناشئة من أحد الأطراف بتعديل الأوضاع القائمة ، تكون الدول عادة فيها متفقة بعدم اللجوء الى الوسائل القانونية	– هي النزاعات التي تكون بتناقض المصالح الاقتصادية مثل المواد الأولية،الطاقة،المياه وهذه العناصر بمثابة قوة الدولة. – تكون أيضا بين الأقطاب الإقتصادية مثل أوروبا، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان.

بصفتها دولة قوية خاصة اسطولها البحري وساهم ذلك بنشوب نزع بينهما بالرغم ان بريطانيا لا تساهم في الثورة السمكية بالكثير في إقتصادها ولكنها دافعت عن شرفها وسمعتها[3]، وبهذا تمثل المصلحة والشرف عنصران مهمان في بروز النزاعات فالدول تحافظ على سمعتها ومصلحتها لتثبت هيبتها على الساحة الدولية.

القـــــوة:

إن عنصر القوة هو أساسي لبقاء الدولة وتطوراتها فنتائج النزاعات الدولية غالبا ما تؤدي الى التقليل من اهمية دولة ومن قوتها والزيادة في قوة دولة أخرى، فعامل القوة و النفوذ رغم اختلاف درجاته من حالة لأخرى فإنه دائما يكون متلازما لكل النزاعات الدولة [4].

---

[1]Suay Nilhan, "intra state conflict as security threats in a globalised world with case stady of cyprus" **humanitary and social science journal**. N°06/2011 (22-28 april.-2017) p24.

[2] إعداد الطالب .

[3] حسين بوقارة ، ***تحليل النزاعات الدولي مقاربة نظرية*** (الجزائر: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية ، دون سنة) ص. 37.

[4] "المكان نفسه "ص. 38.

الأمـــن :

يعتبر الأمن عنصر أساسي ومهم لجميع الدول فنجد الكثير منها تدخل في نزاعات تصل في بعض الأحيان إلى ذروتها بسبب الأمن وكيفية تحقيقه، فنجد تلك الدول تعتقد على أن أمنها أصبح مهددا من طرف دولة أخرى ومثال ذلك تدخل الإتحاد السوفييتي في أفغانستان لتأمين حدوده الجنوبية من الخطر والتهديد الغربي. والهدف من هذه النزاعات هو الحفاظ على أمن الدولة فمادام الأمن من المصالح العليا للدولة فإنه يبقى المحرك الرئيسي للنزاعات الدولية خاصة إذا كانت نظرة الدول الى هذه المسألة مختلفة وذلك تبعا لإختلاف أنظمتها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية [1].

الإيديولوجيا

تعتبر الأيديولوجيا من العوامل الهامة التي تأثّر في العلاقات الدولية فقد نجد في الكثير من الأحيان أن العلاقات بين الدول تتحكم فيها العوامل الإيديولوجية وهي كذلك تعتبر أحد عوامل تحديد السياسة الخارجية التي تعتمدها الدولة، وبهذا فالإيديولوجية تنشأ كما يقول **ماكس فيبر** من قبل مجموعة إجتماعية أو طبقة اجتماعية تحاول ترتيب علاقاتها بالآخرين [2].

ونظرا لوجود أيديولوجيات مختلفة ومتعددة فإن النزاعات الدولية غاليا ما تكمن أسبابها وراء رغبة الدولة في الدفاع عن إيديولوجيتها.

العدالة والمساواة :

إن من الأسباب الكثيرة لحدوث النزاعات هي : غياب المساواة والعدالة في المجتمع فيحس أفراده بالظلم والإجحاف في حقهم وبالتالي تثور ضد أنظمتها .

الديانات والأقليات .

المطلب الثالث: طبيعة النزاعات في أفريقيا

---

[1] حسين بوقارة ، مرجع سابق ، ص. 39.

[2] Cassel Alen ,***ideology and international relation in modern word*** (London : rotledge,2003)p.06.

إن معظم النزاعات و الحروب في أفريقيا ساعدت على تدخل القوى العظمى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وتجسدت خصوصا في الحرب الباردة فالاتفاقيات المبرمة بين المعسكرين حول الحد و مراقبة الأسلحة سواء كانت نووية أو تقليدية أدى بهم إلى البحث عن وسيلة للتخلص من هذه الأسلحة عن طريق تصديرها إلى دول العالم الثالث وهذا ما أدى إلى زيادة النزاعات و الحروب في هذه الدول.

- **تقسيم وأ نواع النزاعات أفريقيا :**

حروب التحرير وحروب الإستقلال :

من أجل الحصول على الإستقلال ، خاضت العديد من دول حروب نزاعات مع المستعمرين، وهي نزاعات تصفية الإستعمار تؤدي إلى إحداث تغيير وتحول جذري في النظام الدولي وذلك عن طريق مضاعفة عدد اعضائه وما ينجر عن ذلك من نتائج[1]، كالحرب الجزائرية ضد فرنسا 1945 الى 1962.

نزاعات بين الدول الحديثة:

هي التي كانت نتيجة للحدود الجغرافية الوهمية التي رسمها الإستعمار بين تلك الدول وهي حدود عائمة مبهمة غير واضحة المعالم مثل النزاع الذي وقع بين إثيوبيا وإيريتيريا وبين الصومال واثيوبيا[2]. وهذه النزاعات أيضا تدعى النزاعات ذات الطبيعة الجهوية وتكون نتيجة لعدم الاتفاق حول موضوع معين،المياه الإقليمية، الإنها، الحدود .. إلخ. وهذا النوع يحدث خاصة بين الدول ذات الأيديولوجيات المختلفة والمتناقضة ليبيا التشاد المغرب الجزائر).

نـــزاعـــات داخـــلـيـــة:

يعتبر هذا النوع من النزاعات الأكثر إنتشارا فمن بين 117 نزاع مسلح وقع بين 1945 إلى 1986 كان القسم الأكبر في شكل نزاعات داخلية وزعت كما يلي(**24** نزاع يدخل ضمن تصفية الاستعمار، **24** في شكل حروب حدودية، **82** نزاع يدخل ضمن النزاعات الداخلية المسلحة).

---

[1] حسين بوقارة، ***مرجع سابق*** ، ص ص. 72.71

[2] آدم بومبا، ***النزاعات الأهلية في أفريقيا قراءة في الموروث السلمي الإسلامي***(تايلاندا: غطاني دار السلام، ب.س.ن) ص13

وتحدث هذه النزاعات كنتيجة للحرمان من الحاجيات الأساسية للإنسان، كالأمن من الإعتداء الجسماني والرفاهية والاعتراف بالهوية الثقافية و إتاحة الفرصة للمشاركة في السلطة، وعملية إتخاذ القرار والولاية على الموارد الطبيعية عدم توفير عدالة التوزيعية والتي تحرم منها عادة الجمعات ذات الهوية المغايرة لهوية الجماعات المسيطرة أو الغالبة[1]. ومن هذا المنطلق يمكن تقسيم المتغيرات الداخلية التي يعتمد عليها الباحثون في تفسير سلوكيات الدول إلى قسمين: الأولى متعلقة بالفرد وتركيبته السيكولوجية ودوافعه الذاتية وخصائصه الشخصية، الثانية ومتعلقة بالدولة كوحدة تحليل رئيسية في العلاقات الدولية.

الدولة كوحدة للتحليل للنزاعات الدولية :

تعتبر المدرسة الواقعية أن الدولة هي الحجر الأساس في العلاقات الدولية ومن ثم فهي مصدر النزاعات والصراعات والقضاءعلى هذه الأخيرة يتطلب التركيز على الدولة والتى تحركها المصلحة القومية في إطار المنظومة الدولية القائمة التي تحدد من خلالها سياستها الخارجية والتي تعتبر مرآة سياستها الداخلية [2]. في حين الواقعية الجديدة تعتمد على البنية الفوضوية للنظام الدولي كوحدة أساسية في تحليل العلاقات السياسية بين الدول[3].

المبحث الثالث : الوسائل الدبلوماسية في تسوية النزاعات الدولية .

إن النزاعات الدولية بما فيها المسلحة هي استمرار لسياسة الدول بوسائل أخرى لذا فإن المفهوم الحديث لحل النزاعات بطرق دبلوماسية جاء كنقيض لحل الخلافات بالوسائل العسكرية وإستخدام القوة. في القديم كان العنف هو الوسيلة الأساسية المعتمدة لحل المنازعات التي كانت تنشأ بين الدول، ولكن مع تطور المجتمعات بدأ التفكير في إيجاد وسائل أخرى مناقضة للحرب، فظهرت العديد من الوسائل الحضارية لحل أو تسوية المنازعات والصراعات بطرق سلمية فنجد هناك العديد من الدراسات من يخلط بين مفهومين تسوية النزاع وحل النزاع بينما في الواقع تسوية النزاع تعني التوصل إلى إتفاق بشأن بعض القضايا المحددة، من خلال الوسائل السلمية السياسية بين أطراف النزاع ويمكن أن تكون بالوسائل

---

[1] محمد أحمد عبد الغفار، ***فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية*** (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013) ،ص. 159.

[2] حسين قادري، ***مرجع سابق***، ص. 73.

[3]James Dougherty, Robert Pfaltegraff, **contending theories of international relation**: **a comprehensive survey** (new York: fifth edition, 2001)p.28

العسكرية دون معالجة الجذور العميقة للنزاع بينما الحل يعني في مفهومه حل كل القضايا المرتبطة بأصول النزاع وإقامة علاقات متجانسة بين أطرافه[1].

تعرف الوسائل الدبلوماسية لتسوية النزاعات الدولية بانها الإجراءت والوسائل التي بموجبها تسعى الدول المتنازعة إلى الإتفاق من خلال تصرفات قانونية يقوم بها أحد الدبلوماسيين كوزير الخارجية بغرض تسوية النزاعات الدولية القائمة[2] .

وفي ذلك حددت الفقرة الأولى من المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة الوسائل السلمية لتسوية النّزاعات الدولية وهي المفاوضات أو الوساطة أو التحقيق والتوفيق والتحكيم أو التسوية القضائية أو اللجوء إلى المنظمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي تقع عليها اختيارها[3].

- **أولا الفرد كـــوحدة تحليل :**

يعتمد التحليل الجزئي لظاهرة النزاع الذي يؤسس افتراضاته على الفرد كوحدة تحليل أساسية على مرجعية منهجية تفسير النزعات بالطبيعة الانسانية حيث أن الدوافع الذاتية العدوانية والأنانية لدى البشر بما فيها القادة السياسيون الذي يعتبرون من احد المحركات الرئيسية للحروب بين الدول[4].

وقد ذهب **ليدل هارت** إلى إن الحروب هي نتيجة للانفعالات الإنسانية المتمثلة أساسا في الأحقاد والأطماع والنزوات وقد تقل هذه الأخيرة إذا تخلص الساسة من أحقادهم وإطماعهم ونزواتهم ويعتبر أيضا إن أسباب الحرب تكمن بالأساس في أنفسنا وليس في الإقتصاد أو السياسة أو الدين[5].

- **أهداف التفاوض :**

هناك أربع انواع للتفاوض رئيسية التي تتفاوض حولها الدول وهي :

---

[1] عمر عبد الحفيظ شنان، **نزاعات الدول الداخلية** (الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة ، 2015) ص. 349.

[2] عمر سعد الله، ***القانون الدولي لحل النزاعات*** (الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع ،2008) ص. 66.

[3] عمر عبد الحفيظ شنتان ، ***مرجع سابق*** ، ص. 349.

[4] رياض بوزرب ، ***مرجع سابق***، .ص. 23.

[5] إبراهيم أبو خزام ، ***الحروب وتوازن القوى دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلام*** (لبنان: منشورات الأهلية،1999) ص ص.253.254.

- الرغبة في توسيع بعض الترتيبات القائمة أو الرغبة في إعادة العلاقات بين دوليتين إلى مجراها الطبيعي.
- التفاوض من أجل اعادة توزيع إلتزامات الأطراف المختلفة في معاهدة أو ترتيب دولي مشترك .
- التفاوض من أجل الوصول إلى تحقيق مصلحة مشتركة أكثر مما يحقق مصلحة طرف واحد مثل تعديل ميثاق جامعة الدول العربية [1].

طـــرق الـمفـــاوضـات الـدبـــلـومـاسـية :

الـمفـاوضـات الـــدبلـوماسية تـجري بـطريقـتين.

1/ المفـــاوضـات الـــشفهية: وهي تمتاز بمرونتها وسرعتها لأنها تسمح للمتفاوضين بطرح وجهات النظر المختلفة للفريقين ومناقشتها وتقديم الأفكار والمقترحات التي يمكن أن تؤدي الى التسوية بين الطرفين.

2/المفاوضات الكتابية: وهي أقل مرونة وبطيئة ولكنها تسمح بدراسة أعمق للمسائل المعلقة بين طرفين ويمكن أن تجرى المفاوضات بين دولتين متنازعتين في إطار مؤتمر دولي حيث تشارك دول أخرى ويحدث هذا في المنازعات الخطيرة التي يكون لإستمراها خطر على السلم والأمن الدوليين[2].

وفي الأخير يمكن القول إن المفاوضات أصبحت تشكل جزءا لا يتجزء من القانون الدولي في مختلف المجالات وإنطلاقا من ذلك فإن كل المبادئ التي تنظم العلاقات بين الدول تتجلى في تطبيق طريقة أسلوب الحوار الدولي كما عرفت المفاوضات الدولية الحديثة تطورا هائلا بعد أن أصبحت تشكل جوهر نشاط المنظمات والمؤتمرات الدولية التي تهدف إلى مساعدة الدول على حل منازعاتها بواسطة المفاوضات الدبلوماسية[3]، إذن المفاوضات التي تتضمن الاستشارات وتبادل الآراء هي الوسيلة التي يتم

---

[1] شفيق عبد الرزاق السمرائي، ***الدبلوماسية***، (طرابلس: الجامعة المفتوحة ، 2002) ص. 310.

[2] عبد الرزاق السمرائي ، مرجع سابق، ص. 309.

[3] مفتاح عمر حمد درباش ، ***العلاقة بين محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن في التسوية السلمية للمنازعات وحفظ السلام للأمن الدوليين***، أطروحة دكتوراه (جامعة الخرطوم: كلية القانون) ص. 47.

بواسطتها تسوية غالبية المنازعات الدولية[1]، فإذا لم تجني المفاوضات ثمارها بين الدول المتنازعة في تسوية النزاع القائم بينهما كان هناك طريقا آخر يمكن اللجوء اليه وهو المساعي الحميدة.

الـمـطـلب الثـــاني : الـمـساعي الـحمـيدة :

تعد المساعي الحميدة من الوسائل السلمية الدبلوماسية في حل النزاعات الدولية والسياسية التي أشارت إليها إتفاقية لاهاي لعام 1907/1889 ودعت الدول إلى إستخدامها في علاقتها المتبادلة وقد أدى إستخدام هذه الوسيلة إلى تسوية بعض المنازعات في مراحلها الأولى وقبل أن تتفاقهم وتتحول إلى أزمة كما حدث في النزاع بين بوليفيا والبروغواي، عام 1932 حول مشكلة **شاكو** بفضل المساعي الحميدة التي قامت بها دول أمريكا الجنوبية، ايضا مساعي الولايات المتحدة الأمريكية بين تونس وفرنسا عام 1908[2].

تعريف المساعي الحميدة:

يقصد بالمساعي الحميدة العمل الودي الذي تقوم به دولة أو مجموعة دول أو حتى فرد ذي مركز رفيع كالأمين العالم للأمم المتحدة، في محاولة لجمع الدول المتنازعة مع بعضها وحثها على البدء بالمفاوضات من أجل إيجاد مناخ لإتفاق بينهما. وتنجز المساعي الحميدة بعقد الطرف الثالث اجتماعات غير رسمية مع أطراف النزاع ويطّلع على مواقفهم وآرائهم وينقل إلى كل طرف منهم موقف الطرف الآخر او وجهة نظره في النزاع والطرف الثالث يكون غالبا صديقا للطرفين وحريصا على ازالة كل الخصومة بينهما[3].

وفي كل الحالات المساعي لا تشارك بمقترحات او شروط بين الأطراف المتنازعة بأي صيغة كانت و إذا طلب منها من قبل الأطراف المتنازعة فإن ما تقدم به من اقتراحات لا يتعدى كونه مشورة ليس لها

---

[1]Collier john and lowe vaughan ,***the settlment of disputes in international law*** (new York: press ,1999) oxford university p20

[2] دنيا الأمل إسماعيل، "المساعي الحميدة في حل النزعات الدولية الخلاف السعودي القطري" ، ***الحوار المتمدن*** ،ع.3055 (6 جويلية 2010)

[3] عمر سعد الله، ***مرجع سابق***، ص. 61.

صفة الإلزام حيث يمكن للأطراف المتنازعة أن تقبل بها أو أن ترفضها دون أن يشكل ذلك خرق لقواعد القانون الدولي[1].

وفي كل الحالات المساعي لا تشارك بمقترحات او شروط بين الأطراف المتنازعة بأي صيغة كانت و إذا طلب منها من قبل الأطراف المتنازعة فإن ما تقدم به من اقتراحات لا يتعدى كونه مشورة ليس لها صفة الإلزام حيث يمكن للأطراف المتنازعة أن تقبل بها أو أن ترفضها دون أن يشكل ذلك خرق لقواعد القانون الدولي[2].

- **أهمية المساعي الحميدة :**

أصبح لأسلوب المساعي الحميدة أهمية في حالة قطع العلاقات الدبلوماسية وسحب السفراء بين الدول خاصة إذا تصاعد خطر اللجوء الى استخدام القوة فيبذل طرف ثالث مساعيه للتخفيف من حدة التوتر وتهيئة السبل أمام الدول المتنازعة للتوصل إلى اتفاق يمنع استخدام القوة فينقل الرسائل والإقتراحات ويحاول خلق مناخ يحفز الطرفان المتنازعان أو الاطراف المتنازعة على اجراء المفاوضات المباشرة فيما بينها وهذا يعني ضرورة توفر النية المخلصة و الحياد في من يتولى المهمة حتى لا يتم استغلال الجهود المبذولة لصالح طرف دون آخر[3].

الـمـطـلـب الثـــالث : الـوساطـــة :

تعتبر الوساطة من الاساليب السلمية المشهورة لتسوية النزاعات الدولية، يدخل فيها طرف ثالث ليقف بين إدعاءات الأطراف المتنازعة، وقد برزت الوساطة بشكل صريح في ميثاق منظمة الأمم المتحدة، وفي ميثاق جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية وفي مواثيق بعض المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، بوصفها أسلوب يتميز بتسهيل إجراء الحوار والسعي غلى تحقيق حلول ودية للنزاعات بين الدول[4] .

---

[1] غني أنبيل ، ترجمة : نور الدين نبات، ***قانون العلاقات الدولية*** (د.ب .ن، مكتبة مذبولي ، 1999) ص. 133 .

[2] غني أنبيل، **مرجع سابق** ص. 133 .

[3] دنيا الأمل إسماعيل، ***مرجع سابق***

[4] محمد ديب ، ***التسوية السلمية لنزاعات الحدود الدولية في العلاقات الدولية المعاصرة***، مذكرة ماجيستير (جامعة الشلف: كلية العلوم القانونية والإدارية 2009-2010) ص. 18 .

ويمكن تعريف الوساطة بأنها عبارة عن عملية مفاوضات غير ملزمة يقوم بها طرف ثالث محايد يهدف الى مساعدة اطراف النزاع للتوصل إلى حل للنزاع القائم بينهم وذلك من خلال الحوار لتقريب وجهات النظر وتعرف الوساطة ايضا انها وسيلة اختيارية يمكن اللجوء اليها برغبة الأطراف خلال أي مرحلة من مراحل النزاع [1].

وبالطبع الوساطة احتلت دورا كبيرا في مجال النزاعات الدولية ولعل نموذج الوساطة التي قام بها هنري كسنجر بين مصر واسرائيل تقدم كمثال للوساطة، والميزة الرئيسية للوساطة او الوسيط يملك من القوة والتأثير على أطراف النزاع قدرا كافيا يمكنه من توجيه نتائج الوساطة عندما تصل الأمور إلى طريق مسدودة [2].

- **عوامل نجاح الوساطة :**

- عندما تكون قدرات الأطراف محدودة ومتكافئة؛ وتكون الوساطة في مرحلة مبكرة من النزاع؛ وعند إحساس الأطراف المتنازعة بحدة النزاع وخطورته تدفع إلى الترحيب بالوساطة فتمهد سبيل النجاح لإنقاذ الموقف قبل تفاقمه
- عدم فصل الوساطة عن هوية الوسيط وقدرته على التأثير سواءا كانت دولة أم منظمة دولية أو قارية أو إقليمية [3].

المطـــلب الـــرابع : التـحـقيـق والتـوفـيق :

- **التحقيق**

هو أحد طرق فض المنازعات الدولية سلميا وقد بدأت هذه الفكرة بناءا على إقتراح روسي ثم جرى تنظيمها في مؤتمر عام 1907 وقد جاء في المادة 9 من إتفاقية لاهاي ما يأتي: "ترى الدول المتقاعدة أنه من المفيد ومن المرغوب فيه أن يلجأ الطرفان لحل الخلافات ذات الطابع الدولي الناشئة عن إختلاف وجهات النظر والتي لا تمس الشرف ولا تتعلق بالمصالح الحيوية للدولة إلى تأليف لجنة تحقيق دولية

---

[1] عبد الله حفيظ شنان، ***مرجع سابق***، ص. 364

[2] زياد الصمادي، ***حل النزاعات نسخة منقحة للمنظور الأردني*** ، (جامعة السلام: الأمم المتحدة ،2010/2009) ص. 60.

[3] شفيق عبد الرزاق السميرائي، ***مرجع سابق***، ص. 316.

بقدر ما تسمح الظروف بذلك لتولي دراسة وقائع الأمور عن كثب وحل الخلافات الناشئة حلا مشبعا بروح التجرد والنزاهة"[1]، فوفقا لنظام لاهاي تتميز هذه الطريقة بالخصائص التالية :

أنها **إختيارية** إذ لا تلجأ إليها الدول إلا بقدر ما تسمح الظروف بذلك؛ تتألف **لجان التحقيق** بموجب إتفاقية خاصة، ليس **لتقرير اللّجنة** أي صفة إلزامية إذ تبقى للطرفين الحرية بالنسبة للنتيجة التي يقترن بها جلسات التحقيق ليست علنية فمداولتها تبقى سرية وقراراتها تتخذها الأغلبية [2].

- **لجان التحقيق :**

يقصد بلجان التحقيق هيئات خاصة تنشأ قصد جمع الحقائق ورفع تحقيق للفرقاء المعنيين حول الوقائع المتنازع عليها في نزاع دولي ومن بين ما تتميز به هذه اللجان انها تعمل كمؤسسة رسمية في تسوية المنازعات الدولية وأن جلاساتها و مداولاتها تتسم بالسرية وإتخاذ قرارات بالأكثرية وبعدم إلزامية التقارير التي ترفعها الدول الاطراف واقتصار تقاريرها على جمع الحقائق ودون إعطاء حكم او تضمين تقاريرها إقتراحات لتسوية النزاع المعروض عليها، ونجد في وضعها الراهن أن للأمين العام للأمم المتحدة دورا مهما في سير عملها وفي تشكيل صلة الوصل بينها وبين مجلس الأمن[3]. إن هدف التحقيق هو حسم مسائل واقعية وأنه إجراء إختياري لا تلجأ اليه الدول إلا عندما تسمح بذلك الظروف وتشكل لجان التحقيق باتفاق خاص وليس لتقرير اللجنة قيمة إلزامية وتكون الأطراف أحرارا في قبوله ورفضه[4].

لقد درج التحقيق في عدد من المعاهدات الثنائية التي أبرمتها الولايات المتحدة الأمريكية مع الدول الأخرى والتي بلغ عددها 22 إتفاقية أبرمت بين عامي 1913 1915 وعرفت باسم اتفاقيات "بريان" وتتميز هذه المعاهدة عن إتفافيات لاهاي في أنها جاءت بمبادئ جدية لم تكن موجودة سابقا وهي: أن يكون إنشاء التحقيق بصفة دائمة يمكن عرض أي نزاع ينشب ولم يتيسر حله بالطرق السلمية عليها مباشرة دون حاجة لإتفاق خاص، أن تعرض عليها جميع المنازعات والتي يمكن تسويتها بالطرق

---

[1] عمر حمد درباش، ***مرجع سابق***، ص ص.49.50

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، ***النزاعات في القارة الأفريقية*** (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع ،2005) ص. 194.

[3] عمر سعد الله ، ***الوجيز في حل النزاعات الدولية*** (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ،2012) ص. 45.46.

[4] شفيق عبد الرزاق السميرائي، ***مرجع سابق***، ص 320.

الدبلوماسية بدون استثناء، إمكان أن تتقدم هذه اللجان من تلقاء نفسها لفحص النزاع القائم ولو لم يطلب اليها ذلك أحد الطرفين، عدم اللجوء الى الحرب قبل ان ينتهي التحقيق وتقديم اللجنة تقريرها[1].

التـــــوفـــــيق :

إجراء تقوم به لجنة يبعثها أطراف النّزاع أو إحدى المنظمات الدولية لدراسة أسباب النزاع، وتتألف لجنة التوفيق عادة من ثلاث أعضاء لكل طرف عضو والعضوان يختاران العضو الثالث ولجأت إليه بعض الدول في حل نزاعاتها الدولية[2]، ونجد في التوفيق عادة أن لكل دولة تختار ممثلها عندها أما الثلاثة أشخاص آخرون ينتمون إلى دولة أخرى، وتكون هذه اللجنة مستقلة في عملها وتتخذ قرارات بالأغلبية وبحضور جميع الأعضاء، ولها الحق أن تستعين بمساعدين، وتقوم الدولتين المتنازعتين بوضع هيئتي ارتباط تحت تصرف اللجنة لتسهيل جميع مهامها[3]، وعلى هذا النحو فإن عملية التوفيق تمثل إحدى صور الوساطة والتي تعد من الأشكال المرتبطة بالطرف الثالث، والتي يتصرف الوسيط فيها بشكل غير رسمي أو أن يقوم بمهمة لتقصي الحقائق يتوصل على ضوئها إلى نوع من التقييم للنّزاع وإعداد كلمة أو تقرير يقدمه الأطراف[4].

ظهر أسلوب التوفيق إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى حيث دونته بعض الإتفاقيات الدولية الثنائية أو الجماعية، وقضي بعضها بإنشاء لجان التوفيق لتسوية المنازعات الدولية، كالإتفاقية الثنائية بين السويد والشيلي 1920 والمعاهدة المبرمة بين ألمانيا وسويسرا عام 1921، والذي نص فيها على تكوين لجان توفيق قصد تسوية المنازعات بينهم وهذا ما دفع الجمعية العامة لعصبة الأمم المتحدة من تاريخ 22 سبتمبر 1922 إلى إصدار توصيات تحث فيها الدول على اللجوء إلى أسلوب التوفيق بين الدول.

أنـــواع التـــــوفـــــيق :

---

[1] متاح عمر حمد درباش، ***مرجع سابق***، ص. 52 .

[2] عمر عبد الحفيظ شنان، ***مرجع سابق***، ص365

[3] شفيق عبد الرزاق السميرائي ، ***مرجع سابق***، ص.318.

[4] منير محمود بدوي، "الوساطة ودور الطرف الثالث في تسوية المنازعات "، ***دراسات مستقبلية***، ع.8 (جويلية 2013) ص. 90 .

التوفيق الإختياري: ويكون عندما يلجأ اطراف النزاع بعد حصول الأنواع لإيجاد تسوية تهي النزاع القائم بينهم.

التوفيق الإجباري: وتقتصر الاجبارية هنا على ضرورة اللّجوء إلى التوفيق فور حصول الخلاف، وهو عبارة عن إتفاق مبرم قبل حصول النزاع بين أطراف النزاع يقضي اللّجوء إلى التوفيق لتسوية ما ينشأ بينهم من منازعات[1].

- **خـــصـــائـــص التـــــوفـــيق :**

يتميز التوفيق بثلاث خصائص[2] :

الخاصية الأولى: تتعلق بكيفية تنظيم لجان التوفيق وهذه اللجان تخضع لمبدأين هما المساواة في الصلاحيات بين أعضائها والإستمرارية.

الخاصية الثانية: تتعلق بصلاحية هذه اللجان إذ مهمة اللجنة دراسة المنازعات وتقديم تقرير عنها إلى الأطراف المتنازعة، يتضمن إقتراحات واضحة قصد إجراء التسوية

الخاصية الثالثة: تتعلق بالإجراءات التي تتبعها لجان التوفيق فهذه اللجان تقريرها ليس اجباريا وجميع قراراتها تتخذ بالأغلبية وتجتمع بصفة سرية.

---

[1] عمر سعد الله، ***مرجع سابق***، ص. 48.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، ***مرجع سابق***، ص .196.

خلاصة الفصل:

في ظل التحولات والتغيرات في الساحة الدولية أصبح حقل العلاقات الدولية مسرحا للعديد من التفاعلات بين الدول هذه التفاعلات تجسدها الممارسات الدولية من خلال سياستها الخارجية والتي تتمثل في العمل الحكومي من أجل تحقيق المصالح الوطنية والقومية للدول. مستخدمة في ذلك مجموعة من الأدوات والآليلت لصنع ثم تنفيذ هذه السياسة وتجسيد كيانها خارج الإطار المكاني لهذه الدول ولتحقيق ذلك تعتير الديبلوماسية من بين الأدوات التي تستخدمها الدول من أجل تسيير سياستها الخارجية وفق مبادئ الديمقراطية والحوار والمشاركة. وقد احتلت العلاقات الديبلوماسية مكانا بارزا في أولويات السياسة الخارجية خاصة مع إزدياد عدد الدول. وفي ظل هذه العلاقات قد تحدث إختلافات بينها تتطور وتصبح نزاع نتيجة لتضارب المصالح واختلافها.

تحدث النزاعات في العالم نتيجة لعدة أسباب منها المصلحة أو شرف أو لإثبات قوة وهيبة الدولة أو لإختلاف الإديولوجيات بين الدول أو إنتشار الأقليات والإثنيات داخل دولة معينة تحس باللاعدالة والتهميش فتثور ضد الحكومة التي تنتمي إليها، إذا فالنزاعات طبيعة بشرية قديمة جاءت كنتيجة لتتزايد لعدد البشر وقد تطورت دراسات كثيرة لدراسة النزاع وإدخاله في أروقة البحث والمناقشة وأصبح مجالا مستقلا للمعرفة العلمية يعالج بالبحث والدراسة في العديد من المجالات.

في القديم كان العنف هو الوسيلة الأساسية لحل النزاعات التي كانت تنشأ بين الدول ولكن مع تطور المجتمعات البشرية بدأ التفكير في إيجاد وسائل أخرى مناقضة للحرب، فظهرت العديد منها لحل المنازعات يالطرق السلمية سواء كانت مباشرة بين الدول المعنية، أو من خلال مساعي حميدة أو تدخل وسيط، أو إجراء تحقيق وإحداث توفيق بين المعنيين. ومن هنا تتضح أهمية الديبلوماسية في إدارة العلاقات بين الدول فهي نقيض لحل المنازعات بالوسائل العسكرية وإستخدام القوة

الـفـصـل الثانـي:

دبــلــومــاسية الــجزائر

اتجــاه دول الجــوار

تـــــــمهيد

تهتم الجزائر بالأحداث الجارية على مستوى الدول المجاورة لها وذلك لإشتراكهم في جغرافية واحدة، فهذه الدول هي بمثابة المجال الحيوي الذي تعمل فيه الجزائر من أجل هدفين رئيسيين الأول يتمثل في حماية أمنها القومي من مختلف التهديدات الآتية من هذه الدول وذلك نتيجة للتغيرات و التطورات التي تشهدها المنطقة في الآونة الأخيرة على عدة مستويات لأن أمن الجوار هو إمتداد لأمنها، والهدف الثاني يتمثل في إبراز دورها في المنطقة بصفتها تمثل الزعيم الإقليمي فيها، وذلك لما لها من المقومات التي تجعلها تنشط بشكل فعال بتحريك ملفات الأزمات من وضعها الستاتيكي إلى محاولة أيجاد الحلول لها وفقا لمتلازمة الدبلوماسية و الجيش أي المقاربة السياسية السلمية مع المقاربة الأمنية الدفاعية.

وعليه سوف يتم التطرق من خلال هذا الفصل في مبحثه الأول إلى المكانة الجيوبوليتيكية للجوار الجزائري من خلال مطلبين الأول يتعلق بالموقع الجغرافي الجزائري لإستخلاص مكانتها في محيطها الإقليمي من خلال إمتدادين أساسين تنتمي إليهما، الإمتداد المغاربي وإمتداد الساحل الأفريقي وذلك في المطلب الثاني. أما المبحث الثاني تم التعريج على أهم التهديدات الأمنية التي تعاني منها الجزائر في جوارها الإقليمي و تأثير أزمتي ليبيا ومالي على الأمن القومي الجزائري من خلال مطلبين. وأخيرا دراسة المقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار و الدور الذي لعبته في هذه المنطقة.

المـبـحث الأول : المكانـــة الـجيـــوبولـيتـكـيـة للجـوار الجزائري:

المطلب الأول : الموقع الجيواستراتيجي الجزائري :

لتحديد مكانة الجزائر في محيطها من الضروري تحديد الموقع الجيوبوليتيكي لها، وذلك بتقديم نظرة مسحية لبيانتها الجغرافية "الطبيعية والبشرية"، ذلك وفقا للقاعدة التي أتت بها الباحثة "صوفي شوتار"في كتابها "فهم الجيوبوليتيك" دراسة وتحليل الفضاء الجيوسياسي ، بحيث درست الإمتداد الأقاليمي للدول على أساس انفتاحه على الفضاءات الجغرافية الأخرى.

أولا: الجغرافيا الطبيعية :

يلعب الموقع الجغرافي أهمية كبيرة في تحديد قوة وضعف الدولة وكذلك له دور هام في تحديد السياسية الخارجية لها، وبهذا فالجزائر تملك موقع متميز في محيطها المغاربي والإفريقي فهي تقع شمال غرب القارة الأفريقية مابين خطي "12° شرقا" "9° غربا "ودائرتي عرض" 37° شمالا" و"19° جنوبا" وتبلغ مساحتها 2.381.741،كلم^2 تمتد أبعادها من أقصى نقطة شمالا إلى أقصاها جنوبا على مسافة 1955 كلم ومن أقصى نقطة شرقا إلى أقصاها غربا على امتداد 1829 كلم^2 [1]. فهي تطل على البحر الأبيض المتوسط شمالا، بساحل يمتد طوله ما بين 1200 كلم، كما لها حدود مع **سبع** دول:

يحدها شرقا دولة تونس إضافة إلى ليبيا وغربا كل من المغرب والصحراء الغربية وموريتانيا أما جنوبا فنجد كل من مالي من الجنوب الشرقي إضافة إلى النيجر من الجهة الجنوبية الغربية ،وقد تم ترسيم هذه الحدود بموجب إتفاقيات مع هذه الدول. شهدت الجزائر أول مشكل حدودي بينها و بين المغرب بعد إستقلالها مباشرة سنة 1963، وذلك بسبب التصور المغربي وفق مبدأ الحق التاريخي المتصلة بصورة وثيقة بالأفكار السياسية التي نادى بها علال الفاسي، زعيم حزب الإستقلال تتضمن خريطة المغرب العربي الكبير وحدودها وتضم في أجزائها بلاد شنقيط موريتانيا حاليا بشار وتندوف التابعة للسيادة

[1] منصور لخضاري، ***الإمتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر***، بدون معلومات عن النشر، ص11

الجزائرية وجزء من مالي والسنغال وميلية الخاضعتان للسيادة الإسبانية وكذا إقليم الساقية الحمراء، ووادي الذهب والصحراء الغربية[1].

إذ ترى المغرب أن هذه المناطق هي جزء منها ومن الضروري إستعادتها فهي لا تؤمن بمبدأ الحدود الموروثة عن الإستعمار بسبب هذه الإدعاءات نشبت كما يعرف حرب الرمال عام 1963 تمحورت حول منطقة تندوف وبشار وذلك نظرا لأهمية المنطقة من حيث إحتواءها على كميات ضخمة من الحديد الخام ولقد أغلق ملف الحدود بين المغرب والجزائر نهائيا عام 1992 عقب إبرام البلدين سلسلة من الوثائق في مقدمتها إتقافية إعادة رسم الحدود المعروفة بمعاهدة إفران المبرمة بتاريخ 15 جانفي 1969 وتصريح تلمسان المشترك في 27 ماي 1970 والتصريح الصادر في الرباط في15 جوان 1972 حين وقع الجانبين على معاهدة الحدود وذلك على هامش أعمال القمة التاسعة لمنظمة الوحدة الأفريقية التي كانت منعقدة بالرباط وقد صادقت الحكومة الجزائرية على هذه المعاهدة في ماي 1973 أم المغرب فصادقت عليها في 22 جوان 1992[2].وفيما يلي جدول يبين الحدود الجزائرية:

الجدول رقم (1):يوضح أوضاع الحدود الجزائرية من حيث الطول و تاريخ النشأة و الحالة القائمة.

منـطـقـة الحدود	طول الحد	تاريخ النشأة	معرف	محدود	طول الحد حاليا	تاريخ إتفاقية الترسيم
الجزائر/ ليبيا	1200	1910	✓	✓	982	1957
الجزائر /تونس	900	1914	✓	✓	965	19 /03/ 1983
الجزائر/ المغرب	1280	1912	✓	✓	1559	15 /06 /1972
الجزائر/ موريتانيا	464	1904	✓	✓	463	13/12/ 1983
الجزائر/الصحراءالغربية	35	1904	✓	✓	42	1972
الجزائر/ مالي	1476	1905	✓	✓	1376	1983/05/08
الجزائر/ النيجر	956	1905	✓	✓	156	1983/01/05

المصدر: الحامدي عيدون، **أمن الحدود و تداعياته الجيوسياسية على الجزائر**، مذكرة ماجيستير(جامعة المسيلة: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2014.2015) ص.69

[1] إسماعيل معراف غالية، ***الامم المتحدة والنزاعات الإقليمية*** (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية 1995) ص. 44.

[2] نجلاء كيفي، ***العلاقات الجزائرية المغربية آفاقها واقعها تطورها مستقبلها1963 -1994*** مذكرة ماستر، (جامعة بسكرة : قسم العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية 2012-2013) ص. 22.

و الملاحظات التي نستخلصها من الجدول أن أطول الحدود البرية الجزائرية هي من المغرب بطول 1556 ثم تليها مالي 1376، بعد ذلك تليها الحدود مع ليبيا ثم مع تونس وبعدهما موريتانيا وتعتبر الصحراء الغربية هي من أصغر الحدود بينها وبين الجزائر.

ومن خلال هذا يمكن القول أن مسألة ترسيم الحدود لأي دولة هي مسألة تتعلق بالتعريف الحدودي لمحيطها بوضوح، ووضع الحد الذي تمارس فيه سيادتها بصورة مطلقة على إقليمها، وتستطيع من خلالها دراسة سلطتها عليه. لهذا سعت الجزائر من خلال ترسيم الحدود مع الدول المجاورة وفقا لمبدأ المحافظة على الحدود التي تركها الإستعمار والذي أدرجته في ميثاق الإتحاد الافريقي وذلك بهدف ممارسة سلطتها على أراضيها وتحقيق أهدافها والمحافظة على أمنها الداخلي.

لقد أنتج الموقع الجغرافي المتغذي من شساعة المساحة تنوعا في الطبيعة التضاريسية للجزائر فالتضاريس الجغرافية للدولة، تؤثر في مركزها الدولي وفي نوعية التهديدات الخارجية، التي يمكن أن تواجهها، فمن الصعب على القوى الخارجية أن تبسط سيطرتها على الدول ذات التضاريس الجبلية الوعرة[1].رسمت هذه التضاريس ثلاث امتدادات أفقية تتمثل أساسا في منطقة السهول والمتميزة بخصوصية أراضيها، منطقة الهضاب العليا التي يتواجد فيها الأطلسين التلي والصحراوي، وتمتد عليها أراضي شبه قاحلة وهي مناطق رعوية، الأطلس الصحراوي والذي يقع في الجنوب وبه قمة تاهات بجبال الهقار بولاية تمنراست أعلى قمة في الجزائر على ارتفاع 2918 متر على مستوى سطح البحر وقد انعكس هذا التنوع في التضاريس على تعداد المناخات أين يمكن تعداد المناخ المتوسطي والقاري والصحراوي[2].

إذن يمكن القول أن الجزائر تملك موقعا جيوستراتيجيا هاما كونه يعتبر نقطة تقاطع بين الدول المغاربية من جهة وعمق إفريقيا وبوابتها نحو عالم الشمال ومنطقة عبور تجارية مهمة نحو الشرق الأوسط وآسيا فهي تساوي 39.42 % من مساحة المغرب العربي كما تشغل الجزائر مساحة 1.000.000 كلم من الصحراء الكبرى كما تملك الجزائر موارد طبيعية و طاقوية هامة[3]، وهي في

---

[1] سليم السيد، ***تحليل السياسة الخارجية*** (بيروت : دار الجبل ،2001) ص. 145

[2] منصور لخضاري، ***مرجع سابق***، ص. 08.

[3] منصور لخضاري ،**إستراتيجية الأمن الوطني، *2006/ 2011 أطروحة دكتوراه،*** (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2013) ص205

المرتبة الخامسة عالميا للغاز باحتياطي بقدر 2.502.000.000.000 م^3، وتحتل المرتبة السابعة عشر في تصدير البترول باحتياطي يقدر ب 12.3 مليار برميل كما تمتلك احتياطي كبير من الطاقات الجديدة كالغاز الصخري يقدر 220 ألف مليار م^3، إلى جانب الطاقة الشمسية والموارد المنجمة[1].

ثانيا: الجغرافيا البشرية :

بلغ عدد سكان الجزائر سنة 2010، 35.700.00، نسمة، بكثافة سكانية تقدر بـ 14.7 نسمة /كلم^2، وهي نسبة لا تعكس حقيقة التوزيع الجغرافي للسكان، الذين يزدحمون في الشمال لأسباب متعددة منها ما هو طبيعي وما هو إقتصادي، انتجته الظروف الطبيعية التي وفرت ظروف وشروط أحسن للعيش والإستقرار بالمناطق السهبية والسهلية مقارنة بالمناطق الصحراوية بالرغم من شساعتها[2].ولقد بلغ عدد سكان الجزائر 41.2 مليون نسمة مع دخول 2017 حسب آخر احصائيات قدمتها وزارة الصحة والمستشفيات إذ أن عدد سكان الجزائر يزيد ب 2.15 % سنويا[3].

- **الهوية الوطنية :**

تتمتع الجزائر بتجانس إجتماعي متميز جعل مجتمعها يتمتع بوحدة لغوية تتمثل في اللغة العربية، وبوحدة الدين في الإسلام ووحدة الثقافة وتتمثل في الثنائية السنية المالكية، وهذا ما جعل التقاليد الإجتماعية للمجتمع الجزائري تتشابه إلى حد بعيد لأنها تنبع من مرجعية واحدة مما كان سبب في صمود الشعب الجزائري، أمام محاولات الإستعمار الفرنسي طمس الهوية والشخصية الوطنية وتوظيف الإختلاف في اللهجات المحلية .(الشاوية ، الميزابية ، القبائلية ، التارقية) لجعل منها بذرة للصراع لكنه لم توفق في ذلك وبقيت الجزائر محافظة على هويتها الوطنية، وتجانس مجتمعها حيث يعتبر التجانس أحد عوامل قوة الدولة، وهي الميزة التي يتمتع بها المجتمع الجزائري والذي يزيد من تماسكه الداخلي، ويساعد على تقوية السلطة الخارجية للدلالة أن الإنسجام الداخلي والوحدة الوطنية يزيد من صمود الجبهة الداخلية أثناء

---

[1] Taieb Hafsi , ***Le développement économique de l'Algérie: expériences et perspectives*** **(**Algérie: cabah édition,2011) p54

[2] منصور لخضاري،(الامتدادات ...)، ***مرجع سابق***، ص .08 .

[3] سلمية بخاري، الإذاعة الجزائرية 2016/12/25، تاريخ الإضطلاع ، 4/4/ 2016 (15:30)الموقع:
http://www.radioalgerie.dz/live/tab-chRAI.html

الحروب لأن المجتمع الذي توجد فيه الأقليات يكون عرضة للصراعات الداخلية، هذا من شأنه أن يدخل الدولة في أزمة داخلية، كما قد ينعكس على ضعف سلوكها الخارجي ويعطي فرصة للتغلغل داخلها عن طريق اتصال قوى خارجية للأقليات الموجودة داخليا[1]، وهذا ما نجده في الكثير من الدول الأفريقية التي شهد الكثير من النزاعات الداخلية بسبب هذه الأقليات المحولة من أطراف خارجية من أجل زعزعة الإستقرار الوطني للدولة وتحقيق مصالحها فيها واستنزاف ثرواتها .

المطلب الثاني: أهمية دول الجوار بالنسبة للعمق الإستراتيجي الجزائري

من خلال التقديم المسحي لجغرافية الجزائر الطبيعية و البشرية نستطيع الإستخلاص أن الجزائر تمتد على امتدادات متعددة تتنوع حسب الطبيعة الجغرافية والبشرية لها فهي تتقاطع و تتداخل بطريقة يصعب معها إلتزام الدقة في إقامة الحدود الفاصلة بينها فالجزائر تمتد على إمتداد قاري باعتبارها تنتمي إلى القارة الأفريقية وهو الفضاء الذي نجد فيه إمتدادين فرعيين هما الإمتداد المغاربي، و إمتداد على دول الساحل الأفريقي وهي المنطقة التي تنفتح عليها طبيعيا وإجتماعيا بفعل الحدود المشتركة للجزائر بدول الساحل.

كل هذه الإمتدادات تشكل أهمية كبيرة بالنسبة للجزائر فهي تحاول لعب دور مهم وأساسي في هذه المنطقة، أيضا تحاول الحفاظ على أمنها من خلال الإهتمام بالقضايا والمشكلات التي تقع داخل الدول المجاورة لها.

أولا: الإمتداد المغاربي :

المغرب العربي هو عبارة عن رقعة جغرافية واحدة لها نفس الخصائص، هذه الكتلة قد انطلق تكوينها التاريخي الموحد منذ بداية التاريخ وأصبحت من امتداد الفتح الاسلامي الواسع تشكل وحدة حضارية وقد عرفت هذه المنطقة تسميات متعددة منها عبارة "بلاد المغرب"[2] ، وتقع هذه المنطقة بالتحديد في شمال افريقيا بين دائرتي عرض 15 ° إلى 7° شمالا وخط طول 16° و25° شرقا وتشرف على

---

[1] سليم العايب، ***مرجع سابق*** ص. 21

[2] فوزية مولج، ***الوحدة في برامج وخطب الاحزاب المغربية الثلاثة***، مذكرة ماجيستير،(جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام ، 2010.2011) ص. 22.

الجناح الغربي للوطن العربي تضم منطقة المغرب العربي[1]، خمس دول وهي الجزائر ليبيا ، تونس ، المغرب ، موريتانيا ، والجزائر التي تقع في المنطقة الوسطى .

وتعتبر هذه المنطقة متسع جغرافي متصل المفاصل متجانس الخصائص المناخية والسمات الطبيعية متكافئ الموارد والمنابع الطبيعية متجانس العمران ومتقارب الملامح البشرية،لتشكل مجموعة إقليمية مساحتها 6.048.141 كلم2، ويشكل هذا الموقع الجغرافي المتميز عنصر متنوع لمنطقة تعتبر محور تلاقي أربعة أبعاد جيبواستراتيجية موسعة ومترابطة بدأ بالبعد المتوسطي وإمتداده الأوروبى شمالا فالبعد الأفريقي جنوبا والبعد الشرق الأوسطي شرقا امتدادا الخليج وآسيا وأخيرا البعد الأطلسي غربا[2]، وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال عرض لخريطة الحدود التي تتشاركها دول المغرب العربي مع بعضها البعض.

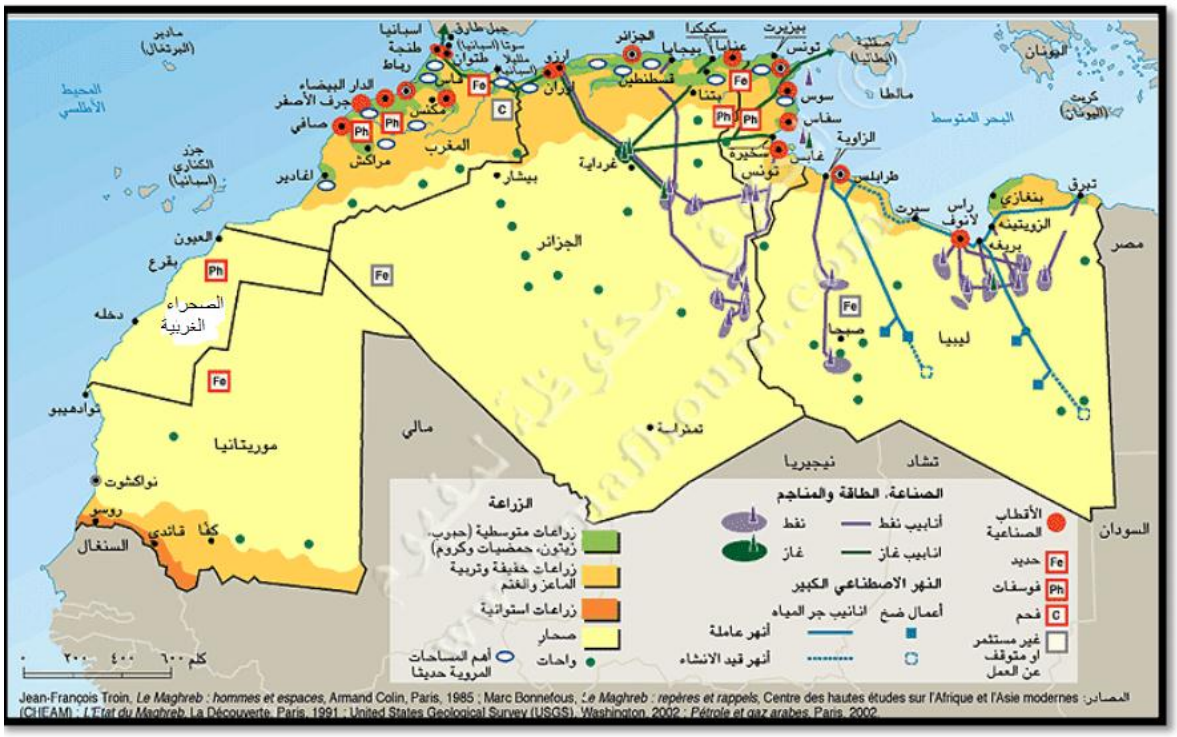

المصدر : https://www.israj.net/vb/uploaded/20_19294.gif

---

[1] محمد أزهر سعيد السماك ، ***الجغرافيا السياسية المعاصرة*** (الأردن : دار الامل للنشر ، 1998) ص. 130

[2] فطيمة بيوم ، ***أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة***، مذكرة ماجيستير (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2009.2010) ص.93

إن الموقع المتميز لهذه المنطقة جعل من دولها نقاط مراقبة متلاحقة على الملاحة البحرية بين مضيق جبل طارق غربا وخليج سيرت شرقا، إذ نجد أن المغرب يحتل موقع "الحارس" على مضيق جبل طارق ويشكل ممرا أطلسيا هاما نحو المتوسط، فيما تتحكم السواحل الجزائرية 1200كلم في الممرات البحرية المؤدية إلى مضيق صقلية، في حين تسهر تونس على أداء دور "المراقب" على الحركة الملاحية وفي أقصى شرق سواحل المغرب العربي يغطي "مجال النظر الإستراتيجي" للسواحل الليبية جزء كبير من السواحل الشمالية للبحر المتوسط[1]. وهنا تكمن الأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة وسببا يدعو الجزائر إلى اعتبار أن منطقة المغرب العربي يمثل عمقها الاستراتيجي الذي تلعب فيه دور فعال وذلك بمحاولة منها التحرك في المنطقة والإهتمام بالقضايا الحاصلة فيها وتكثيف مجهوداتها الأمنية بحماية حدودها من التهديدات الأمنية التي تأتيها من مختلف الجهات .

فالإضافة إلى الأهمية الجغرافية المتميزة التي يتمتع بها المغرب العربي فانه يتمتع بمجموعة من الموارد الاقتصادية الهامة والتي زادت من أهمية هذه المنطقة. فكل دولة من الدول المجاورة للجزائر لها ميزات خاصة وثروات تتمتع بها اذ تلعب الظروف الطبيعية والبنية الجيولوجية دورا أساسيا في توزيع الأهمية الإقتصادية بين دول المغرب العربي الكبير، من حيث الإمكانيات السياحية والإقتصادية[2]. ويتوفر المغرب العربي على ثروة مقدرة بـ 50 مليار برميل من النفط أي ما يقدر بـ 4.58 % من الإحتياطي العالمي ونسبة 7.34% من الإحتياطي العربي، كما يمتلك المغرب العربي ما يقدر بـ 6100 م3 من الغاز الطبيعي أي ما يعادل نسبة 3.93 % من الإحتياطي العالمي و 17.58 % من الإحتياطي العربي، و 44 مليون طن من الفوسفات،حيث تمثل ما نسبته 34 من الإحتياطي العالمي،134 مليون طن من الفحم مشكلة 10%من الاحتياطي العالمي، 210 مليون طن من الكوبالت أي ما يعادل 10%من الاحتياطي العالمي، 45 مليون طن من الزنك بنسبة 2%من الإحتياط العالمي[(3)] عليه يمكن

---

[1] مراد حجاج، ***التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة المغرب العربي*** ،مذكرة ما جيستير (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام 2008) ص. 27

[2] فوزية مولج ، ***مرجع سابق***، ص 32

[3] مريم براهيمي، ***التعاون الأمريكي الجزائري، في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغربية***، مذكرة ماجستير (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2011.2012)ص. 24

إدراج خصوصيات هذه الدول المغاربية التي تشكل دول الجوار الجزائري ،أو دول الحزام الأمني لها فيما يلي :

أولا : تونس :

تقع تونس في الجزء الشمالي الشرقي من المغرب العربي يحدها من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط الذي تطل عليه بساحل طوله 130 كلم يحدها من الجنوب والشرق ليبيا ومن الغرب الجزائر[1]، إذ يعتمد الإقتصاد التونسي على السياحة وعلى الصناعة مثل المناولة في صناعة الملابس لأبرز العلامات التجارية العالمية، وخاصة الأوروبية منها كما تشكل الصادرات من زيت الزيتون أهم صادراتها الفلاحية، حيث تعتبر تونس ثالث مصدر لزيت الزيتون في العالم بعد إسبانيا وإيطاليا كما أن الصادرات التونسية مثل التمور تمثل ثاني صادرات تونس الفلاحية بالإضافة إلى إحتياطي من المحروقات جد محدود يصل إنتاجها من البترول إلى 5 مليون طن، أما إنتاجها من الغاز الطبيعي فيصل إلى 600 متر مكعب سنويا وبذلك تمثل صادراتها 25 % من الناتج المحلي الاجمالي [(2)]، ولقد شهدت تونس أوضاعا متأزمة على أراضيها وذلك بوقوع حراك شعبي نتيجة العديد من الأزمات الداخلية الإقتصادية والسياسية والاجتماعية، عجز النظام عن مواجهتها، ما سبب "إنتفاضة 2011" ضد حقوق الإنسان المنتهكة، وكبح الحريات العامة رغم الحرص على إجراء الإنتخابات في مواعيدها ورغم تعدد الإصلاحات السياسية، وهي الآن سارية نحو تحول ديمقراطي بمؤسسات وتنظيمات جديدة[3].

ثانيا : المغرب :

المملكة المغربية تقع في الجزء الشمالي الغربي من أفريقيا، يحدها من الشمال البحر المتوسط بساحل طوله 537 كلم، والممتد على واجهة المحيط الأطلسي بطول يصل إلى حوالي 2446 كلم، يحدها من

---

[1] رقية بلقاسمي، ***التكامل الاقليمي المغاربي: دراسة في التحديات والأفاق المستقبلية***، مذكرة ماجيستير (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2010.2011) ص. 51

[2] فاطمة بيرم ، ***مرجع سابق***، ص. 96

[3] محمد مالكي وآخرون، ***ثورة تونس الأسباب السياقات والتحديات*** بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2012) ص. 38

الشرق الجزائر ومن الغرب المحيط الأطلسي ومن الجنوب اصحراء الغربية[1]، فالبرغم من إفتقارها للمحروقات إلى أنها تتمتع بامتلاكها لكمية كبيرة من مادة الفوسفات حيث تعتبر أول مصدر للفوسفات في العالم احتياطي(70%) فالإضافة إلى إعتمادها على الزراعة مثل الحوامض والبطاطا، وعلى الصعيد البحري فهي تمتلك ثروة سمكية معتبرة[2].

وفي قطاع الصناعة فهي تشتهر بصناعتها الزخرفة التقليدية، يتميز الوضع السياسي في المغرب العربي بوجود قدر من الإرتباك والتذبذب فالأحزاب السياسية فيها لاتشكل نوعا من التوازن فهي محرومة سواء بطرق مباشرة أو بطرق ملتوية، والتيار الإسلامي في المغرب مايزال ممنوع عليه الإلتحاق بالعمل الحكومي وحزب العدالة و التنمية أيضا لا يزال بشكل من الأشكال مقيد الحركة في عمله وأيضا نجد انتشار الفساد المالي و الإداري المستشري في معظم دواليب الدولة.

ثالثا :الصحراء الغربية:

تقع الصحراء الغربية على الساحل الشرقي للمحيط الأطلسي وتقدر مساحتا بحوالي 266 ألف كلم[3]. فيحدها شمالا المغرب وجنوبا موريتانيا، ولها حدود مع الجزائر في منطقة تندوف، تظم الصحراء الغربية منطقتين مهمتين هما الساقية الحمراء في الشمال ووادي الذهب في الجنوب، تعتبر الصحراء الغربية موقع إستراتيجي مهم من موقع جغرافي يربط أفريقيا بأوروبا، وشواطئ غنية بمختلف أنواع الأسماك وثروات طبيعية ومعدنية ثمينة، أهمها الفوسفات الحديد والبترول والغاز الطبيعي[4].

كما تتمتع بأهمية تجارية نظرا لأنها تعد حلقة وصل ما بين الشمال و الجنوب، ومن هنا انطلقت الحملة الإسبانية إلى جزر الكناري القريبة من سواحل الصحراء الغربية لبسط الحماية الاسبانية على إقليم الصحراء الغربية إبتداء من سنة 1884 ولقد كان انسحاب المستعمر الاسباني من الإقليم سنة 1975 بعد أن احتله 91 سنة دون إجراء إستفتاء لتقرير المصير هذا ما دفع لبداية لحرب طويلة بين **المغرب**

---

[1] رقية بالقاسمي، ***مرجع سابق*** ، ص 51

[2] محمد الجابري، ***موسوعة دول العالم حقائق و أرقام***(القاهرة: مجموعة النيل العربية،2000) ص226

[3] Maurice Barlier , ***Le conflit du Sahara Occidental*** (Paris : éditional harmattau.1982) p.12

[4] داود جنين، المغرب: الوضع الراهن لميزان القوى الاجتماعي و السياسي، مجلة الثورة الدائمة ع.5، (مارس 2015) في 15:00 (2017/05/21) http://permanentrevolution-journal.org/ar/node/121

و**جبهة البوليساريو** فالمملكة المغربية تعتبر إقليم الصحراء الغربية إمتدادا طبيعيا لترابها مستندة في ذلك إلى حجج تاريخية وإجتماعية، أمّا جبهة البوليساريو فهي تطالب باستقلال الإقليم وإعطاء الشعب الصحراوي حق في تقرير مصيره معتمدة على القانون الدولي ومختلف القرارات التي أصدرتها منظمة الأمم المتحدة في هذا الشأن[1]، وبالنسبة للجزائر تعد الصحراء الغربية دولة مجاورة لها وأي تهديد يمس المنطقة فهو يمس أمنها القومي لهذا تقف الجزائر إلى جانب هذه القضية من جهة ومن جهة ثانية، للجزائر مبادئ تسير عليها في ممارسة سياستها الخارجية من بينها مبدأ الحق في تقرير المصير.

رابعا : موريتانيا :

تقع موريتانيا في غرب أفريقيا يحدها من الغرب المحيط الأطلسي ومن الشمال الشرقي الجزائر ومن الشرق مالي، وتحدها السنغال من جهة الجنوب حيث يفصل بينها، نيل غانا (حاليا نهر السنغال). تملك موريتانيا ثروات كثيرة وهي تتمتع بشواطئ بحرية طويلة و تزخر بثروة سمكية هائلة وأيضا تتوفر على المعادن مثل الحديد النحاس والفوسفات[2]، كما تساهم هذه الثروات الطبيعية في تكوين رأس المال الوطني و الإسهام في حل المشاكل الإجتماعية، ومن بين ما تعانيه :عدم الاستقرار السياسي نتج عنه غياب إستراتيجية ناجحة، تضخم العملة ضعف القدرة الشرائية للمواطنين التبعية المفرطة للإقتصاديات الغربية[3].

خامسا: ليبيا :

تعد ليبيا من الدول الغنية بسبب تدفق النفط على أراضيها وتعتمد في إقتصادها اعتمادا كليا على تصدير النفط الخام، هذا ما أدّى إلى تدفقات إقتصادية كبيرة، لديها عاشر احتياطات نفطية مؤكدة في

---

[1] مصطفى عبد النبي، ***إستفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية***، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية الحقوق،2013.2014)

[2] محمد بن ناصر عبودي، ***إطلالة على موريتانيا***، (د.ب.ن، د.م.ن، 1979) ص ص. 28.25.

[3] سيد محمد ولد خليفة ، "الاقتصاد الموريتاني ،الركائز والمعيقات" في:http://www.afrigatenews.net/content 14:30 (25/3/2017)

العالم وتحتل المرتبة السابعة عشر في إنتاج النفط عالميا[1]. تمتلك ليبيا ساحل طوله 1973 كلم مطل على البحر المتوسط ورصيف قاري تبلغ مساحته حوالي 50000 كلم 2، من إجمالي الرصيف القاري في المنطقة العربية، وتكمن أهميته في أنّه مركز تواجد الأحياء البحرية دون باقي البحار والمحيطات[2].

بدأ إنتاج النفط في ليبيا عام 1961 وتم اكتشافه لأول مرة عام 1958 حيث يشكل نحو 94 %من موارد البلاد وأهم ما يميزه غزارة الآبار المستخرج منها وقربه من مواد التصدير، وفقا لتقديرات النفط الخام في ليبيا تقدر بنحو 46.42 مليار برميل أي نحو 3.94 % من احتياطي العالم و6.36 % مما تنتجه المنظمة العربية المصدرة للبترول الأوبيب،4.87% مما تنتجه الاوبيك الدول المصدرة للنفط بينما الانتاج اليومي منه يقدر بنحو 1.474 مليون برميل في اليوم وهو ما يشكل 2.09 % من إنتاج العالم، بالإضافة إلى الغاز إذ تقدر الإحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي بنحو 1549 مليار متر مكعب، أي نحو 0.83 %من إحتياطي العالم في حين بلغ المسوق منه 15.9مليار متر مكعب أي 0.53 %من إجمالي الغاز المسوق في العام وبالتالي تنتج ليبيا 14.2 ألف برميل يوميا من الغازولين و39.7 ألف برميل من وقود الطائرات و124.9 ألف من زيت الوقود، و59.8 ألف من المشتقات النفطية الأخرى، تصدر ليبيا 136 ألف برميل من المشتقات النفطية إلى أوروبا و9.89 مليارات م^{3}من الغاز الطبيعي معظمها ينقل بواسطة الناقلات (8 ناقلات لدى ليبيا) و القليل منها عبر الأنابيب[3].

تتمتع ليبيا بموقع جغرافي مميز فهي تقع في وسط الشمال الإفريقي وتمتد رقعتها الشاسعة من وسط ساحل إفريقيا الشمالي على البحر المتوسط حتى مرتفعات شمال وسط القادرة الأفريقية تبلغ مساحتها 1.760.000 كلم^2، وتأتي في الترتيب الرابع من حيث المساحة من الأقطار الأفريقية وتعتبر ليبيا جسرا مهما يربط بين أفريقيا وأوروبا، وتعد موانئها الصالحة لإستقبال السفن على مدار السنة ومن أهمها "**بنغازي**" و "**طرابلس**" وغيرهما منافذ جيدة لتجارة بعض الأقطار الأفريقية كالنيجر والتشاد ومالي مع العالم

---

[1] أحمد عبد الجبار سعيد، مصطفى خليفة الذوادي، "دور الثروة البحرية في الاقتصاد الوطني كأحد البدائل للنفط" ، ***مجلة العلوم والتقنية*** (يونيو 2015) ص. 76.

[2] المرجع نفسه، ص86.

[3] بثينة اشتيوي حقوق النفط ، "ثروة ليبيا المهددة بالإنهيار" في:https://www.sasapost.com/libyan-oil-conflict/ (06/04/2017)(10:53)

الخارجي[1]، هذا ما أكسبها موقعا إستراتيجيا مهما جدا، ويمكننا أن نلخص العوامل التي أعطت لموقع البلاد الليبية أهميتها في ميدان السياسة الدولية فيما يلي :

- أنها حلقة إتصال رئيسية بين اقطار المشرق العربي وأقطار المغرب العربي .
- موقعها في الحوض الأوسط للبحر المتوسط مقابل الساحل الأوروبي جعل منها قاعدة حربية مهمة يمكن ان تهاجم منها كل القارة الأوروبية خصوصا بواسطة الطائرات والصواريخ .
- المواصلات البرية والجوية بينها وبين اقطار المشرق العربي، سهلة ومضمونة لذلك ليبيا يمكن ان تكون قاعدة مهمة لإرسال الجيوش والمعدات الحربية بسرعة وسهولة لأي قطر من هذه الأقطار .
- تتوغل ليبيا في داخل افريقيا لمسافة تتراوح بين 1900 و 2000كلم وترتبط بالسودان وغرب القارة بواسطة مجموعة من طرق القوافل التي لعبت في الماضي دورا عظيم في التجارة بين ليبيا وهذه المناطق، وقد أخذت قيمة بعض الطرق تتزايد مرة أخرى بعد ان بدأ إستغلال الثروات المعدنية المهمة التي توجد في مناطق كبيرة من الصحراء اهمها البترول[2]،كل هذه الموارد والموقع الإستراتيجي الذي تتميّز به ليبيا جعلها منطقة تجاذبات كبرى من قبل الدول العظمى فكل دولة من هذه الدول تحاول ان تحتويها لاستغلال هذه الثروات ولهذا فهي أصبحت منطقة خطر على الأمن القومي الجزائري، هذا ما يجعل الجزائر تهم بها وتدرجها ضمن اولوياتها من أجل إيجاد حل للوضع المتأزم فيها.

ثانيا : إمتداد الساحل الأفريقي :

تمتد منطقة الساحل الأفريقي على مسافة 5400 كلم من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، وهناك أيضا من يقدمها في إطار أوسع وأواخر ضيق مكتفيا بالإطار الجغرافيا بين المحيط الأطلسي غربا وبحيرة التشاد شرقا[3] .

كانت تعتبر هذه المنطقة الطريق الأساسي في السابق للتجار البربر والعرب القائمين من شمال إفريقيا، وقد تعاقب على احتلال غرب القارة السمراء الإحتلال البرتغالي منذ منتصف القرن 15 مرورا بالإحتلال

---

[1] شاهين مغربي، " ليبيا الموقع الجغرافي"، في: www.lotr.do.goo.com (2017/04/06) 10:30

[2] عبد العزيز طريح شرف، ***جغرافيا ليبيا*** (الاسكندرية : منشأة المعارف، ط.2، 1971) ص. 13.

[3] أحمد جعفري الوغزيزي ، "بلدان الساحل الافرقي الاهمية الاستراتيجية والسياسية والأطماع الغربية بين الامس واليوم"، ***مجلة والواحات للبحوث والدراسات*** م.8،ع.1(2015) ص .426.

البريطاني وأخيرا الفرنسي ،وقد كانت منذ القدم المصدر الأول لتجارة الرق والعبيد إضافة لوفرة الموارد الطبيعية. في عموم القارة تقريبا ما جعلها محل أطماع المستعمر الغربي حتى، حصول معظم دول الساحل على الاستقلال في خمسينيات وستينيات القرن الماضي[1].

إن مجمل دول الساحل الإفريقي تعرف تعداد للعرقيات داخها، هذا التعدد الإثني ليس فقط من حيث العرق بل كذلك في الجانب الديني، فهذه الطبيعة الإثنية المفككة جعلت من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا و حركيات الإندماج المجتمعي صعبة خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة مما نتج عنه أزمات داخلية مثل أزمة دارفور السودان و التوارق في مالي و النيجر والإضطرابات في موريتانيا والصدمات الإثنية وحتى القبلية في التشاد[2].

وتتقاطع دول الإقليم في جملة من الحيثيات، أبرزها انتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والهجرة غير الشرعية، عرفت معظمها دولها إنقلابات عسكرية وحروب أهلية بسبب ضعف وهشاشة السلطة بالإضافة إلى الإنفجار السكاني الذي يتميز بالفتوة[3].

تمثل منطقة الساحل الإفريقي مجالا حيويا تتسابق فيه مختلف القوى الإمبريالية بحيث لكل القوى وجهتها منافذها، وهذا بسبب ما تمتلكه من ثروات إضافة إلى موقعها الإستراتيجي وهذا ما يفسر الإهتمام الكبير بها تمتلك هذه المنطقة نسبة كبيرة من اليورانيوم حيث تحتل النيجر المرتبة الرابعة عالميا في انتاجه بنسبة 8.7 % من الإنتاج العاملي وتغطي نسبة 12 %من احتياجات الإتحاد الأوروبي كما تشير الدراسات إلى باطن الساحل (التشاد النيجر)، تمثل ثروة بترولية هامة، إذ تصدر التشاد منذ عام 2003 بما يقارب 200 ألف برميل يوميا، وتعتبر نيجيريا أكبر دولة مصدرة للنفط بحجم انتاج يومي يصل الى

---

[1] شاكر ظريف، ***البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية التحديات والرهانات*** ، مذكرة ما جيستير (جامعة باتنة :كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008.2010) ص. 39

[2] أسماء رسولي، ***مكانة الساحل في الإستراتيجية الأمريكية بعد احداث 11 سبتمبر 2001***، مذكرة ماجيستير (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2010.2011) ص. 81 .

[3] الحسين الشيخ العلوي، "منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي"، ***مركز الجزيرة للدراسات*** (31 اوت 2015) ص.3

27 مليون برميل واحتياطي يبلغ 36 مليار برميل[1]. وتتبع كذلك أهميتها الإقتصادية في أنها تمثل منطقة عبور إستراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء، ويمتد على مسافة 4128 كلم [2] بامكانيات سنوية تصل الى 30 مليار متر مكعب ينطلق من واري في نيجيريا ويصل إلى حاسي الرمل بالجزائر مرورا بالنيجر وبدأت أعماله بعد الإتفاق الذي أبرم بين الدول الثلاثة في 3 جويلية2009[2].

كل هذه الموارد كانت سببا في المنافسة القائمة بين الدول الكبرى على مؤهلاتها الطبيعية (الصين، روسيا، الهند، البرازيل، الإتحاد الأوروبي وأمريكا)، وقد أثارت هذه الموارد نشوء العديد من النزاعات في هذه المناطق التي أصبحت تشكل تهديد على أمن الجزائر على اعتبار الحدود المشتركة معها، فعلى الجزائر أولا حفاظا على مصالحها في المنطقة لأن أي تهديد أمني فيها سواءا كان إقتصادي،أو إثني، أوسياسي يعتبر تهديدا غير مباشر على حدودها لذا عليها التدخل حسب المبادئ التي وضعتها لممارسة سياستها الخارجية، حفاظا على أمنها الداخلي و على إستقرار مواطنيها.

المبحث الثاني : تحديات أزمات دول الجوار على الامن القومي الجزائري :

يعتبر الأمن مسألة مهمة لأي دولة، فالجزائر تسعى دائما لتحقيقه، عن طريق محاولتها لإجاد حل للأزمات التي تلاقيها وباعتبار الجزائر تقع في مناخ جيوسياسي وجيوبوليتيكي متغير وشديد التأثير بفعل عوامل متعددة، في محيطها الجواري خاصة في ظل التطورات الحاصلة على مستوى النظام الدولي والتغير في طبيعة العلاقات بشكل سريع منه إنتشار التكنولوجيا وعولمة العالم، عليه ضمن هذا المبحث سوف يتم التركيز على التهديدات الأمنية التي تعاني منها الجزائر من خلال رواقين أساسيين المغرب العربي و الساحل الإفريقي وأهم الأزمات التي تبلوت فيها بشكل فاضح و المتمثلة في الأزمتين الليبية والمالية التي تشترك معهما الجزائر في حدود واحدة.

الـمـطلب الأول : التـهديدات الأمنية

---

[1] " Le sahel central au cœur de la tempête " ***Rapport Afrique de crises group*** n° 227 .25/06/2015.p.86 .

[2] شمسة بوشناقة ، "استراتيجية الاتحاد الاوروبي للامن والتنمية ،في منطقة الساحل (استراتيجية من اجل الساحل) الرهانات والقيود"، ***ملتقى دولي: حول التحديات الامنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة***، جامعة ورقلة،(2013/02/28).

أولا: الإرهـاب :

كما جاء في الموسوعة السياسية" أنه إستخدام العنف غير القانوني أو التهديد به بأشكاله المختلفة بالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب بغية تحقيق هدف سياسي معين، أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات، أو مال وبشكل هام استخدام الإكراه لإخضاع طرف[1].قد عرفت الجزائر الإرهاب منذ وقت طويل و عانت من ويلاته على المستوى الداخلي و كانت العديد من الجماعات المسلحة في الجزائر ذات توجهات مختلفة، كانت تستهدف النظام الجزائري ومؤسساته وكانت هذه الجماعات تنظم عمليات مسلحة ضد الجيش الجزائري وقد عرفت هذه الجماعات تنوعا فنجد مثلا حركة الاسلامية المسلحة و الجيش الإسلامي للإنقاض و الجماعات الاسلامية المسلحة كما ان هناك **الجماعة السلفية للدعوة والقتال** التي تأسست مند 1998 وفيما بعد انظمت هذه الجماعة إلى تنظيم القاعدة[2].

وكان ذلك في سنة 2007 وهكذا أصبح الإرهاب ذو طابع دولي لا يعني فقط الجزائر وإنما خرج عن نطاق حدود الدولة الجزائرية وأصبح يشكل خطرا كبيرا ليس فقط على الأمن الجزائري وإنما على المحيط الاقليمي والعالمي ككل وقد نادت الجزائر في الكثير من المناسبات أنها لا تعاني من حرب أهلية كما هو مصور للعديد من الدول و إنما هو إرهاب عابر للقارات.

لقد شهدت العمليات الإرهابية نقلة نوعية عقب **تحول الجماعة السلفية للدعوة والقتال** إلى **تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي**؛ بحيث بات من الممكن إدراجها في إطار الإرهاب الدولي وفي أعقاب إعلان التحالف الرسمي بين الجماعة السلفية والقاعدة، فإن تقسيم أنشطة المسلحين الجزائريين في إطار الحركة الإسلامية الدولية المتطرفة، كان من أبرز عمليات الإرهاب الدولي للجماعة السلفية تلك التي قام بها في فيفري ومارس 2003 و ذلك باختطاف 32 سائحا أوروبيا وأيضا ما قام بها تنظيم القاعدة في

---

[1] ادريس لكريني، "مكافحة الارهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية و واقع المقاربات الإنفرادية" ***مجلة المستقبل العربي***، ع281(جويلية،2012) ص.38.

[2] Khadidja Mohsen finan . « les défis sécuritaires au Maghreb » ***5ene séminaire international de la défense en méditerranée*** (CIDOB) le 5-06/11/2007. p 51

بلاد المغرب الاسلامي من تهديد لسلطة الدولة و ذلك من خلال العمليات التي قامت بها في عام 2007 ومن أبرزها استهداف رئاسة الحكومة آنذاك و تفجير المجلس الدستوري[1].

تتولى جرائم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي ويزداد خطره بعد أن أصبحت ليبيا ساحة مفتوحة للإرهاب من كل حدد وصوب، فقد كان تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي يعاني من ضعف التمويل وكانت نشاطاته محصورة في الأجزاء الجنوبية من الصحراء الجزائرية وكانوا في وضعية مزرية، يختفون في الكهوف ويقومون بخطف الاجانب وطلب الفدية من أجل الحصول على المال.ولكن كانوا يعملون في إطار ضيق جدا بسبب ملاحقاتهم وطردهم وقتلهم لكن بعد الفوضى التي وقعت في ليبيا أصبحت هذه الأخيرة مرتعا للإرهابين وبلد آمن لهم حيث يوجد بها الآن نحو 2000 فيصل ارهابي وهؤلاء شكلوا وقودا للقاعدة في شمال أفريقيا فأقدم هذا التنظيم اجتياح شمال مالي في بداية 2012 إنطلاقا من ليبيا وكان هذا سبب في تدخل فرنسا سنة 2013 للهجوم على منشأة الغاز في منطقة عين أميناس واحتجز عشرات الرهائن ورغم ان الجيش الجزائري نجح في استعادة المنشاة لكن قتل خلال العلمية عشرات الرهائن[2] .

عانت **المغرب** أيضا من الإرهاب وهي تعتبر من أولى الدول الأفريقية التي شهدت عمليات إرهابية منذ عام 1973 وتطورت هذه التحركات تدريجيا داخل النظام المغربي ومن أبرز هذه الجماعات الإرهابية "الجماعة المغربية القاتلة"، والتي تظم عدد من الشباب الذين ينتمون إلى الطبقة الفقيرة المغربية،وكشفت أيضا بعض التقارير الأمنية على وجود روابط بين الجماعات الإرهابية في المغرب وتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي.**في ليبيا** ظلت ظاهرة الارهاب ذات طبيعة محلية إلى حد كبير واشتملت على مواجهات عنيفة منذ بداية التسعينات بين السلطات الليبية وما يعرف "بالجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة"،كما ظهرت جماعات إرهابية **في تونس** كذلك تحت تسمية "الجماعة التونسية المقاتلة" في التسعينيات وتعتبر دولة **موريتانيا** الدولة المغربية الأكثر هشاشة من حيث المناعة ضد التهديدات الأمنية

---

[1] ادريس عطية، ***الارهاب في افريقيا: دراسة على الظاهرة و آليات مواجهتها***، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر 3:كلية الحقوق و العلوم السياسية،2011) ص170

[2] محمد خليفة، "الإرهاب فيد ول المغرب العربي" ***مجلة السياسية الدولية***، في:
www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/132/5421(2017/04/9)(04:00).

إذ تشهد الأقاليم الموريتانية حركات كبيرة من الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة التي ترتبط بالتنظيمات الإرهابية الأولى في منطقة الساحل الأفريقي[1].

إذن فالظاهرة الإرهابية تتسم بقدر كبير من التداخل والترابط فيما بين دول المغرب العربي حيث يشترك الكثير من الجماعات المتطرفة في المنطقة من حيث الاصناف والعضوية والنشاط بل وبعضها يتبنى الأسماء ذاتها في بعض هذه الدول اذن مشكل الارهاب يعاني منه المغرب العربي عموما والجزائر خصوا ويشكل تهديدا كبيرا لأمنها. و بالإضافة إلى تواجد الإرهاب في المنطقة المغاربية، أيضا نجد الساحل الإفريقي هو الآخر يحتوي على نسبة كبيرة من الارهاب خاصة في مالي والنيجر باعتبارهما على حدود مباشرة مع الجزائر إذ يمكن إرجاع سبب هذه الظاهرة الى طبيعة مجتمعات المنطقة المفككة إثنيا وأقليا،وعرقيا .. إلخ.

وزادت المشكلة الأمنية في الساحل سياسيا وجغرافيا واقتصاديا وحتى إجتماعيا وقد إجتمعا بعد أن أوجد تنظيم القاعدة، مكانة له في ذلك المنطقة أو بالأحرى الظروف السياسية والاقتصادية والإجتماعية الجغرافية منها التي هيأت لتنظيم القاعدة نطاقا جغرافيا يستطيع به ممارسة تهديداته الأمنية أو نقلها[2].

ونتيجة لهذا الوضع المتأزم في منطقة الساحل خلقت مشكلات على مستوى الحدود الجزائرية باعتبار الحدود الجنوبية الصحراوية تمثل عمق استراتيجي للجزائر لإتصالها المباشر بالمنطقة إذ تؤثر حالات عدم الاستقرار في دول الساحل على الوضع الأمني في الجزائر بالإضافة إلى هذا فإن أغلب المؤشرات الإستراتيجية تقر بأن دول الساحل سوف تشهد مستقبلا حالات من الفشل بحكم هشاشة إندماجها الإجتماعي وأيضا ضعف البناء المؤسساتي غياب النمو الاقتصادي على الرغم من الثروات الطبيعية التي تتميز بها وهذا ينعكس سلبا على الأمن الإقليمي للصحراء الكبرى بما فيها الامن الجزائري.

---

[1] إدريس عطية ، ***مرجع سابق*** ، ص ص،171.173

[2] أحمد طالب أبصير، ***المشكلة الامنية في منطقة الساحل الأفريقي***، مذكرة ماجيستير(جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام 2009.2010) ص. 112.

- **الهجرة غير الشرعية :**

الهجرة هي ظاهرة بشرية قديمة وظاهرة سالبة معقدة في عالمنا المعاصر بالرغم من انها تعتبر قديمة قدم الانسان إلا أن الهجرة والنزوح بشكل جماعي يعتبر ظاهرة حديثة تعود الى نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 لكنها قد تقلصت بشكل ملحوظ بعد نهاية الحرب العالمية الأولى خلال عقد الثلاثينيات من القرن العشرين وتعتبر هجرة اليهود إلى فلسطين بعد الحرب العالمية الثانية من اكبر الهجرات المعاصرة وقد برزت الهجرة غير الشرعية بسبب القيود التي تفرضها الدول على وجه المهاجرين ومن أبرز وجهات الهجرة غير الشرعية التي يشهدها العالم هي تكون نحو أوروبا[1].

تعتبر الهجرة الغير شرعية عند بعض الباحثين أنها مبهمة بينما يعتبرها آخرون انتهاكا للقانون بدون ضحايا، ومن وجهة نظر اخرى تعكس الهجرة غير الشرعية ضعف سيطرة الدولة على تلك الشرعية، والمهاجرين غير الشرعيين هم اولئك الذين يدخلون دولة ما للبحث عن عمل عادة، وذلك بدون التصاريح اللاّزمة وهناك من يعرفهم بأنهم اولئك الذي يدخلون أي دولة بدون أوراق رسمية خاصة بالهجرة الوافدة[2]، وقد عانت الجزائر من مشكلة الهجرة الغير شرعية خاصة التي تأتيها من الجهة الجنوبية في المنطقة الساحلية الصحراوية نتيجة للأزمات الإقتصادية والنزاعات المسلحة التي امتدت لمناطق واسعة ساهمت على هروب الآلاف من المدنيين إلى الدول المجاورة لها منها الجزائر .

وحسب تقديرات اليونيسف فعدد الأشخاص الذي فرو من مناطقهم في إفريقيا سنة 1994 بفعل النزاعات المسلحة بلغ 17 مليون شخص منهم 06 ملايين صنفوا في فئة اللاجئين وهذا ما يدعونا للحديث عن أزمة الهجرة غير المنظمة أو السرية من مناطق جنوب الصحراء نحو الشمال سواء للإستقرار في بلدان شمال إفريقيا، أو إستعمالها كمناطق عبور للوصول إلى الضفة الأوروبية، خاصة في السنوات الاخيرة تصاعدت الهجرة غير الشرعية بشكل رهيب نحو دول الشمال إفريقيا وأوروبا وهذا ما أدى إلى

---

[1] رتيبة برد، ***الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى5+5***، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2008.2009) ص185

[2] عادل أبو بكر الطلحي، "الشباب وظاهر الهجرة غير الشرعية الى أوروبا" ، ***مؤتمر الشباب و الهجرة***، دون معلومات عن النشر، ص ص4.7

خلق مشاكل أمنية لدول العبور والإقامة لإرتباطها في كثير من الأحيان مع جماعات الجريمة وحتى امكانية تسلسل إرهابيين ضمن قوافل الهجرة غير المنظمة[1].

تشكل الهجرة غير الشرعية من أهم التهديدات الحالية للأمن القومي الجزائري لأن سرية تلك الحركيات يصعب جدا مراقبتها والتصدي لها بحكم طبيعتها غير الوطنية فأصبح المهاجرين السرريون ينتجون أشكالا مختلفة من الجرائم المنظمة من دعارة، تهريب وتجارة المخدرات والسلاح ، وتزوير الوثائق الرسمية والأوراق النقدية، وتبييض الأموال وهذا فضلا عن الأمراض المستعصية خاصة مرض الايدز المتفشي في أفريقيا، وإنتقاله الى الجزائر (67 %) من حاملي الفيروس في العالم موجودون في إفريقيا وفق إحصائيات الامم المتحدة سنة 2007 بفعل بناء شبكات الدعارة والتجارة الجنسية وهو ما يشكل خطرا يهدد السلامة الصحية لأفراد المجتمع في حال لم يتم تطويقه يضاف اليه التهديد للأمن المجتمعي وهويته بفعل الهجرة السرية. ومما ما يزيد من الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على أمن الجزائر هو موقعها الإستراتيجي، إذ تعتبر منطقة عبور حيوية وممرا أساسيا (خصوصا تمنراست) للمهاجرين الآتيين من الساحل الافريقي وفي هذا الخصوص يقدر المهتمون بشؤون الهجرة السرية في المنطقة بأن هذه الظاهرة بدأت تتأرجح نحو تحويل دول العبور الى دول استقبال والاستقرار النهائي[2].

وقدا إزداد هؤلاء خاصة في الثورات العربية والإنقلابات الأمنية في كل من ليبيا ومالي فقد شهدت الجزائر نزوح العديد منهم وإستقرارهم في الجزائر، وقد تنوعت جنسيات المهاجرين في الجزائر من جمهورية الكونغو الديمقراطية ، ليبيريا ،نيجيريا، السنغال، غامبيا، غانا، النيجر السودان وغيرها من الدول الأخرى التي تعاني منها من نفس المشاكل الإقتصادية،السياسية والبيئية[3].

ويكمن وجود هذا العدد الكبير من المهاجرين في الجزائر للأسباب التالية :

- المعاملة الانسانية والظروف اللائقة التي يلقونها في الجزائر مقارنة بالدول المجاورة
- صعوبة مراقبة تحرك المهاجرين بين طول الحدود واختلاطهم مع التوارق في الجنوب

---

[1] شاكر ظريف، ***مرجع سابق***، ص. 106

[2] حسام حمزة، ***الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري***، مذكرة ماجيستير(جامعة باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية 2010-2011) ص 98 .99.

[3] ظريف، ***مرجع سابق*** ، ص. 111

- يعتبرون الجزائر من المناطق المفضلة للراحة والعمل بالنسبة للمهاجرين الأفارقة
- النزاع القانوني في كيفية التعامل مع المهاجرين السريين وضعف التنسيق الامني بين دول الاستقبال ودول المصدر.
- قرب الجزائر من حزام الأزمات في منطقة الساحل التي تنتج حركيات نزوح أو هجرة[1] ومعلوم أن الطرائق يتحركون بحرية شبه مطلقة بين الحدود الجزائرية وقد إستفحل هؤلاء المهاجرين هذه الوضعية للدخول الجزائر دون عائق وحسب بعض الإحصائيات الرسمية فيوجد في الجزائر حوالي 20 ألف مالي ونيجيري وقدمت ل 75 منهم الجنسية الجزائرية[2].

- **التهريب والجريمة المنظمة للحدود الوطنية :**

الجريمة المنظمة هي النشاطات المرتكبة بواسطة منظمات محترفة ومهيكلة بصورة تامة، وهي ترتكب جرائم جسمية كوسيلة للحصول على الربح المالي أو بهدف توسيع سلطاتها أو ممارسة تأثير إقتصادي واستغلال الأشخاص[3]، وتكون مرتبطة في بعض الأحيان بالفساد السياسي، وقد نشأت الجريمة المنظمة، منذ قرون بعيدة مع نشأة المافيا الإيطالية والمنظمات المثلث الصينية والياكوزا اليابانية، ولكن هذه المنظمات ظلت تباشر نشاطها على نطاق محلي الى أن اكتسبت طابعا دوليا في أواخر القرن العشرين ومع بداية القرن الواحد والعشرين احتلت مكان الصدارة بين المشكلات الأمنية الأكثر خطورة في العالم وذلك بسبب النمو الشامل والمتسارع للنشاطات التجارية والمالية والإقتصادية والاجتماعية وما صاحبها من تطور هائل في وسائل الاتصالات والنقل والتقدم التقني وتجاوز الحدود الوطنية بين الدول، فضلا عن إنهيار سلطة الدولة أو ضعفها في بعض الدول[4].

وتجدر الإشارة إلى التوضيح أنه هناك اختلاف بين الجريمة المنظمة والإرهاب على الرغم من التقارب والتداخل الكبير بينهما :

---

[1] حسام حمزة، ***مرجع سابق*** ، ص. 99

[2] N.Khaled. « profils des migrants subsahariens en situation irrégulière en Algérie », ***Rapport intermédiaire de recherche*** (CISP).Algérie ,p.4

[3] مايا خاطر،" الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها"، ***مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية***، م.27،ع.3 (2011) ص512

[4] مايا خاطر ، ***مرجع سابق*** ، ص. 510

- الإرهاب يضع لنفسه موقفا وهدفا سياسيا ينحصر في رفض النظام السياسي وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية ويسعى إلى شرعية متوهمة من جانبه، أيضا نجد الدافع لارتكاب الجرائم والهدف من ورائها عند الإرهاب حسب نظرهم هو دافع نبيل وشريف لتحقيق العدل ويضحون بأنفسهم في سبيله
- الجريمة المنظمة تسعى إلى تحقيق الكسب المادي والربح السريع بكافة الوسائل حتى الدنيئة منها وقد تتذرع الجريمة بأهداف ووسائل سياسية من أجل الإستفادة من المزايا التي يمكن أن يتمتع بها المجرم السياسي داخل النظام القانوني للدولة[1]، تشكل الجريمة المنظمة بالأخص المتعلقة بتجارة المخدرات تهديدا جديدا للأمن الجزائري في عصر العولمة، يمس بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن الجزائري، والذي يتطلب أيضا استراتيجيات أمنية شاملة قائمة على إجراءات عسكرية وأخرى غير عسكرية للتصدي له.
- وتشير أرقام كميات القنب الهندي، الكوكايين والهروين المضبوطة في الجزائر كل سنة والمقدرة بالأطنان بالإضافة إلى مئات الآلاف من الأقراص المهلوسة إلى خطورة التهديد الآتي من المخدرات وشبكات تهريبها على الأمن الجزائري خاصة أن بعض المختصين يؤكدون أن الكميات التي تحجز وتتلف أقل بكثير من الكميات التي عبرتها نحو بلدان أخرى [2].

أيضا نجد بالنسبة للجناح الحدودي المغربي تبرز تجارة تهريب المخدرات كأخطر تهديد لين يواجه الأمن الجزائري إذ تعتبر نقطة عبور لتجارة المخدرات الآتية بالأساس من المغرب الأقصى فهي تؤثر كثيرا على الإقتصاد الوطني ناهيك أيضا عن التأثيرات الإجتماعية والأمنية الخطيرة فهي تساهم في الكسب غير المشروع الذي يضر بالإقتصاد الوطني[3]. وقد تعاظم حضور التهديد الصادر من الجريمة المنظمة خاصة بعد تحالفه مع التنظيمات الإرهابية فجماعات الجريمة المنظمة تمول وتمون الجماعات

---

[1] خالد بكشيط ، ***دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي***، شهادة الماجيستير(جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام2010.2011) ص.87

[2] حسام حمزة، ***مرجع سابق***، ص. 96

[3] الحامي عيدون ، ***مرجع سابق*** ، ص. 96-95

الإرهابية وهذه الأخيرة توفر الحراسة وتؤمن طرائق ومسالك التهريب لها وهذا بات يشكل تهديدا كبيرا للأمن الجزائري [1].

المطلب الثاني : أزمتي مالي وليبيا وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري :

تهتم الجزائر بما يجري من تغييرات وتطورات على مستوى الدول المجاورة لها لأن أمن هذه الدول من أمنها فهي تحاول أن تساهم في استقرارها والإهتمام بما يجري من مشاكل على مستواها ولقد تسببت الأوضاع في كل ليبيا ومالي بخلق أزمة أمنية باتت تشكل تهديد على أمنها القومي خاصة بعد وانتشار فوضى السلاح في ليبيا و الإنقلاب مالي، فكل من الدولتين تعتبران من أكثر التهديدات الامنية تعقيدا وتأثيرا .

تعتبر مالي دولة مركبة من العديد من الإثنيات وهي من بين الدول الفاشلة في الساحل الإفريقي التي تعيش حالة من النزاع بين الحكومة المركزية والمجموعة الطوارقية وترجع جذور الأزمة في مالي إلى النظم السياسية المتعاقبة التي تهمش التوارق، فلا يوجد لهم تمثيل على المستوى السياسي ولا الإداري بالإضافة إلى غياب التنمية في هذة مناطق. كانت سنة 1963 من شهر جانفي أول حركة تمرد وشن غازات في شمال أدار في **كيدال** وفي عديد من المناطق بأسلحة بسيطة وأقيم النزاع [2].

وهكذا توالت الاشتباكات في سنوات لاحقة وصولا إلى التمرد 2006 حيث توصلت الجزائر إلى اتفاق بفضل وساطتها في النزاع وجرى الصلح بين الطوارق والحكومة المالية وقيام الحكومة بالوفاء ببعض المطالب بالاستثناء الإستقلال ومن أبرز بنود الاتفاق القيام ببرامج تنموية في المناطق التي يقطنها الطوارق [3] .

وبعد سقوط نظام القذافي في ليبيا شرع مجموعة من المسلحين والمعروفين باسم "حركة تحرير الازواد" بالرجوع إلى شمال مالي بعدما كانوا يقاتلون في صفوف كتائب القذافي حيث وقعت اشتباكات

---

[1] حسام حمزة ، ***مرجع سابق***، ص. 93

[2] Edmonde Bernus « être touareg au Mali » ***politique Africaine*** (octobre, 1992) p.27

[3] الحارثي ميلاد ،" دولة مالي بين الدمقراطية وخيارات الإنفصال و التدويل أو الطريق إلى إعلان دولة الطوارق" في:

Milad-derltrath.blogspot.com

(03:00) (2016/05/16)

بينهم وبين الجيش النظامي المالي وعلى إثرها وقع انقلاب عسكري وإطاحة الرئيس المالي في العاصمة باماكو في 22 مارس 2012 منذ هذا التاريخ والوضع في مالي يشهد اللإستقرار وإنتشار العنف والفساد هذا كله كان له الأثر البارز على الأمن القومي الجزائري.

جاءت عملية عين أميناس عبر احتجاز الرهائن في منشأة الغاز من قبل مجموعة اسلامية ترفض التدخل الفرنسي في شمال مالي غير ان التعامل الجزائري هنا جاء صارما تمثل الحسم العسكري الأمر الذي عرض الجزائر الى انتقادات دول غربية بحجة تعريض مواطنيها للخطر وعدم التنسيق معها[1].

إن هذه الأزمة السياسية في مالي أجبرت الجزائر إلى السعي للتوصل لحل سلمي لهذا النزاع لإستيعاب مطالب طوارق مالي خوفا من تأثير **دومينو** الإنفصال على شعوب التوارق المنتشرة في الجزائر والنيجر وليبيا إضافة الى ذلك تدفق مزيد من اللاجئين على الجزائر لتستضيف الآن ما يقارب 20.000 لاجئ دخلوا البلاد خلال اندلاع هذه الموجة من النزاع[2]. إذن فإن ما يجري في مالي يمثل شان حيوي بالنسبة للاستقرار وامن الجزائر لأنها تمثل منطقة تماس معها بحدود كبيرة في الجنوب ايضا العنصر التارقي التي تشترك فيها الدولتين والتداخل الاجتماعي بينهما وبهذا يتضح أن كل ما يحدث في هذه المنطقة فإنه يؤثر بشكل مباشر على الأمن القومي الجزائري.

- **لـــيبيا :**

إن الإنفلات الأمني في ليبيا ألقى بضلاله على الأمن القومي الجزائري وذلك بعد الإنتشار الارهابي وتنامي جماعاته في ليبيا وانتشار الفوضى والعنف الممنهج وخوفا من تداعيات الأزمة المتصاعدة على الحدود الجزائرية أعلن القوات الجزائرية إنتشار قواتها وقواعدها على الحدود مع ليبيا في إطار خطة أمنية جديدة بهدف مواجهة احتمال تعرض الجزائر لهجمات إرهابية تنطلق من ليبيا .

---

[1] الحافظ النويني، 'أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في افريقيا، حالة الدولة الفاشلة نموذج مالي" ، ***جامعة الرباط***، دون معلومات عن النشر،ص.13

[2] يحيى الزبير، "الجزائر و الوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب و مكافحة الإرهاب"، ***تقرير مركز الجزيرة للدراسات***(28، نوفمبر،2012) ص .4

لقد أفرزت الأزمة الليبية جملة على التهديدات التي صدّرتها لدول الجوار ومنها الجزائر فالتهديد الامني الذي تشكله ليبيا على الجزائر يختلف عن غيره، فليبيا تعيش أوضاع أمنية متأزمة بسبب غياب السلطة المركزية وانهيار منظومة الأمن والدفاع أضف إلى ذلك دخول العديد من الدول إلى خط التنافس والتدخل لإدارة الملف الليبي كل حسب مصلحته الإستراتيجية الأمر الذي سمح بانتشار وسيطرة الميليشيات المسلحة ذات الإنتشار القبلي والتي باتت تملك أسلحة خطيرة ونتيجة لذلك أصبح أمن الحدود الجزائرية مع ليبيا يواجه بعض المخاطر منها خطر تغذية منابع الارهاب وتحالفه مع الجريمة المنظمة [1]، فالجزائر إذ تواجه خطرا أمنيا مرتبطا بمحاولات القاعدة والجمعيات المتحالفة معها في الساحل الافريقي لتوصيل السلاح الليبي إلى الجنوب الجزائري.

وضعت التطورات الإقليمية والدولية الجيش الوطني الشعبي والقيادة السياسية في الجزائر أمام مشكل ومسؤولية مع تزايد نفوذ الجمعات الجهادية في ليبيا وظهور الدولة الإسلامية في العراق والشام وخطر تمددها إلى أجزاء ليبيا وكذا التهديد الذي تتعرض له تونس، فرغم مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى إلا أن الأوضاع في ليبيا قد تدفع الجزائر إلى كسر هذه القاعدة والتدخل لمنع وقوع أي خطر على أراضيها وبهذا تتعرض الجزائر للخطر توريطها بتدخل عسكري في ليبيا [2].

إن التهديد المتصاعد للأزمة الليبية لم يعد يقتصر على الجوانب الامنية فحسب وإنما له إنعكاسات على الواقع السياسي والإقتصادي والاجتماعي أيضا، وذلك من خلال انتقال العدوى إلى الأوساط الجزائرية وحدوث إضطرابات شعبية وتزايد ضغوط الأحزاب المعارضة والدعوة إلى القيام بمسيرات وقد أقيمت الإنتخابات التشريعية في جو من اضطراب إجتماعي اقتصادي متوتر.

---

[1] يسرى أشريف، ***تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر***، مذكرة ماجيستير (جامعة بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2015.2016) ص. 209

[2] المرجع نفسه، ص.214

المبحث الثالث :المقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار :

المطلب الأول :أسس ومرتكزات المقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار :

تقوم المقاربة الجزائرية في تسوية وحل النزاعات على إحترام مبادئ السياسية الخارجية والتعامل معها وفقا لهذه المبادئ وهي تعتبر أحد الجوانب الرئيسية في نشاطها وتعبر عن الاتجاهات العامة التي تتبناها في علاقاتها مع الدول الأخرى وهذه المبادئ متمثلة في:

- **تسوية النزاعات بالطرق السلمية :**

جاءت الموثيق الرسمية لتنص صراحة على هذا المبدأ الذي ورد في دستور 1976 وأكدت ذلك كل الدساتير التي جاءت بعده **فالمادة 89** من هذا الدستور تنص على: "**تمتنع الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، عن الإلتجاء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى و حريتها، وتبذل جهدها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية**"[1]، ومن هذا نقول أن الجزائر تدعو دائما إلى تسبيق الحلول السلمية وعدم استخدام القوة العسكرية في مختلف النزاعات وهي تتبنى هذا المبدأ تدعو إليه، فالجزائر تمتنع عن اللجوء الى الحرب الدفع بالحلول السلمية .

- **دعم التعاون الدولي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول**

من خلال هذا المبدأ تدعوا الجزائر إلى احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وترك لها الحرية في اتخاذ قراراتها بنفسها وكذلك دعم التعاون الدولي من أجل تحقيق الرقي الإقتصادي وهذا ماجات به **المادة 93** من دستور 1976 " **يشكل دعم التعاون الدولي و تنمية العلاقات الودية بين الدول عل أساس المساوة و المصلحة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مبدئيين أساسيين للسياسة الوطنية**"[2]، ومن خلال هذه المادة تؤكد الجزائر على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

---

[1] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1976، **الجريدة الرسمية**،ع.94، المؤرخة في 24 نوفمبر 1976، ص.1308.

[2] ***المرجع نفسه***، ص.1309

وذلك بهدف الحماية من الضغوطات الخارجية سواء كانت اقتصادية او سياسية او عسكرية لضمان عدم وقوع أخطار تنعكس على دول الجوار.

- **قداسة الحدود الموروثة عن الإستعمار :**

تبنت الجزائر هذا المبدأ منذ الاستقلال ونتيجة لذلك ضبط الحدود مع الدول المجاورة، وذلك نتيجة لحدوث أول مشكل حدودي بينها وبين المغرب فيما اصطلح عليه **بحرب الرمال**، سنة 1963 فالجزائر لا تقبل التنازل عن أي شبر من التراب الوطني وقد أدرجت ذلك في ميثاق الاتحاد الافريقي وقبله في منظمة الوحدة الافريقية وقد جاءت في **المادة 13** من دستور 1996 "**لا يجوز البتة التنازل عن أي جزء من التراب الوطني**[1]"، وهذا المبدأ جنب الجزائر من حدوث نزاعات بين الدول المجاورة لها او بين الدول الافريقية بصفة عامة.

- **حسن الجوار الايجابي:**

وفق لهذا المبدأ تسعى الجزائر إلى إقامة علاقات جيدة مع الدول المجاورة لها، وذلك من خلال تعاون مثمر لصالح الشعوب وتكامل مصالح والتنسيق المشترك بين كل القضايا التي تهم المنطقة، وقد اعطت الجزائر أهمية لهذا المبدأ وذلك من أجل تفعيل صورة حسن الجوار الايجابي في التصور الجزائري لبعث تعاون ثنائيا أو جهوي واجراء معاهدات وإتفاقيات فيما بينها[2]،وتطبيقا لهذا المبدأ فإن الجزائر وقعت إتفاقايات الإيخاء والتعاون حسن الجوار مع الدول المجاورة لها.

- **دعم الشعوب في تقرير مصيرها :**

بعدما عانت الجزائر من ويلات المستعمر وبصمات الإمبريالية وحصولها على الإستقلال أصبحت تقف الى جانب الدول والتي تعاني من الإستعمار من أجل تحقيق إستقلالها وحرية تقرير مصيرها

---

[1] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996، **الجريدة الرسمية**، ع.76، المؤرخة في 8 ديسمبر 1996، ص.2.

[2] سليم العايب، ***الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي***، مذكرة ماجيستير(جامعة باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2011) ص30

ومكافحة كل انواع الإمبريالية وتعتبر الجزائر حق تقرير المصير من المبادئ التي لا يجب التخلي عنها وأصبحت البلد المتضامن دون شروط مع حركات التحرر .

وهذا ما جاءت **المادة 92** من الدستور الجزائري "**يشكل الكفاح ضد الاستعمار والإستعمار الجديد والإمبريالية والتمييّز العنصري محورا اساسيا للثورة يشكل تضامن الجزائر مع كل شعوب إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحررها السياسي والإقتصادي من أجل حقها في تقرير مصيرها**"[1]، ومن خلال هذا المبدأ تقف الجزائر بجانب الصحراء الغربية كآخر مستعمرة في إفريقيا وكانت تطالب دائما بتسوية وضعيتها وضرورة إيجاد حل في تحقيق الإستقلال لها وهذا ما سبب لها مشاكل من المغرب، أيضا الجزائر تدعم وتساند القضية الفلسطينية وتقديم لهم مساعدات مادية ومعنوية وهذا ما تأكد في خطاب الرئيس الراحل **هواري بومدين** حيث قال نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة.

- **أسس المقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار:**

تتميز المقاربة الجزائرية في حل النزاعات الدولية :

- **السعي إلى تحقيق السلم السالب والسلم الموجب :**

يقصد بالسلم السالب هو غياب العنف الجسدي المباشر وهو العنف الذي يتعرض إليه الناس جراء الحروب والإعدادات الأخرى، والسلم الموجب هو غياب العنف البنيوي كالموت بسبب الجوع أو الأمراض الأوبئة الفتاكة[2]، من خلال هذه المقاربة تسعى الجزائر لوقف العنف الذي تتعرض إليه الدول جراء النزاعات الداخلية التي تعاني منها مثل ما يحدث في مالي النيجر ليبيا وتتبنى الجزائر في هذا الصدد أسلوب الوساطة من أجل تحقيق المصالحة بين الفرقاء بالإضافة إلى محاربة اللاعدالة التي تعتبر أهم سبب لتفشي ظاهرة العنف .

---

[1] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1976، ***مرجع سابق***، ص.1309

[2] تسعديت مسيح الدين ، "المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الإفريقي: الرهانات والتحديات"، ***المجلة الجزائرية للدراسات السياسية***،ع.4(ديسمبر،2015) ص. 11 .

- **الإنتقال من الحل إلى التحويل :**

بعدما فشلت مقاربة الحل في التعاطي مع النزاعات الإجتماعية الداخلية وعليه صارت مقاربة التحويل أكثر جذبا في معالجة النزاعات الجديدة، ومع ظهور هذه النزاعات لم يعد إنهاءها المقصد الرئيسي لأنه في الغالب لا يحقق العدالة[1]، وأيضا لا تستطيع أن تحقق حلا للنزعات المتأصلة لأنها متجذرة ومن الصعب درء النزاع من أعماقه، لأن هناك أسباب تاريخية خلقت مثل هذا النوع من النزاع وأيضا المخلفات الإستعمارية التي تركت حدود اعتباطية فلم تراعي التقسيمات الإثنية والهوياتية وهذا ما أنتج لنا دول تحوي على فسيساء من الأعراق والأجناس تشعر انها مظلومة داخل الاطار الدولاتي الذي تنتمي إليه وبهذا ترفع السلاح ضد حكوماتها المركزية، وهذا ما حدث في مالي والنزاع التارقي الذي ظهر منذ أن حققت مالي لإستقلالها. في هذه الحالة من الصعب ايجاد حل و إنما الانتقال الى مقاربة التحويل لأن هذا النزاع في كل مرة يشب من جديد .

والتحويل هنا بمعنى تحوبل ذهنيات الفرق المتعارضة نحو تحقيق التسامح والصلح ونسيان الأحقاد التاريخية[2]، والإنتقال إلى ضرورة ايجاد حل يحمي مصالح جميع الأطراف واحترام المبادئ والبنود التي جاءت في الإتفاقيات المبرمة.

- **متلازمة الأمن والتنمية :**

يعتبر الأمن والتنمية متلازمتين فكلاهما يحقق الآخر وبعتمد عليه فلا تنميه دون نظام أمني ودفاعي واقي ولا نظام دفاعي واق دون تنمية توفر مقوماته، هذه المقاربة التي اتخذتها الجزائر كميزة لمعالجة النزاعات، والدول التي تحقق نوع من التنمية تستطيع تحقيق نوع من الأمن لأنها تلبي الحاجيات الأساسية للأفراد،لكن إذا فشلت الدول في تلبية هذه الحاجيات للأفراد، فهي بذلك تدخل مرحلة خطر قد تؤدي إلى حدوث نزاع داخلي وانقسامات في الدولة. بدأت هذه المتلازمة في البروز منذ لقاء قاو يومي 25-26 أكتوبر 1990 إذ عرف مناقشة تنتقل الأشخاص والممتلكات وتطوير والتنمية المناطق الحدودية عن طريق محاربة الهجرة السرية والمخدرات التهريب وتوعية سكان الحدود باحترام القوانين التنظيمية

---

[1] تسعديت مسيح الدين، ***المرجع نفسه***، ص. 13

[2] المكان نفسه

الجاري العمل بها، وتوصل العمل وفق نفس المنطق أن الأمن ملازما للتنمية عند أي حديث عن معالجة الأزمات والنزاعات في دول الجوار[1].

المطلب الثاني: الدور الإقليمي الجزائري في حل النزاعات في دول الجوار

يأتي الدور الاقليمي الجزائري في حل النزاعات في دول الجوار من خلال نشاط دبلوماسيتها الدائم خاصة في ظل الازمات ويظهر ذلك من خلال منجزاتها ومواقفها التي كانت حاضرة فيها تاركتا بصمتها في الكثير من القضايا ونخص بالذكر الدور الذي لعبته بخصوص النزاع في مالي منذ بدايته حتى الآن والدور الذي تلعبه في ليبيا. وانطلاقا مما سبق يمكن اعتماد نظرية الدور على الجزائر ودبلوماسيتها النشطة في محيطها الجغرافي القريب والبعيد من خلال مايلي[2]:

الوسيط الإقليمي: ونقصد به الدور الذي تلعبه عن طريق وساطتها عند حدوث أي نزاع على مستوى الدول المجاورة لها وهذا يتجسد من خلال نجاحها في تسوية العديد من النزاعات ومن بينها الازمة المالية التي حدثت بين عامي 2012/ 2015 وقد توجت في الاخير بإتفاق المصالحة. فالجزائر تدعو الوحدة الترابية والحفاظ على السيادة الوطنية وتحقيق التنمية والعدالة توزيع الثروة الوطنية .

المدافع الإقليمي: نجد الجزائر العديد من المناسبات تدافع عن حقوق الشعوب المظلومة ومكتسبات دول الجوار الجغرافي لها من سيادة واستقلال وذلك في مختلف المنابر الدولية وأيضا الاقليمية وذلك في إطار منظمة الأمم المتحدة أو الإتحاد الإفريقي أو جامعة الدول العربية فعند ترأسها للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1974 كانت تدافع عن الشعوب الإفريقية وحقها في الإستفادة من ثرواتها أيضا هي تدافع عن حق الصحراء الغربية في تقرير مصيرها ونقل قضيتها الى المحافل الدولية واقامة مخيم لها في تندوف.

---

[1] مسح الدين تسعديت ، ***مرجع سابق***، ص. 13

[2] عبد الوهاب بن خليف، "المقاربة الجزائرية لحل الأزمات في محيطها الإقليمي: الأزمة المالية نموذجا"، ملتقى وطني بعنوان: ***مالي-ليبيا مبادرات السلام و الخروج من الأزمات*** (12جانفي 2016) النادي الوطني للجيش، ص ص.98.99

الزعيم الإقليمي: الجزائر نتيجة لإمتلاكها المقومات والإمكانيات الطبيعية والبشرية وقدرات كبيرة مقارنة مع الدول المجاورة لها في محيطها الاقليمي أهلها لأن تكون دولة محورية في المنطقة، ولعب أدوار فعالة ومؤثرة على المستوى الاقليمي.

المستقل النشيط : يعني أن الدول الجزائرية، سيادية في مواقفها لا تنحاز لأي طرف من الأطراف في النزاع والحياد الايجابي في وقت الأزمة أكسب الدولة ثقة ورضا الأطراف المتنازعة وهذا ما يتضح في الأزمة المالية والليبية[1] .

❖ ومن أهم انجازات الدبلوماسية الجزائرية في حل وتسوية النزاعات في الدول المجاورة مايلي:

– المساعي الحميدة التي سمحت سنة 1969 بتسوية المقاطعة القائمة بين المغرب وموريتانيا وحالت دون تفجير الأوضاع بين تونس وليبيا بعد فشل مشروع الوحدة بين البلدين سنة 1974[2].

✓ وفي إطار العلاقات الثنائية أو ضمن لجنة الوساطة والتحكيم التابعة لمنطقة الوحدة الإفريقية قامت الجزائر بـ[3]:

– تسوية النزاع الحدودي بين مالي وبوركينافاسو على كل الأصعدة من أجل إحالة النزاع على محكمة العدل الدولية ، وتسويته بالطرق القضائية.

– وتطويق النزاع الحدودي بين السنغال وموريتانيا إلى جانب المغرب وفرنسا حيث تم إخماد هذا النزاع

– عملت على إخماد النزاع الحدودي التشادي الليبي الذي أدى الى تدخل فرنسا الى جانب الحكومة التشادية، وتمكنت الجزائر من تطويق الازمة وإعلان الانسحاب التدريجي للقوات الأجنبية من التشاد .

– تدخلت الجزائر في مسألة النزاع الداخلي النيجيري ونددت بمحاولة الإعتراف بدولة بيافرا ودعت الى وحدة الأراضي النيجيرية ولكنها لم توفق بسبب تدخل القوات الأمريكية البريطانية إلى جانب حكومة نيجيريا الإتحادية .

---

[1] عبد الوهاب بن خليف، ***مرجع سابق***، ص 99

[2] صالح بن القبي، ***البلوماسي الجزائرية بين الأمس و اليوم*** ، دون معلومات عن النشر، ص ص.25.26

[3] سليم العايب، ***مرجع سابق***، ص ص.87.86

– نجاحها في وقف الحرب الليبية المصرية، واستطاع الرئيس هواري بومدين اقناع مصر بوقف تقدم قواتها تجاه التراب الليبي،دورها في تسوية النزاع في مالي حيث امتازت دبلوماسيتها بنوع من الاستقرار والاستمرار من حيث التمسك بمبادئ العمل الدبلوماسي والتشديد على الحل السلمي والحوار السياسي ورفض التدخل الأجنبي وتوجهت في الأخير بإتفاق المصالحة سنة 2015[1].

هذه مجمل المواقف الجزائرية في مسالة حل النزعات في دول الجوار وذلك يثبت الدور الإقليمي لها في المنطقة وأيضا من أجل حماية أمنها القومي و هذا كما جاء على لسان الرئيس الجزائري هواري بومدين "**إن المنطقة الممتدة من القاهرة حتى السنغال تمثل منطقة امن بالنسبة للجزائر وأنه لا يمكن أن يحصل أي اتفاق مع هذه المنطقة دون إتفاق مع الجزائر**"[2] .

[1] محمد أمين بن عايشة، "الدبلوماسية الجزائرية و المعضلة الأمنية في مالي: بين الإستمرار والتغيير".

[2] سليم العايب، ***مرجع سابق***، ص86

خـلاصة الفصل الثالث:

من خلال دراسة الموقع الجيوستراتيجي للجزائر يتضح لنا أنها تحظى بموقع متميز بين دول الجوار باعتبار أن هذه الأخيرة تمثل العمق الإستراتيجي لها وأن أمنها القومي هو جزء لا يتجزء من أمنها الإقليمي، وعليه فإن نظرة الجزائر لبؤر التوتر والأزمات في شمال إفريقيا والساحل تعتمد على مقاربة إقليمية شاملة بأبعادها السياسية والأمنية والتنموية.

ولقد شهدت هذه المنطقة تغيرات متسارعة وشديدة التأثير كانت لها تداعيات خطيرة على أمنها وإستقرارها من هجرة غير شرعية وجريمة منظمة بالإضافة إلى الإرهاب الذي يعتبر من أخطر ما عانت منه الجزائر في سنوات سابقة، وإنطلاقا من حجم هذه التهديدات الأمنية وتزايد بؤر التوتر خاصة على مستوى الحدود المالية والليبية التي تشهد وضع أمني مزري وصعوبة التحكم في الحدود الجنوبية لها، هذا ما جعل البيئة الإقليمية في المحيط الجزائري المغاربي والساحل الإفريقي في فوضى أمنية عارمة تسعى الجزائر من خلال مقاربتها الأمنية و الدبلوماسية في التحكم في هذه الأوضاع، ودعم و مرافقة الدول المجاورة سياسيا و أمنيا من أجل إعادة الاستقرار والأمن وذلك من خلال مبادئ راسخة في السياسة الخارجية.

إن مواجهة التهديدات الأمنية والقضاء عليها لا يقتصر فقط على جغرافية الدولة داخل حدودها، وإنما يتعداها إلى محيطها المجاور، وباعتبار الجزائر تمثل البوابة الإفريقية من الناحية الشمالية وهي كذلك أكبر دولة إفريقية عربية من حيث المساحة الجغرافية بالإضافة إلى مكانتها المادية والبشرية يمكن إعتماد نظرية الدور على الجزائر ودبلوماسيتها في محيطها الجغرافي في مواجهة هذه التهديدات بصفتها إكتسبت تجربة رائدة منذ تسعينيات القرن الماضي و أصبحت نموذجا يحتذى به إقليميا و دوليا في مجال مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة .

إن المقاربة الجزائرية الشاملة في تسوية النزاعات وبؤر التوتر في جوارها الإقليمي في شمال إفريقيا والساحل قد أصبحت تحظى بالدعم و التأييد على المستوى الإقليمي والدولي، وهذا يتبين من خلال نجاح وساطتها في حل العديد من المشاكل والنزاعات التي تقع في هذه المنطقة وحضورها الدائم و القوي من أجل بسط الأمن و الإستقرار في البيئة الإقليمية لمحيطها الجواري.

الـفـصـل الثالث:

الـمقــاربة الـجــزائريــة

اتـجـاه الــنــزاع في لـيبـيا

تمهيد

يشكل النزاع الليبي أحد أبرز الأزمات التي تشهدها المنطقة العربية وأخطرها على المحيط الإقليمي الجزائري فبحكم الحدود المشتركة(982كلم$_2$) تعتبر الجزائر ما يحدث في ليبيا تهديدا لأمنها القومي وتتخوف من إنتقال الأسلحة إلى عناصر إرهابية في أراضيها وفي الساحل، ولمواجهة ذلك تتحرك على صعيدين أساسيين، الأول والمتمثل في إقرار جملة من الإجراءات الأمنية تنخرط فيها قوات الجيش والدرك وحرس الحدود للمراقبة الحدودية والأمنية ويتمثل الثاني في العمل والتنسيق مع دول الجوار الإقليمي لمحاربة التهديدات الأمنية ومحاولة إيجاد حل للنزاع وتقديم الدعم اللوجيستي وبهذا فهي تتحرك في جميع الأصعدة لإثبات دورها في تسوية النزاع وذلك بدعوة الأطراف المتنازعة للجلوس على طاولة الحوار وإيجاد حل مرضي لجميع الأطياف .

سنتناول في هذا الفصل الخلفية التاريخية والأسباب الكامنة وراء إنفجار النزاع في ليبيا ومسار تطوره والأحداث الواقعة خلال طول فترته وتتطرقنا أيضا إلى الأطراف المتنازعة في ليبيا والمواقف الدولية والإقليمية منها وأهدافهم الإستراتيجية في ليبيا وأخيرا تم التطرق إلى المقاربة الجزائرية وتعاملها مع هذا النزاع وموقفها منه والدور الذي تلعبه في المنطقة وأهم التحديات التي تواجهها في مسار الحل.

المبحث الأول: جذور النزاع في ليبيا ومسار تطوره:

منذ مجيئ معمر القذافي للحكم استولى على مقاليد السلطة ومارس العديد من التغيرات على النظام السياسي في البلاد وجعل لنفسه أسس فكرية تضمن استمراريته في الحكم وحاول القضاء على كل أنواع المعارضة لضمان عدم تعرض نظامه لأي شكل من أشكال الإنتقاد ونتيجة لهذا التضييق الذي انتجه نظام القذافي ساهم ذلك في انتفاضة شعبية بخروج العديد من المواطنين للمطالبة بحقوقهم المنتهكة ولقد ساهمت العديد من الأسباب في انفجار الأوضاع في ليبيا منها السياسية والإقتصادية والتاريخية والإجتماعية .

المـطلب الأول: أســباب الـنــزاع في ليبيا

الأسباب الـتاريخــية والـــسياسية:

تتأثر الأوضاع السياسية في أي دولة وتتشكل وفقا لظروف تاريخية سابقة لها وذلك وفقا لخصوصية المجتمع والقاعدة التي ينبني عليها وباعتبار المجتمع الليبي نظام قبلي مشكل من أجزاء موحدة وهي طرابلس في الغرب وبرقا في الشرق وفزان في الجنوب توحدت هذه الأجزاء في الخمسينيات من القرن العشرين إذ أن البلدان الرئيسية في الشرق والغرب والجنوب تفصلها مساحات واسعة من الصحراء حيث النقل والإتصال بينها محدود إذ ليس هناك سكة حديدية أو طرقات، والطريقة الوحيدة للتنقل هي جوا وهذا يتجاوز القدرات المالية لمعظم الليبيين العاديين لذلك فإن العديد منهم في المناطق الشرقية كانوا يشعرون أنهم أقرب إلى مصر منهم شرق ليبيا على النقيض من ذلك فإن الناس في غرب ليبيا يشعرون بأنهم أقرب إلى المغرب العربي خصوصا تونس أما سكان العاصمة بشكل عام يعتبرون أنفسهم أكثر تطلعا إلى الخارج وأكثر عالمية من نظرائهم في المناطق الشرقية[1]، ونتيجة هذا فإن هناك تنافس ضمني بين ولايات شرق ليبيا وغربها على المكانة والسيادة وفي حقبة القذافي كانت الولايات الشرقية وخاصة بنغازي أكثر المدن الليبية التي ساندت حركة الإنقلاب والتي خاضها القذافي في 1969 ضد النظام الملكي تحولت تلك المدن إلى معقل المعارضة الإسلامية وغير الإسلامية مصدرا

[1] "الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط: فهم الصراع في ليبيا" ***تقرير الشرق الأوسط لمجموعة الأزمات الدولية***، رقم.107 (6جوان 2011) ص.15

للإضطرابات والمحاولات الإنقلابية ضد نظام القذافي منذ السبعينيات من القرن العشرين وما بعدها قاد إلى مواجهات عنيفة بين الطرفين، وهو ما رسخ حالة قطعية بين القذافي" ونظامه" وتلك المدن[1] فأبقى المنطقة في حالة دائمة من سوء التنمية كعقاب لها على تمردها وحرمها من الموارد حيث تركزت الإستثمارات بشكل حصري تقريبا في الشمال الغربي، وبالرغم من الثروات النفطية الكبيرة في البلاد فإن بعض السكان في المناطق الشرقية أجبروا على العيش في المدن صفيح صغيرة، وبهذا عانوا من معادلة تميّزية أسهم ذلك في شعور البعض أو العديد منهم بالإستياء حيال ما يعتبرون أنفسهم كمواطنين من الدرجة الثانية[2]. وهذا ما يفسر إنطلاق الاحتجاجات من بنغازي باعتبارها ثاني أكبر منطقة موجودة في الشرق بعد طرابلس العاصمة نتيجة لغياب التنمية في هذه المناطق لأكثر من 32 عاما .

الأسباب السياسية

النظام السياسي في ليبيا نظام مغلق فريد من نوعه في العالم والذي اشتهر ظاهريا بالنظام الديمقراطي[3]، ولكن في الحقيقة الديمقراطية فيه مغيبة تماما له تقاسيم خفية تخدم القذافي وتحافظ على إدامة نظام حكمه. فقد شهدت ليبيا في بداية 1977 تغيرات سياسية جذرية وراديكالية تم فيها إلغاء المؤسسات الحكومية بأطرها القانونية والبيروقراطية التقليدية وحل محلها هيكلة مختلفة تماما تحت اسم "سلطة الشعب" والتي هي أساس النظام السياسي في الجماهرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية[4]، ويتكون هذا النظام من سلطات رسمية و سلطات غير رسمية

- **السلطات الرسمية:** يتكون نظام الجماهرية من جملة من المؤسسات السياسية و الهيئات الرقابية التي تمثل الآليات الرسمية للحكومة وعلى رأس هذه الهرمية اللجنة الشعبية العامة (أي الحكومة) وهي مسؤولة عن تنفيذ القرارات التي يتخذها مؤتمر الشعب العام(البرلمان) وهي تتكون من

---

[1] تيسير إبراهيم قديح، ***التدخل الدولي الإنساني-دراسة حالة ليبيا-***، شهادة ماجيستير(جامعة غزة: كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية،2013) ص13

[2] تقرير الشرق الأوسط لمجموعة الأزمات الدولية، ***مرجع سابق***، ص.16

[3] عبد الوهاب بن خليف، "القبيلة أزمة المواطنة في المجتمعات الدولية-المجتمع الليبي نموذجا-" ***مجلة دراسات الدفاع والإستقبالية***،ع6 (2016)ص189

[4] يسرى أوشريف، مرجع سابق، ص.83

مجموعة من الأمناء (الوزراء) اللذين يتغير عددهم بشكل متكرر حسب قرارات القذافي، و الذي يوم بإحداث أو إلغاء الأمانات حسب رغبته[1]

مخطط (04): يمثل هيكل النظام السياسي في ليبيا وسلطاته الرسمية

- **السلطات الغير رسمية:** تتكون من
- **رجال الخيمة:** هي شبكة غير رسمية مكونة من مستشارين وشخصيات موثوقة سمية برجال الخيمة وهي سمة أساسية للنظام منذ الثورة وتتكون من أعضاء أسرة القذافي فرع خاص من قبيلة القذاذفة وأصدقاء القذافي الذين شاركوا في الثورة.
- **حركة اللجان الثورية:** تم تأسيسها في أواخر السبعينيات من أجل "حماية الثورة" ويتكون أعضائها من الموالين للنظام ومن الثوريين الملتزمين بتعبئة الجماهير الشعبية ونشر أيديولوجية النظام وأصبحت هذه اللجان تعمل كجهاز شبه قانوني مسؤول مباشرة أمام القذافي وبالتالي يتجاوز مؤسسات الدولة الرسمية وقد سيطرت هذه اللجان على "السفارات" في العديد من البلدان وقامت بالعديد من الهجمات على المنشقين عن النظام في المنفى فيما أصبح يعرف بحملة "الكلاب الضالة[2]".

[1] تقرير الشرق الأوسط لمجموعة الأزمات الدولية، ***مرجع سابق***، ص. 7

[2] المرجع نفسه، ص. 9. 11 .

- **القبائل والقيادات الشعبية الإجتماعية:** يقدر بأن هناك حوالي 20 إلى 30 قبيلة من جملة القبائل الليبية تتمتع بنفوذ حقيقي، أوكلت للقيادات الشعبية الإجتماعية مهمة نشر الثورة ومحاربة الفساد والإنحراف ومحاولات التآمر والخيانة.
- **عائلة القذافي:** وضع القذافي عائلته وقبيلته في مركز نظامه وبمرور الوقت أصبح أبناءه يلعبون دورا مهما ومحوريا بشكل متزايد.
- **دور شبكات الرعاية والمحسوبية:** عند استلام القذافي للسلطة شرع بتفكيك الرعاية والمحسوبية التي أسسها الملك **إدريس السنوسي**، ولكن لم يمض وقت طويل قبل أن يبدأ النظام بتنويع أعطياته بفضل التدفق المستمر للدخل الناجم عن النفط وبالتالي إنشاء شبكة الرعاية ومحسوبية خاصة به[1].

ويتضح من النظام السياسي الليبي أنه بالرغم من وجود المؤتمرات الشعبية الأساسية التي تمثل منابر خاصة للشعب لنقل إنشغالاتهم فإن الناس لا يهتمون بها لأن قراراتها لا تنفذ والذين يشغلون هذه المناصب يكنون الولاء للنظام لأنهم في أغلب الأحيان يتكونون من أعضاء حركة اللجان الثورية، وهذا ما يفسر أنها لا تشتغل في صالح الشعب بل حسب ما تمليه الحكومة وأيضا بالنسبة للجانب غير الرسمي تمثل كل الهيئات عملاء للقذافي يعملون لصالحه وعليه يكون الهيكل الرسمي لصنع واتخاذ القرار الليبي ممركز في شخص الرئيس والمحاطين به.

وأيضا في ليبيا تغيب كل أنواع الوساطة السياسية من أحزاب ونقابات إذ عمل **القذافي** على إلغاء القانون الحزبي سنة 1972 كما قام في 1977 بالتخلي عن منصب الرئيس إلى القائد بذريعة حماية حقوق الشعب الليبي والحفاظ على مشروعية الثوري وكانت سياسية القذافي تقوم بالتضييق على الحريات والقمع ولم تكن له استعداد ليقبل مجرد صوت المعارض[2].

---

[1] يسرى أوشريف ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص.85.87.

[2] يوسف محمد الصواني، ريكاردو رينيه لاريمونت، ترجمة: لطفي زكراوي، ***الربيع العربي الانتفاضة والصلاح والثورة***(بيروت: منتدى المعارف ،2013) ص ص.121.123

الأسباب الاقتصادية :

تميز الاقتصاد الليبي بالتخلف وتدني المستوى المعيشي بالرغم من أن ليبيا من أغنى الدول النفطية حيث لم تستغل الطفرة النفطية في بناء قاعدة إقتصادية قوية وقد عرفت ليبيا الإنفتاح الإقتصادي المحدود في 26 مارس 1987 ما يعرف **بالتشاركية** قامت بمجهودات من خلال إعادة هيكلة الإقتصاد الليبي وإصلاح القطاع المصرفي خاصة بعد إعلان القذافي في 2003 تنفيذ إصلاحات جذرية في الإقتصاد الليبي من إقتصاد ريعي استهلاكي إلى إستثماري إنتاجي[1]. كان تذبذب أسعار النفط في الأسواق وتطبيق العقوبات الدولية من الأسباب الكامنة وراء القلق غير العادي على أمن واستقرار النظام أدى إلى إهمال الجوانب الحيوية الأخرى للأمن المجتمعي بالإضافة إلى إنتشار الفساد وإنعدام المساءلة في إدارة الموارد الإقتصادية وتوزيعها غير المتوازن والفشل في الحفاظ على الرفاه الاجتماعي بسبب العقوبات التي فرضت على ليبيا.

الأسباب الاجتماعية :

إضافة إلى الأسباب التاريخية والسياسية والإقتصادية تعتبر الأسباب الإجتماعية عامل وسبب في آخر في تصاعد الإحتجاجات ضد النظام إذ أن إهمال الحركات الشبانية والنقابية وعدم توفير العدالة الإجتماعية والتفرقة العنصرية يؤدي إلى حدوث أزمة داخلية تهدد الأمن الداخلي وهو ما حدث مع ليبيا باعتبارها بلد قبلي يضم أكثر من 130 قبيلة [2]. مارس نظام **القذافي** سياسيات قمعية ضد شعبه ومن الحوادث التي تؤكد على هذا الوضع مجزرة أبو سليم التي كانت شهر جويلية 1996 بعد قيام أجهزة الأمن الليبية بإطلاق النار على السجناء المعتقلين **بسجن أبو سليم** وهم معتقلين سياسيين بالدرجة الأولى ما أسفر عنه مقتل 1170 سجين فلم تخضع هذه الحوادث لأي تحقيق من قبل النظام، وكذلك أحداث القنصلية الإيطالية والتي كان سببها الرسوم المسيئة للنبي التي أسفرت عن مقتل 11 مدني على يد قوات الأمن الليبي[3].

---

[1] عبد الوهاب بن خليف ، مرجع سابق ، ص. 193

[2] نواف قطيش، ***الامن الوطني – الأزمات –*** (الأردن: دار الراية، 2011) ص. 31 .

[3] زياد عاقل، "عسكرة الإنتفاضة ، الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهرية الليبية " في: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1670.aspx (2017/5/6)(11:00)

ولقد ورد تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة أن مستوى الإنفاق على التعليم والصحة في ليبيا كان متدنيا حيث يبلغ **3.9%** من الميزانية العامة، ونوعية التعليم فيها متدني وأيضا نسبة المتعلمين متدنيا كما يشير إليه التقرير[1]. كل هذه الأوضاع جعلت المجتمع الليبي يعاني من ضغوط كبيرة على مستويات متعددة بالرغم من أن ليبيا تملك ثروات هائلة ولكن هذه الثروات إستأثرت بها الفئة الضيقة الملتفة حول القذافي والتي بددت ثروات المجتمع الليبي كما إستغل القذافي عائدات النفط الليبي وإستخدمها كسلاح لشراء ولاء القبائل له ولنظامه مما جعل البعض منها تستغل هذا الوضع بشراء الأسلحة واضطهاد القبائل الصغيرة الأخرى.

المطلب الثاني : الصيرورة التاريخية لتطور النزاع في ليبيا

بعد وصول القذافي إلى السلطة في 1 سبتمبر 1969 مطيحا بالملك إدريس الذي كان الملك الأول والوحيد في ليبيا وقام القذافي بتعزيز موقفه كقائد للنظام الجديد على البلاد حيث أكد بحزم على السيادة الليبية في الإنفتاح على الغرب، واتخذ خطوات لترسيخ سيطرة الدولة على الإقتصاد، وذلك من خلال تأميم حيازات الشركات الأجنبية في قطاع النفط وأزال جميع ملامح ما اعتبره ممارسات رجعية مرتبطة بالماضي، فألغى البرلمان الوطني وعدة مؤسسات مرتبطة بالملكية كما قام بتأميم المصارف الخاصة عام 1970 وانتزع السلطة من أيدي النخبة الإقتصادية الصغيرة في البلاد[2].

إختزل القذافي الحكم في شخصيه ولم يسعى إلى إنشاء مؤسسات حقيقية في ليبيا وقد أسس نظام مغلق يتميز بالإستبداد وتعصب كبير للمعارضة والنقد و إبعاد السكان عن الحياة السياسية وتقييد حرية التعبير، وقد قام بتغيير اسم ليبيا عام 1977 إلى الجماهرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، وهذه الجماهرية هي تعبير عن رؤية سياسية وإقتصادية وإجتماعية فريدة، تستند إلى المبادئ التي وضعها القذافي في الكتاب الأخضر الذي ظهر لأول مرة في 1973 وهو يقدم بديلا، للرأسمالية والشيوعية "النظرية العالمية الثالثة" التي تنص على: "**البرلمان هو تمثيل زائف للناس والحكومات البرلمانية تمثل حلولا مضللة لمشاكلة الديمقراطية... وأعضاء البرلمان يمثلون أحزابهم وليس الشعب في أنظمة من هذا النوع يصبح الناس ضحايا تخدعهم الهيئات السياسية... التمثيل التدجيل**"، وقد استعمل القذافي

---

[1] عيسى بغني ، قراءة في تقرير التنمية البشرية لسنة 2011" الوطن الليبية" في 25 جانفي 2012 http://archive2.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/18358 (2017/02/06)(11:25)

[2] تقرير الشرق الأوسط لمجموعة الأزمات الدولية، ***مرجع سابق***، ص.5

هذه الأيديولجية لتبرير حظر جميع الأحزاب والتيارات السياسية المعارضة[1]، فبعد حوالي 42 سنة من الحكم بلا شريك وبعد محاولات إنقلاب أو تمردات فاشلة انطلقت حمالات لمعارضة السلطة ببنغازي في 15 فيفري 2011، بعد إعتقال المحامي ومدافع حقوق الانسان فتحي تربيل إجتمع متظاهرين أمام مقر الشرطة في 17 فيفري 2011 تظاهر المحتجون في خمسة مدن من بينها طرابلس وبنغازي وتم قمعهم[2] هذه التظاهرات كانت في البداية بطريقة سلمية وخلال ثلاث أيام تحولت إلى ثورة مسلحة عندما تدخلت كتائب الأمن لمواجهة شباب الثورة بالسلاح كما أن سرعة إنهيار الجيش في المنطقة الشرقية وسقوط كتائب الأمن المكلفة بحماية النظام وإستلاء الشعب على مخازن السلاح وتدمير المعسكرات والإدارات الأمنية تسبب في إنهيار كامل للجيش والشرطة والأجهزة المخاباراتية[3].

لقد فشلت أجهزة القذافي في قمع المقاومة وحاول إعطاء الحركة صبغة "**الإنفصالية**"، مستغل بذلك الإنقسام التقليدي بين الشرق والغرب ومحاولة حشد الغرب ضد الشرق، ولكن لم يمضي وقت طويل قبل أن ينظم العديد من المدن والبلدات والقرى من شرق البلاد وغربها إلى الإحتجاجات، لقد دفع إتساع نطاقها وشدتها بالنظام لأحكام قبضته على الأمن من أجل الحيلولة دون إنفصال مناطق أخرى وأصبح مشهد المجازر المروعة متكررا هذا ما قاد عدد من المسؤولين بمن فيهم السياسيون والدبلوماسيون في الداخل والخارج لإدانة النظام وتعهدوا بدعمهم للمتظاهرين، وقاموا بإنشاء مؤسسات من شأنها التعبير عن مصالحهم وتنفيذها فأسسوا المجلس الوطني الإنتقالي «NTC » والذي من شأنه التحدث نيابة عن الثوار وإلتماس الدعم من المجتمع الدولي أعلن المجلس رسميا في 5 مارس 2011 في الوقت الذي كانت تتشكل فيه المجالس المحلية في المناطق الجاري تحريرها، ولقد أسندت لهذه المجالس والتحالفات مهام تصعيد الثورة وحماية منجزاتها وإدارة الشؤون المحلية وتمثيل هذه المناطق في المجلس الوطني[4]، وذلك من خلال إنشاء هذه المجالس وتقسيمها على المناطق الليبية التي تم تحريرها يعطي الثورة طابع مؤسساتي تنظيمي لسيرها عملها في ظل غياب قيادة سياسية موحدة منذ بداية الإنتفاضة وهذا يقدم نموذج

---

[1] تقرير الشرق الأوسط لمجموعة الأزمات الدولية، ***مرجع سابق***، ص. 07 .

[2] مصطفى بن شنان،" إنعكاسات التدخل الأجنبي في ليبيا" ملتقى وطني حول: مالي ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات اي آفاق من أجل الإستقرار الجهوي ، غير منشورة، ***النادي الوطني للجيش*** (جانفي 2016) ص. 22 .

[3] عاشور شوايل، تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا واقع ورؤية، ***مركز كارنغي للشرق الأوسط*** (22-23 جانفي 2014) ص.3

[4] يوسف محمد الصواني، ***مرجع سابق***، ص ص123.121.

لثورة متطورة ذات مؤسسات، تمثلها ومنبر يجمع الأطياف الموجودة في المجتمع الليبي عن طريق المجالس المحلية في المناطق ومجلس شامل والذي تمكن من الحصول على إعتراف دولي ويكون بذلك محاورا شرعيا ومثل للشعب الليبي بأكمله دون تهميش أي طرف من الأطراف.

بقي نظام القذافي ممارسا للعنف والقمع ضد المتظاهرين مع قتله العشوائي لأعداد كبيرة منهم وكان مصرا على حرب لا هوادة فيها لتصفية المعارضة فطالبت هذه الأخيرة بفرض منطقة حضر جوي على ليبيا لحماية بنغازي وحياة المدنيين الذين لم يكن لديهم وسائل لمقاومة نخبة كتائب القذافي المتعصبة، طلبت المقاومة الليبية إقامة مناطق حضر طيران، لكنها لم تطلب وجود القوات العسكرية الأجنبية على الأراضي الليبية، أدت إلى الجهود المنسقة من الغرب وقادة دول إسلامية بمشاركة جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي إلى إعتماد قراري مجلس الأمن 1970-1973[1].

و كان ذلك في17 مارس 2011، **فالقرار 1970** يتضمن الإذن باستخدام القوة في ليبيا وفيما امتنعت عن التصويت ألمانيا البرازيل روسيا والصين والهند وقد نال القرار عشر أصوات من بين15 صوت وهم (البوسنة والهرسك، البرتغال، جنوب إفريقيا، الغابون، فرنسا، كولومبيا لبنان، المملكة المتحدة، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية)، وركز **القرار 1973** على حماية السكان المدنيين ودعى إلى وقف فوري لإطلاق النار والوقف الكامل للعنف ضد المدنيين وأذن القرار للدول الأعضاء بأن تتخذ جميع التدابير الضرورية لحماية المدنيين بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة مع استبعاد أي شكل من أشكال إحتلال الأراضي الليبية وأخيرا عزّز النص حضر الأسلحة حيث منع طيران الخطوط الجوية الليبية، وقرر تجميد الأصول المالية الليبية[2].

---

[1] محمد صواني ، ***مرجع سابق*** ، ص. 124.

[2] برونو بونيه، "إستخدام القوة لحماية المدنيين والعمل الإنساني ،حالة ليبيا ومابعدها"، ***المجلة الدولية للصليب الأحمر***، م. 93 ، ع.884 (سبتمبر 2011) ص. 80

فهذا القرار يندرج ضمن إطار المسؤولية عن توفير الحماية المدنيين [*]فقد ظل هذا القرار موضع نقاش على نطاق واسع لأن حلف الناتو بتدخله كان له الدور الكبير في إسقاط النظام و إنجاح الثورة ولكنه لم يكمل عمله ما بعد سقوط القذافي وهذا يبين أن الهدف من التدخل كان لأسباب سياسية وهي إسقاط النظام وليس لدوافع إنسانية [1]

- **المشهد السياسي في لـــيبيـا :**

بعد سقوط نظام القذافي أدت الثورة الليبية إلى إعادة تشكيل الخريطة السياسية الليبية بطريقة جذرية لمصلحة القوى غير الحكومية التي أصبحت العامل الرئيسي في المعادلة السياسية الليبية الجديدة، وتتمثل في المجالس المحلية والتجمعات القبلية والميليشيات المسلحة وبهذا فقد سيطرت على الحياة السياسية في ليبيا وهمشت القيادات السياسية التي كانت تشكل المجلس الوطني الإنتقالي[2].

الذي كان برئاسة القاضي مصطفى عبد الجليل، وقد وضع المجلس خطة لإدارة المرحلة الإنتقالية حتى صدور دستور جديد للبلاد هدفت إلى إعادة الأمن والإستقرار لليبيا حيث تم إصدار الإعلان الدستوري في شهر أوت 2011 وأهم بنوده إصدار قانون خاص لإنتخاب مؤتمر وطني عام، والذي أصدره المجلس في فيفري 2012[3].ضم 200 مقعد قسمت إلى 120 مقعد للنظام الفردي و80 مقعد لنظام القوائم وزع إجمالي مقاعد المؤتمر الوطني العام على أساس جهوي، إذ إستحوذت المنطقة الغربية

---

[*] ظهر هذا المفهوم في أواخر القرن العشرين، نتيجة للمذابح الجماعية التي حدثت في رواندا، ليبيريا، يوغوسلافيا السابقة وما إلى ذلك، نتيجة لعدم وجود استجابة دولية قادرة على منع هذه المذابح. ففكرة حماية المدنيين مسؤولية جماعية تقع على كاهل الدول وفي هذا الخصوص وجه كوفي عنان الامين العام للأمم المتحدة في الجمعية العامة في سبتمبر 2000 فأعلنت الحكومة الكندية ومجموعة من المؤسسات الكبرى إنشاء لجنة تحقيق دولية للتدخل دورها هو دعم المناقشات في الأمم المتحدة عن توفير الحماية وهي تركز على ثلاث دعائم أساسية : الدعامة الأولى ، مسؤولية كل دولة ، الدعامة الثانية مسؤولية المجتمع الدولي لدعم دولة معينة في ممارسة مسؤوليتها لحماية شعبها، الدعامة الثالثة في الحالات حيثما تفشل دولة أداء واجبها ، تقع المسؤولية على المجتمع الدولي لإتخاذ الإجراءات لوقف هذه الإنتهاكات كما هو الحال في الحلة الليبية .انظر الى برونيه **مرجع سابق** ،ص. 04.03

[1] Ronald Bruce and, st John « A Transatlantic Perspective on the future of Libya » ***Mediterranean paper series***, the German Marshal fund of the United states,(may 2012), p13

[2] محمد عبد الحفيظ الشيخ،" ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة"، ***مجلة المستقبل العربي***، ع.7 (مارس.2014) ص.124.

[3] فريق الأزمات العربي ، "الأزمة الليبية إلى أين ،مركز دراسات الشرق الأوسط" ، ع.13 (سنة 2017) ص. 09.

على 100 مقعد والمنطقة الشرقية على 60 مقعد والمنطقة الجنوبية على 40 مقعد، فبخلاف ما حصل في بلدان الربيع العربي الأخرى جاءت نتيجة التصويت على القوائم الحزبية لمصلحة التيار الموصوف بالليبرالي بزعامة محمود جبريل أول رئيس حكومة بعد الثورة بواقع 39 مقعدا وجاءت نتائج الجبهة الوطنية المنسوبة إلى الجبهة الوطنية للإنقاذ بزعامة محمد المقريف دون التوقعات حيث لم يحصل إلاّ على ثلاث مقاعد فقط،ولكنها نجحت في الحصول على رئاسة المؤتمر الوطني العام، وكذلك على رئاسة الحكومة بعد تحالفها مع حزب العدالة والبناء[1].

لقد كان هناك صراع على السلطة بين القوى المحلية والنخبة السياسية في المجلس الوطني الإنتقالي في المرحلة الأولى وقد تم حله وتكونت حكومة مؤقتة برئاسة علي زيدان ثم بعد ذلك في المرحلة الثانية من المؤتمر الوطني العام ما دفع بعدد كبير من القيادات البارزة إلى الخروج من المعادلة السياسية[2].

بدأت في الساحة السياسية شخصيات تدفع باتجاه إدخال قانون من شأنه استبعاد كل من تورطوا في النظام وحرمانهم تولي مناصب في الحكومة وفي هذا الصدد جاء قانون "**العزل السياسي**" في ديسمبر 2012 بعد أن قام النواب بتجديد ولاية المؤتمر الوطني العام قبل فترة قصيرة من إنقضاء فترة ولايته في 17 فيفري 2014، فمع تصاعد الأزمة السياسية في ليبيا أعلن اللواء المتعاقد خليفة حفتر عن إطلاق ما أسماه "**عملية الكرامة**" في بنغازي في 17 ماي 2014 لمحاربة الإرهابيين والتكفيريين، والذي شكل الجيش الليبي الموالي لحكومة أصبح مقرها في طبرق شرق البلاد إعترافا و التي نالت إعترافا دوليا وإقليميا في إثر ذلك رفعت دعوة إلى المحكمة العليا تطعن فيها إجراءات تسليم السلطة في طبرق وفي خطوة سياسية أقر المؤتمر الوطني العام في سبتمبر 2014 تشكيل حكومة الإنقاذ الوطني بقيادة عمر الحاسي في طرابلس والمدعومة من أطراف إقليمية و مع هذه الخطوة السياسية قامت مجموعات من التشكيلات المسلحة بعملية عسكرية أطلقت عليها اسم "فجر ليبيا" في غرب البلاد ضد قوات القعقاع والصواعق والمدني التي أجبرت على الإنسحاب من طرابلس وحصرت في مدينة الزنتان. وعلى إثر هذا الوضع تدخلت الأمم المتحدة وبعثت "**برنارد دينيو ليون**" مندوبا لها وعمل على صياغة إتفاق ولكنه اتهم بانحيازه إلى فريق حفتر، وجاء بعده "مارتن كوبلر" وتمت صياغة **اتفاق الصخيرات** في المغرب يوم 15 ديسمبر 2015 وتم فيه تشكيل ثلاث هيئات وهي:

---

[1] محمد عبد الحفيظ الشيخ ، **مرجع سابق**، ص. 123 .
[2] المكان نفسه

"المجلس الرئاسي"،"الحكومة"،"المجلس الأعلى للدولة"، وتشكلت **حكومة الوفاق الوطني** برئاسة "**فايز السراج**" في طرابلس بوصفه رئيسا للحكومة والمجلس الرئاسي في الوقت نفسه[1]. تتقاطع القوى السياسية في الساحة الليبية بتحالفها مع الميليشيات العسكرية فتتشابك السياسة مع القوة العسكرية لتنتج وضعا فريدا مقلقا يعود ذلك إلى غياب واضح وخطير لمظاهر الدولة ومؤسساتها الأمنية والعسكرية، المبنية على أسس وطنية فالدولة الليبية تقوم على ثلاث مرجعيات القبيلة والمدينة والجهة (الإقليم) وتعبر الفئات عن ردود فعلها وقلقها عبر توظيف القوة والعمليات المسلحة واغتيالات ومحاصرة المؤسسات[2].

المبحث الثاني: الأطراف والمواقف الدولية من النزاع في ليبيا :

تعددت أطراف النزاع في ليبيا وذلك نظرا لتعدد الأهداف والتجاذبات على هذه المنطقة من قوى خارجية، هذا ما جعل النزاع يتفاقم وأصبح من الصعب تقريب وجهات النظر بين الفرقاء المتنازعة لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة لأنهم يتلقون الدعم من دول خارجية ونتيجة لهذا تتقاطع و تتباين المصالح والرؤى والإستراتيجيات.

المطلب الأول : أطراف النزاع في ليبيا

- **قوات حفتر:**

خليفة حفتر وهو قائد عسكري ليبي تم نفيه من قبل الرئيس القذافي بعد تمرده إبان الحرب الليبية التشادية وعاد مع انطلاق الثورة بعد أن مكث 20 عام في أمريكا وتضم قواته مايلي:

- ضباط سابقين في الجيش الليبي ممن شاركوا تحت قيادته في حرب التشاد خلال ثمانيات القرن الماضي.
- استطاع حفتر أن يضم إلى صفه كلا من كتيبة "حسن الجوفي" في برقة الحمراء وهي من أكبر الكتائب في الشرق، بالإضافة إلى" كتيبة الدم" ويمثلون عائلات ضحايا متطرفين في ليبيا.

---

[1] فريق الأزمات العربي، **مرجع سابق**، ص 11.10

[2] محمد عبد الحفيظ الشيخ، ***مرجع سابق***، ص.ص11.10

- القبائل الكبرى في الشرق والتنسيق معها مثل العبيدات البراعصة وأيضا الحراك الفيديرالي في ليبيا[1].

أطلق الخليفة حفتر في ماي 2014 عملية باسم "**الكرامة**" يدعون تطهير ليبيا من الإرهاب والعصابات الخارجين عن القانون وبالإلتزام بالعملية الديمقراطية، مؤكدا أن العملية ليست إنقلابا وأن الجيش لن يمارس الحياة السياسية[2].

تتمثل مصادر قوته في دعمه من قبل [3]:

- العديد من القبائل ببنغازي وقبائل الزنتان في الغرب والورفلة.
- مساندة الصواعق والقعقاع في طرابلس وهي مقربة من الزنتان.
- استقطاب دعم الجناح المسلح في برقة المؤيد لليبرالية .
- القوى الصغيرة في الجنوب كالتبو والطوارق.

- **القوى الإسلامية :**

يكمن المجادلة بأن جماعات المتعارضة الأكثر تنسيقا ونفوذا هي تلك التي تنتمي إلى التيار الإسلامي، وتعود جذور الإخوان المسلمين في ليبيا إلى خمسينيات القرن العشرين عندما قدم الملك إدريس السنوسي **ملاذا آمنا** لعدد من الإخوان المسلمين المصريين الهاربين من نظام الرئيس جمال عبد الناصر وكسبت الحركة أتباعا لها في الشرق الليبي،[4] وهذا ما يفسر وقوف مصر و الجزائر إلى جانب الخليفة حفتر خوفا من إمتداد الإخوان المسلمين وتعاونهم مع الجماعات الموجودة في الجزائر ومصر وبذلك يزيد نفوذهم وقوتهم. وتضم القوى للإسلامية:

- **أنصار الشريعة:** وقد نشأت في بنغازي تهدف إلى تحكيم الشريعة الاسلامية في الدولة الليبية وهي ترى في كل من لا يحكم بالشريعة هو كافر كان المسؤول عنها هو محمد الزهاوي[5]، وفي أواخر

---

[1] عصام عبد الشافي، "التحولات السياسية في ليبيا الاطراف والاحتمالات المستقبلية"، ***مجلة رؤية تركية***،ع.03 (2011) ص. 100

[2] محمد عبود ،"أطراف الصراع ومناطق النفوذ ، ماذا يحدث في ليبيا"، في:
/http://alkhaleejonline.net/articles/1488982884790854800 (2017/05/05)

[3] عصام عبد الشافي ، ***مرجع سابق***، 102.101.

[4] تقرير الشرق الأوسط لمجموعة الأزمات الدولية، ***مرجع سابق*** ، ص. 17

[5] يسرى أوشريف، ***مرجع سابق***، ص. 137

2013 اعتبرتها الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تنظيما إرهابيا لأنها هاجمت القنصلية الأمريكية في 2 ماي 2014 وإتهمتها الحكومة الليبية بالإعتداء على مدينة بنغازي[1].

- **كتيبة شهداء17 فبراير، وكتبة راف الله السحاتي:** وهما المعروفتان بقربها وانتمائها لجماعة الإخوان المسلمين الليبيين والتي قد أصدرت رئاسة الأركان العامة للجيش الليبي قرار يقضي بإخلاء مقرها في غضون 72 ساعة يوم 15 ماي 2014 [2].
- **تحالف الإسلاميين** "**مصراته**": تعد كتائب مصراتة أكثر الكتائب إنضباطا وتنسيقا في المنطقة الغربية نظرا لوجود عناصر عسكرية وتتسم بخبرة سياسية وعسكرية ويقدر عدد المنتخبين إلى المجلس العسكري بنحو 35 ألف ويشكل المتطوعون من مصراتة الجسد الرئيسي لعملية "فجر ليبيا"[3]،وقد أصدر أبو شهين رئيس المؤتمر الوطني المحسوب على تحالف الإسلاميين مصراتة قرار بتكليف "قوة ذرع ليبيا الوسطى" بالتركيز داخل العاصمة وحمايتها من ميليشيات الرئتان[4].
- تعتبر ميليشيات "فجر ليبيا" منحازة إلى التنظيمات الجهادية المتسارعة وتسعى إلى فرض سيطرتها على مؤسسات الدولة وعلى عدد من المنشئات الحيوية وقد صددت القوات الحكومية هجوما مباغتا شفة للإستلاء على ما يعرف بمنطقة "**الهلال النفطي**" أغنى مناطق البلاد بالنفط ناهيك عن مشاركتها في المعارك العبثية ضد الجيش الوطني الليبي المناطق للإرهاب والتطرف[5]،تحظى قوات فجر ليبيا بدعم المؤتمر الوطني العام بل هي من دعت إنعقاده مرة أخرى في أوت 2014 وهذه القوات متمركزة في مدينة مصراتة.

الـــقـــوات الـــحكـــومـــية :

والمتمثلة في المؤتمر الوطني العام والحكومة المؤقتة التي تعاني من غياب الرؤية الموحدة في مواجهة التحديات الأمنية المتزايدة التي باتت تواجه البلاد من خلال الفترة الإنتقالية فضلا عن الولاءات

---

[1] عصام عبد الشافي، ***مرجع سابق*** ص. 120

[2] المرجع نفسه ، ص. 103

[3] عمر خييري ، "ليبيا: الكيانات السياسية والعسكرية في الصراع السياسي" ، ***منتدى العلاقات العربية والدولية*** (افريل 2014) ص. 13.

[4] عبد الشافي ، ***مرجع سابق*** ، ص. 104

[5] محمد عبد الحفيظ الشيخ ، مرجع سابق ، ص.127

الهشة التي تبدو جلية لدى عناصر الأجهزة الأمنية الرسمية وتتضارب القرارات[1]، فالمؤتمر يعتبر بمثابة السلطة التشريعية في ليبيا بعد إنتخابه في يوليو 2012 ومن مهامه إختيار الحكومة، وقد تركزت طريقة إتخاذ القرار داخل المجلس بالمفاوضات بين كتلتين رئيسيتين هما تحالف القوى الوطنية، وحزب العدالة والبناء التابع للإخوان المسلمين، ومما هو جدير بالذكر أنه كان من المفترض أن تنتهي مهام عمل المؤتمر في 07 فيفري الأمر الذي جعله يقوم بتعديلات دستورية تتيح له الإستمرار في عملية بحجة عدم ترك فراغ بالسلطة[2]، وهذا ما جعل الخليفة حفتر يقيم إنقلابا عليه 2014/02/14 وقد فشل فيه ولكنه أعلن أن عمليته ليست انقلابا ولكن تندرج في إطار الحرب على الإرهاب .

الأطراف الأخرى :

- **القبائل العربية وقبائل التبو قبائل الطوارق :** حيث يسعى كل منهم للسيطرة على النفط وطرق التجارة فالميليشيات القبلية لم تعد وحدة عضوية وأصبحت تتعرض لتأثيرات من التيار السلفي، فهذه الصراعات القبلية تكون في ثلاث مناطق مختلفة وهي "الحدود المصرية الليبية"، " الليبية التشادية"، "الليبية الجزائرية"[3].وهي تكمن خطورة الإمتدادات القبلية إلى الدول المجاورة والعمل معها ومساعدتها وتهريب الأسلحة.
- **داعش:** في عام 2015 ظهر عناصر تابعون "لتنظيم الدولة"، ما كان سببا في تطور المشهد بليبيا واتخذ مدينة درنة ثم سرت مقرا له لخلوها من القوات المسلحة ثم أنتشر بباقي المدن.

و الصراع في ليبيا اليوم هو بين قوتين رئيسيتين وهما[4]:

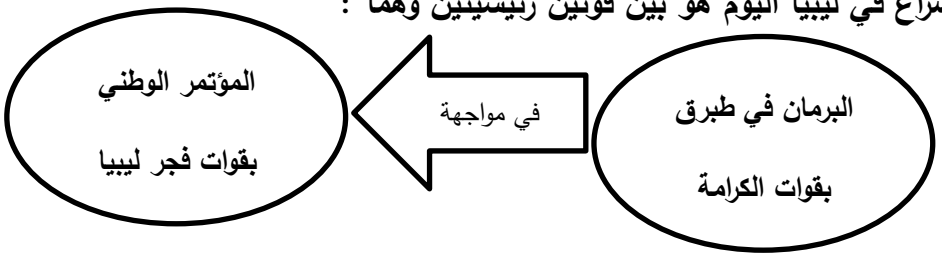

الشكل رقم05: يمثل أهم القوى المتنازعة في ليبيا

[1] عبد الشافي ، **مرجع سابق** ، ص. 104

[2] ريم ابو حسين، "مسار التحول الديمقراطي بليبيا الواقع والتحديات"، ***رؤية تركية***،ع.3 (نوفمبر 2011) ص. 70 .

[3] يسرى اوشريف، *مرجع سابق*. 139

[4] رابح لونيسي، "مستقبل الوضع الأمني في ليبيا بين الحسم العسكري والحوار السياسي"، ملتقى دولي: مالي–ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات، ***النادي الوطني للجيش***، غير منشور (12 جانفي 2016) ص.237

ويظهر من هذا أن الصراع إيديولوجي بين الإسلاميين(المؤتمر الوطني) وحفتر(البرلمان في طبرق) الذي يعتبر كل الإسلاميين إرهابيين دون تمييز. **ويتداخل مع هذا الصراع صراعا قبليا بين**[1]:

-مصراتة ⟵ على بعد 200 كلم من شرق طرابلس(لعبوا دور في إسقاط النظام)

-الزنتان ⟵ على بعد 180 كلم من غرب طرابلس (لعبوا دور في سيطرة المتمردين على طرابلس)

و يعتبر النزاع بين هاتين القبيلتين قديم أنتجه نظام القذافي نتيجة لخلقه عداوة بين القبائل خاصة الشرق

المطلب الثاني : المواقف الدولية والاقليمية من النزاع في ليبيا :

تباينت مواقف القوى الدولية في ليبيا على المستويين الإقليمي والدولي ولذلك حسب طبيعة المصالح التي ترتبطها بالمنطقة والإدراكات الأمنية والسياسية حول القوى الليبية القديمة والجديدة والعلاقات التاريخية والجغرافية والدور الإقليمي الدولي الذي يبحث عنه كل طرف وذلك بسبب المصالح الحيوية على الإقليم الليبي والمجدد أساسا في النفط، أيضا المخاوف المتزايدة عند بعض الأطراف حول إحتمال إختراق الآثار الأمنية، وأشكال التهديد إقليمها الوطني وهذا يخص على وجه التحديد "الجزائر تونس مصر التشاد" وهناك قوى الخلف لديها مخاوف من إنتشار إيديولوجيا الإسلام السياسي نحو بيئتها الوطنية مثل الإمارات والسعودية في عهد الملك عبد العزيز[2].

تمتلك ليبيا قوة جيوسياسية مهمة في محيطها الإقليمي نتيجة لما تمتلكه من ميزات فهي تمثل منطقة جذب للقوى الإقليمية والدولية والشركات العالمية والمؤسسات الإقتصادية الدولية[3]، فلقد تم إكتشاف النفط فيها في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن العشرين وهذا ما أعطى قيمة استراتيجية للدولة إقليميا وجذب انتباه القوى الصناعية في العالم وتصنف ليبيا على أنها دولة نفطية بحجم إنتاج **2** مليون برميل يوميا وتعتبر من الأعضاء الفاعلين في الدول المصدرة للنفط الأوبيك من نشأتها[4]. كل هذه المؤشرات تشكل أهمية كبيرة لليبيا بالنسبة لإستراتيجيات الدول وهذا ما يفسر العديد من التدخلات

---

[1] رابح لونيسي ، ***مرجع سابق***، ص.237

[2] صورية زواشي ، "الأزمة الليبية والقوى الدولية ووجهات نظر متباينة ومصالح متناسقة" ، ***مجلة العلوم السياسية*** ص. 143

[3] صورية زاوشي، ***أمن منطقة شمال أفريقيا في ظل الأزمة الليبية التحديات والتداعيات 2015/2011***،أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2016/2015) ص ص .195.196.

[4] المرجع نفسه،ص.ص151.142.

الأجنبية فيها واتخاذ الحفاظ على الأمن والسلم العالمي كذريعة لشرعنة هذا التدخل لأهداف متعلقة باستغلال الثروات الباطنية التي تمتلكها المنطقة

- **موقف الولايات المتحدة الأمريكية :**

إن إنشغال وإهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بليبيا لا يخرج عن إطار السياقات السياسية الأمريكية في الشرق أوسطية التي لا تمثل فيها ليبيا حاليا أي موقع محوري يتجاوز أهميتها كمصدر، للطاقة فالنظرية الواقعية تبدوا أكثر ملائمة لتفسير السلوك الأمريكي ودوافعه وأهدافه، وأهمية هذه المنطقة تندرج ضمن الإستراتيجية الكونية الأمريكية في تأمين منابع الطاقة

إن جل تاريخ علاقات الولايات المتحدة الأمريكية المعاصرة في ليبيا، قد إرتكز حول محورين أساسيين: النفط والقذافي وارتباطهما بالموقع الجغرافي الإستراتيجي، في كل مرحلة لا نجد سوى ما يرتبط تقريبا إلاّ بهذين العنصرين خاصة الرغبة الأمريكية في التخلص من القذافي فالوقف الأمريكي هو في الحقيقة –وفقا للمنظور الواقعي في التحليل– أكثر إرتباطا وصلة بالنفط والغاز وحرصها على تأمين مصادر الطاقة لحلفائها في أوربا وهو يرتبط بقوة وثيقة أيضا بتماسك حلف الشمال الأطلسي ومهامه ودوره الإستراتيجي، بالإضافة إلى حرمان المنافسين أو القوى الصاعدة كالصين من النفاذ إلى الموارد وهذا ما جعل البعض يصنفها بأنها **إمبريالية النفطية الجديدة**[1].

- **الموقف الفرنسي البريطاني :**

كانت فرنسا وبريطانيا من بين الدول التي طالبت بالتدخل العسكري في ليبيا ورأت كلا الدولتين أنه يمكن للتدخل أن ينجح بتكفله منخفضة نسبيا وإنهما إن لم تتدخلا فلن يتم حل للمشكلة، والغرض من هذا التدخل، يندرج ضمن هيبة الدول وسمعتها التي كانت سوف تتضرر لو لم تتدخل لتحقيق حل مرضي للأزمة، فكانتا تنتظران الدعم الدولي والإقليمي للتدخل وهذا ما تحقق بالفعل وأخيرا استطاعت حكومتهما التقليل من المخاطر السياسية الداخلية للتدخل لأنهما تتمتعان بالتأييد الشعبي وتأييد أحزاب المعارضة[2].

---

[1] يوسف محمد الصواني، "الولايات المتحدة الأمريكية ليبيا تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي"، ***المستقبل العربي،*** ص ص7. 14

[2] جيسون دافيد سون، ترجمة: أحمد ياسين، ***فرنسا وبريطانيا والتدخل في ليبيا -تحليل متكامل-(***الإمارات: مركز الإمارات والبحوث الإستراتيجية ،2014) ص7

الشكل رقم06: نموذج متكامل لقرارات التدخل[1]

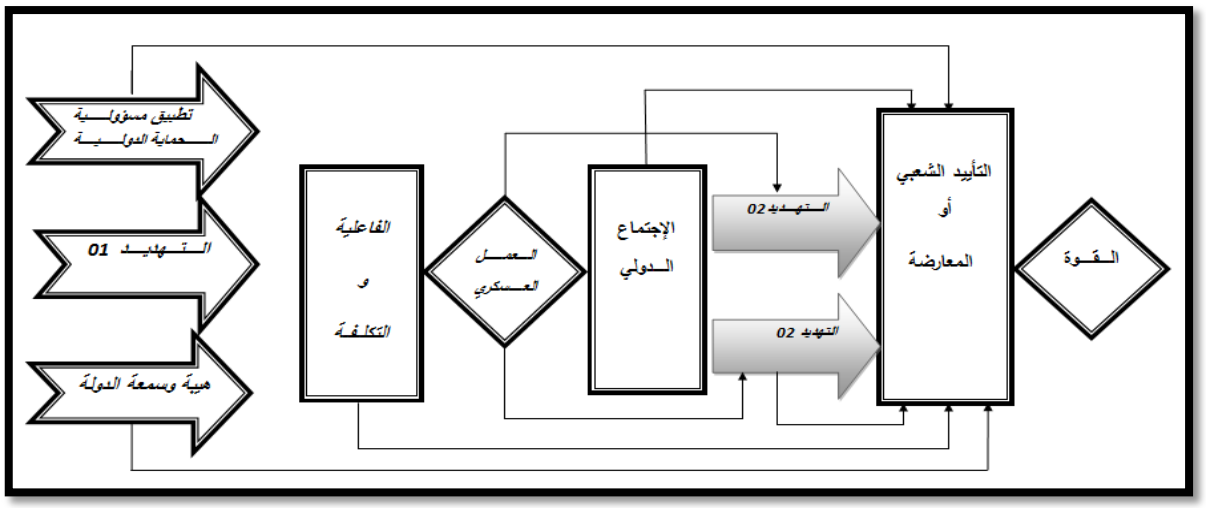

تمثل **الأسهم البيضاء** العوامل الأولية التي تدفع الحكومة نحو إختيار التدخل وهذا يندرج في ثلاث خيارات الأول: سواء تطبيقا لمبدأ الحماية وهذا ما تتخذه بعض الدول كذريعة لتحقيق مصالح معينة. **الثاني:** تتدخل الدولة لأن الوضع في المنطقة يشكل تهديدا على أمنها القومي وخوف امتداد الخطر إلى ترابها. **والعامل الثالث،** يدخل في إطار هيبة وسمعة الدولة كما في الحالة الفرنسية والبريطانية.

أمّا عن **الأسهم الرمادية** فهي تمثل العوامل التي تجعل قيام الحكومة التي تميل إلى التدخل بالتدخل الفعلي وهو التهديد من الدرجة الثانية بعد الإجماع الدولي وبعد حصولها على التأييد الشعبي

أمّا **المربع** فهو يمثل العوامل المطلوبة مسبقا والتي يمكن أن تمنع التحرك نحو القوة، وهي الخوف من عدم تحقيق فاعلية بإنهاء الأزمة وتفاقمها وخلق تداعيات تؤثر عليها في المستقبل أو التكلفة الباهظة جراء التدخل وجانب آخر يتعلق بالمعارضة الداخلية في الدولة ورفضها للتدخل.

أمّا عن **المعين** فهو يمثل نقاط القرار (الأول ويتمثل في العمل العسكري وذلك بإصدار بيان والتخطيط له والثاني هو القرار النهائي باستخدام القوة، ولكن يمكن أن تنتهي هذه العملية من مراحل التدخل العسكري وإستخدام القوة إذا تم الوصول إلى تسوية مرضية للأطراف[2] .

- **الموقف الروسي والصين :**

---

[1] جيسون دافيد سون، ***مرجع سابق***، ص.8.
[2] المكان نفسه

تدعو كل من روسيا والصين إلى حل سلمي عبر الحوار لوضع نهاية لأعمال العنف في ليبيا فهي البداية لم يبنوا أي احتجاج ضد قمع المتظاهرين من قبل النظام في بداية الأحداث ولكن بعد ذلك انضمتا إلى الدول الغربية الداعية لتنحي الرئيس الليبي، ودعى الرئيس الروسي إلى الإطاحة بالقذافي قائلا" أن إستمرار إراقة الدماء يكون جريمة بموجب القانون الدولي".إلا أنها عارضت التدخل العسكري بعد ما قاله وزير الخارجية الروسي أن روسيا تعارض التدخل الأجنبي وخاصة العسكري كوسيلة لحل الأزمة في ليبيا وأضاف "على الليبيين أن يحلو مشاكلهم بأنفسهم"، ورفضت الصين أيضا بدورها التدخل الخارجي وطالبت الدول الغربية باحترام سيادة ووحدة الأراضي الليبية [1].

- **الموقف التركي:**

لم يصدر عن تركيا أي موقف رسمي في بداية الثورة في أيامها وأسابيعها الأولى وكذلك مع الأطراف المتصارعة حيث تعرضت الحكومة التركية بسبب إنتهاجها لمبدأ "عدم إنتاج رد فعل" لجملة انتقادات واتهامات وكانت في البداية قد تحتفظت فيما يخص التدخل الدولي، في مارس 2011 عارضت فرض منطقة حظر جوي على ليبيا وقد فسر هذا الموقف من بعض الجهات أنه وقوف بجانب العقيد القذافي لمصالح تجارية ونظرا لتأزم الأوضاع الميدانية قامت تركيا بإخلاء رعاياها من ليبيا، وقد دفع التدخل العسكري الفرنسي تركيا إلى التحرك في منحى العمل العسكري في ليبيا لكن بتفويض حيث دعمت تركيا بشكل تام قراري مجلس الأمن[2].

- **موقف الإتحاد الإفريقي :**

كان من المفروض أنه يلعب دور الرئيسي في حل الأزمات والنزاعات التي تندلع في القارة مثلما توضحه النصوص المؤسسة، ولكن فوت عليه هذه الفرصة وتخلى بسرعة عن ذلك الملف لصالح فاعلين آخرين الذين يملكون أهداف وطموحات متضاربة، وهذا نظرا للعديد من التفسيرات التي قدمها الملاحظون حول الإنشقاقات بين الدول الأفريقية وعدم فعالية وسائل تسيير الأزمات وقد تم الكشف عن هذا التقسيم عن طريق حدثين جوهرين متعلقين بالأزمة في ليبيا هما:

---

[1] وضاح مصطفى حين الأسمر، ***أثر الحراك العربي على الدور الوظيفي لدولة إسرائيل***، شهادة ماجستير (جامعة فلسطين: كلية الدراسات العليا،2014) ص. 145

[2] محمود سمير الرنتيسي،"السياسة الخارجية اتجاه ليبيا 2011-2014"، ***رؤية تركية*** ع03(نوفمبر 2011) ص.39

–اختراق ثلاث دول أفريقية الموقف الرسمي للسطات الإفريقية التي اختارت الوساطة وذلك بالتصويت على القرار 1973 الذي يسمح باستعمال القوة

–الإعتراف بالمجلس الوطني الإنتقالي دون توافق جميع الأطراف على عكس الإتحاد الإفريقي الذي كان يحث إلى التغلغل قصد انتزاع موقف إفريقي[1].

- **جامعة الدول العربية:**

أعربت جامعة الدول العربية عن قلقها اتجاه الوضع في ليبيا الأزمة الليبية ورفضت العنف والأعمال المسلحة وأكدت على الحل السياسي السلمي من خلال حوار وطني شامل بين كافة الأطراف الليبية ودعم المؤسسات الشرعية وعزل الجماعات الإرهابية بما يعزز أمن وسلامة ليبيا ودعمت الشرعية المتمثلة في مجلس النواب والحكومة المؤقتة عنه المعبرين عن إرادة الليبين [2]

المبحث الثالث: المقاربة الجزائرية ودورها في تسوية النزاع في ليبيا:

تهتم الجزائر بما هو واقع في جوارها الإقليمي وذلك بسبب الأوضاع الأمنية والتحولات السياسية والواقع الإقتصادي والإجتماعي لهذه الدول فهي تشكل مصدر تهديد وقلق دائم لأمنها القومي خاصة وأنها تشترك معها في حدود موحدة وبالتالي ما يحدث في هذه الدول سوف يؤثر على أمنها الداخلي وهذا ما يجعل الجزائر ملزمة بضمان أمنها القومي من خلال ضمان الأمن الإقليمي عن طريق التنسيق والتعاون مع دول الجوار في القضايا الأمنية لإنشاء نظام إقليمي مع هذه الدول و هذا ما جسدته في الحالة اليبية

المطلب الأول: الدبلوماسية الجزائرية في النزاع الليبي:

تنطق الجزائر في نظرتها إلى للأزمات في محيطها الجيوسياسي الإقليمي من مقاربات واقعية وأكثر برغماتية في إطار ما يعرف بالمخاطر النسبية والإعتماد المتبادل عوض التوجهات الإنفعالية التي اثبتت التجارب السابقة لأن لا تحل المشاكل والأزمات، وفيما يخص الحالة الليبية فالجزائر تحاول أن تبني

---

[1] شريف أدريس، "تصور التهديد في الخطاب السياسي ، التحليل تعاون الأزمات الليبية والمالية في الخطاب الامريكي والفرنسي" ملتقى دولي: مالي–ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات، ***النادي الوطني للجيش***، غير منشور (12 جانفي 2016) ص ص.35.39.

[2] تطورات الوضع في ليبيا، ***تقرير جامعة جامعة الدول العربية***، رقم. 7852،(2015/01/15) ص.2

مقاربة شاملة في هذا الخصوص فمن الناحية السياسية احتضنت الجزائر المئات من اللقاءات مع شخصيات سياسية وحزبية وزعماء القبائل والفاعلين في المجتمع الليبي بهدف التقرب من الفرقاء من أجل وضع خارطة طريق المرحلة القادمة[1].

شكلت الدبلوماسية الحذرة واعتبارات الأمن الإقليمي الإطار العام للموقف الجزائر منذ الأيام الأيام الأولى لنشوب الأزمة الليبية بحيث ابقت في علاقاتها التاريخية مع رموز الحكومة الليبية السابقة من دون التدخل بثقلها العسكري في النزاع الليبي[2] فقد اتضح موقف الجزائر من الأحداث التي شهدتها ليبيا موقف مؤيد للعقيد القذافي حسب البعض من المحلّلين خاصة بعد استقبال الجزائر لعائلة القذافي وعدم اعترافها بالمجلس الوطني الإنتقالي في ليبيا برئاسة مصطفى عبد الجليل، وبهذا الخصوص وجهت الجماعات المتمردة في ليبيا اتهامات الجزائر بأنها تقوم بإمداد القذافي بالمقاتلين الأفارقة والمعدات والذخيرة إلا أن وزير الخارجية كان دائما ينفي هذه الإتهامات وربما الموقف الجزائري العلني والأكثر وضوحا والذي كان يخدم موقف الحكومة الليبية في بداية الأزمة وهو رفض التدخل العسكري الأطلسي في الأزمة الليبية ودعم المتمردين لوجيستيا وبواسطة القصف الجوي للوحدات القتالية الليبية[3]،جاء هذا موقف الجزائر الرافض للتدخل الأجنبي أي الحلف الأطلسي لأن الجزائر لا تقبل أن تكون على حدودها قاعدة عسكرية[4]، والحل العسكري سيؤدي إلى تأزم الأوضاع أكثر فصناع القرار في وزارة الخارجية الجزائرية يرون أن التدخل العسكري الأطلسي يعرض الإستقرار الأمني للمنطقة ككل للخطر ويدمر البنية الأمنية والسوسيولوجية للمجتمع الليبي [5].

- **موقف الجزائر في الأزمة الليبية :**

---

[1] يحيى ح الزبير ، "الازمات المالية الليبية أي أدوار للجزائر ؟" ملتقى دولي: مالي–ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات، ***النادي الوطني للجيش***، غير منشور (12 جانفي 2016) ص.99

[2] صورية زاوشي ، (الأزمة الليبية...)، ***مرجع سابق*** ، ص. 144

[3] المكان نفسه

[4] آسيا قسوم ، ***الدبلوماسية الجزائرية والربيع العربي بين الالتزام بالمبادئ وإملاءات المصلحة الوطنية***، شهادة ماجستير (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2014.2015) ص. 62.

[5] زاوشي ، ***مرجع سابق***، ص .144.

إن الجزائر بحكم معرفتها بالواقع الليبي فهي تدرك حجم تأثير الجماعات الإسلامية المتشددة بالثورة الليبية وفي قيادتهم للبلاد، وهي بذلك بقيت الدولة الوحيدة في شمال أفريقيا التي لم تعترف بالمجلس الوطني الإنتقالي لأنه يبدي للغرب شخصيات ليبيرالية التي تتواجد فيه، فقد سيطرة عليه وبالتالي فلا تعبر عن القيادة الحقيقية للبلاد وبهذا الخصوص فعند إنعقاد الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة 20 سبتمبر 2011 صرح وزير الخارجية الجزائري بناء على إلتزامات المجلس الوطني الإنتقالي والموقف الذي عبر عنه الإتحاد الإفريقي "فإن العلاقات شبه الرسمية التي كانت تقيمها الجزائر في المجلس الإنتقالي تتحول إلى علاقات رسمية"، دون أن تورد صراحة مصطلح الإعتراف. [1]

وبهذا فقد عبر بعض المحللين إن الجزائر تساند حكومات الإستبداد بوقوفها بحاجب القذافي وقد ردت الجزائر عليها بأنها تقف في هذا الأمر موقف الحياد حيال الوضع وهذا من سيمات ومميزات دبلوماسيتها. وبعد سقوط نظام القذافي زار مصطفى عبد الجليل "رئيس المجلس الوطني الإنتقالي" الجزائر وكان اللقاء بينه وبين الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وتم تناول قضية السلاح على الحدود وبهذا الخصوص جاء تصريح مصطفى عبد الجليل أن العلاقات بين الجزائر تعرف انتعاشا ونوع من التعاون في إنتظار تجسد تعاون ثنائي بعد الإعلان على تشكيلة حكومية وطنية تمثل جميع أطياف المجتمع الليبي هو الشرط الذي وضعته الجزائر في السابق مقابل الحصول على إعتراف[2].

- **الإستراتيجية الجزائرية نحو ليبيا :**

تتضمن الإستراتيجية الجزائرية اتجاه ليبيا مجموعة من العناصر يمكن أن نختصرها فيما يلي[3]:

- دعم الإستقرار الوطني
- الإبقاء على مسافة واحدة من كل الأطراف.
- دعم الأمم المتحدة في إدارة الحوار الليبي– الليبي وتشكيل حكومة وحدة وطنية
- احتواء أنشطة تجارة الأسلحة وتدفق اللاجئين ومحاربة التطرف

---

[1] آسيا قسوم ، ***مرجع سابق*** ، ص.62

[2] مالك رداد "عبد الجليل ينتقد موقف الشعب الجزائري من المجلس الانتقالي اليبي" ، ***جريدة الفجر***، ع. 3345 (2011/10/4)

[3] صورية زاوشي، (الأزمة الليبية...)، ***مرجع سابق***، ص. 145

- رفض تدعيم طرف ضد طرف آخر في الأزمة الليبية التي هي جد معقدة.

في بداية الأزمة الليبية كان موقف الجزائر صامتا ولم تلعب دور أساسي في تسوية النزاع ولكن مؤخرا شهدت الدبلوماسية نشاطا ذلك بغية احتواء الأزمة في محاولة منها لخلق أرضية نظام على الأقل في الغرب البلاد وقد استقبلت الجزائر "رئيس المجلس الأعلى للدولة" في ليبيا عبد **الرحمان السويحلي** بعد أن كانت إستقبلت رئاسة "حكومة الوفاق الوطني" **فايز السراج** وقبله اللواء **القائد حفتر** الذي يقود معسكر شرق ليبيا الذي الرافض اتفاق الصخيرات [1].

التنسيق الأمني في دول الجوار:

إنطلاقا من أن ليبيا هي جزء من بيئة إقليمية معقدة كثفت الجزائر من تعاونها الأمني مع دول المنطقة في مواجهة التهديدات المختلفة في جوهرها الإقليمي القريب الذي يشمل الدول التي تربطها بها حدود جغرافية مباشرة بمسافة أكثر 65000 كلم^2 ، جوهرها البعيد أيضا.

يسعى التعاون والتنسيق الأمني بين الجزائر تونس ليبيا موجهة الإرهاب والجريمة المنظمة والحد من تداعيات الأزمة الليبية الخطيرة على البيئة الإقليمية للجزائر بأكملها وقد وزادت وتيرة التعاون في المجال الأمني بين الثلاث دول في اجتماع رؤساء حكومات هذه الدول في شهر جانفي 2013 بمدينة غدامس الليبية حيث قدمت الجزائر معدات عسكرية ولوجيستيكة لتونس خصصت دراية تكوينية لضباط أجهزة الأمنية التونسية في مجال مكافحة الإرهاب [2].

بادرت الجزائر في شهر ماي 2014 إلى دعوة وزارة الخارجية دول جوار ليبيا إلى الإجتماع على هامش الإجتماعات الوزارية لمنظمة عدم الانحياز في الجزائر من أجل التشاور حول الأزمة الأمنية المتصاعدة على خلفية الانقسام الحكومي والصدام المسلح العنيف في مطار طرابلس والسيطرة العاصمة

---

[1] هشام عبد الحمدي، "الوساطة الجزائرية للازمة الليبية حدود الاضراب والاختيار"، في: www.aljazera.net في (18:30)(2017/05/10)

[2] عبد الوهاب بن خليف ***مرجع سابق*** ، ص. 102

ومدينة ومدينة بنغازي في 2014/07/30 وكذلك احتواء التداعيات الأمنية والإنسانية لتجدد النزاع في ليبيا [1].

في إطار التعاون الأمني مع ليبيا قدمت لها الجزائر الدعم من أجل إعادة بناء القوات العسكرية والأمنية والإستقرار من خلال إعداد برامج تكوينية لأفراد الجيش والشرطة الليبية بالجزائر كما هناك تعاونا وتنسيقا في المجال الإستخباراتي بهدف محاصرة الجماعات الإرهابية إلى منع تسلل الإرهابيين على حدود البلدين، وفي هذا الإطار تقرر وضع خطة العمل للتعاون العملياتي حول أمن الحدود خلال اجتماع **غدامس** ليبيا 2013/01/12 برامج ثنائية مشتركة الجزائر تونس وليبيا[2].

في شهر يونيو 2014 على هامش القمة الإفريقية من أجل بلورة مزيد من الرؤى والمقاربة حول مساعدة الليبين على تجاوز المنحة الأمنية من دون مزيد من الدماء وتفادي إحتمالات تقسيم الدولة الليبية[3]،خاصة مع تنامي تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" هناك مخاوف من تحول ليبيا إلى بؤرة لهذا التنظيم الذي يحاول الإستلاء على الحكم في ليبيا و إعلانها كمركز للخلافة الإسلامية التي أعلن عنها في العراق[4].انعقاد الاجتماع الوزاري الثالث لوزارة خارجية دول الجوار الليبي في مدينة الحمامات التونسية الذي توسع إلى ممثلين كل من الجامعة العربية والإتحاد الأفريقي وكان يندرج ضمن الخيار السياسي، للدبلوماسية الجزائرية التي كانت تدفع باستمرار إلى الحلول والإعتماد على الإقناع والأطروحة الموضوعية التي تحقن الدماء في الوقت نفسه تكون أقل تكلفة للأطراف الإقليمية بدعم التورط في دعم الليبي[5].

---

[1] صورية زاوشي، (الأزمة الليبية ..)، ***مرجع سابق***، ص. 145

[2] عبد الوهاب بن خليف ، ***مرجع سابق***، ص. 102

[3] زاوشي ***مرجع سابق***، ص 142

[4] ياسين بودهان، "دور الجزائر في حل الازمة الليبية"، في: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/algerias-role-in-solving-the-libya-crisis) 2017/06/10)(02:00)

[5]زاوشي ،،(الازمة الليبية..)، ***مرجع سابق*** ،ص. 145

الدبلوماسية الجزائرية والتنسيق الأمني داخل ليبيا :

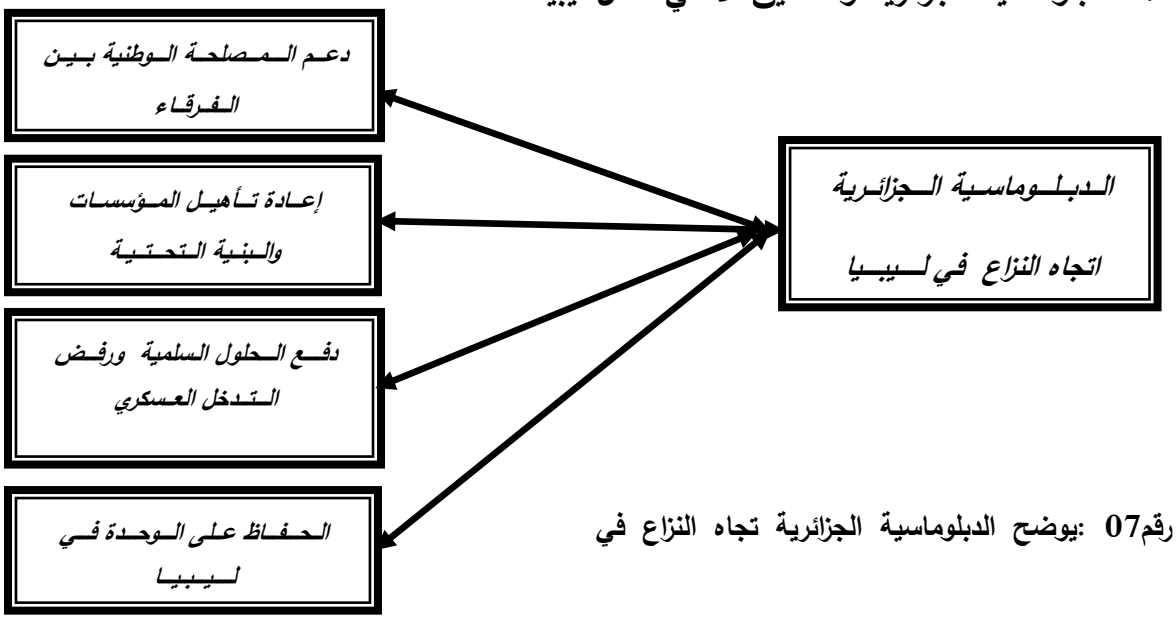

مخطط رقم07 :يوضح الدبلوماسية الجزائرية تجاه النزاع في ليبيا[1]

لم ترتكز الدبلوماسية الجزائرية على التنسيق الإقليمي مع دول الجوار الليبي فقط وإنما امتدت إلى البيئة الداخلية الليبية وذلك من خلال المخطط إذ يتبين أن الدبلوماسية الجزائرية تدعو إلى التعامل مع النزاع في ليبيا بالطرق السلمية مع الحفاظ على وحدة ترابها وذلك بدعم المصالحة الوطنية بين الفرقاء من أجل إعادة بناء البنية التحتية فيها وإعادة تأهيل مؤسسات قوية ذات طابع قانوني.

لقد أدت هذه الجهود إلى تنظيم إجتماعات ضمن ممثلي الأحزاب السياسية وقادة سياسيين وعناصر من المجتمع المدني الليبي ومن بين هذه المبادرات الإجتماع الذي عقد في 10و11 مارس 2015 بالجزائر" وحضره "**برنار دينيو ليون***" توج الإجتماع بصياغة بيان مشترك ختامي تضمن مجموعة من النقاط ولقد كانت الإجتماعات بين القوى السياسية والشخصيات الليبية تجري بالتوازي مع جولات الحوار بين الأطراف الليبية (ممثلي برلمان طبرق والمؤتمر الوطني العام في مدينة الصخرات) وقد تم التوقيع على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في11 جويلية 2015 ومضمون هذا الإتفاق يستجيب للخطوط العامة التي تتبناها الدبلوماسية الجزائرية إزاء الأزمة الليبية والتي منها الدعوة إلى

[1] من إعداد الطالبة

* برنار دينيو ليون: الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

تشكيل حكومة وطنية بشكل توافقي، بغض النظر عن المكان الذي أعلنت منه المبادرة الأمنية وتوقيع الأطراف الليبية عليها وعنصر القوة في الموقف الجزائري هو[1]:

- غير مكلف من الناحية الأمنية بأن لا يورطها في مستنقع النزاعات
- إنه متسق مع المسار العام للجهود الدولية بواسطة الأمم المتحدة وهذا ما يجعل الدبلوماسية الجزائرية لا تصطدم مع الإرادة الدولية.

وقد صاغت الجزائر أبعاد لتثبيت الإستقرار الإقليمي مثل ما يوضحه المخطط:

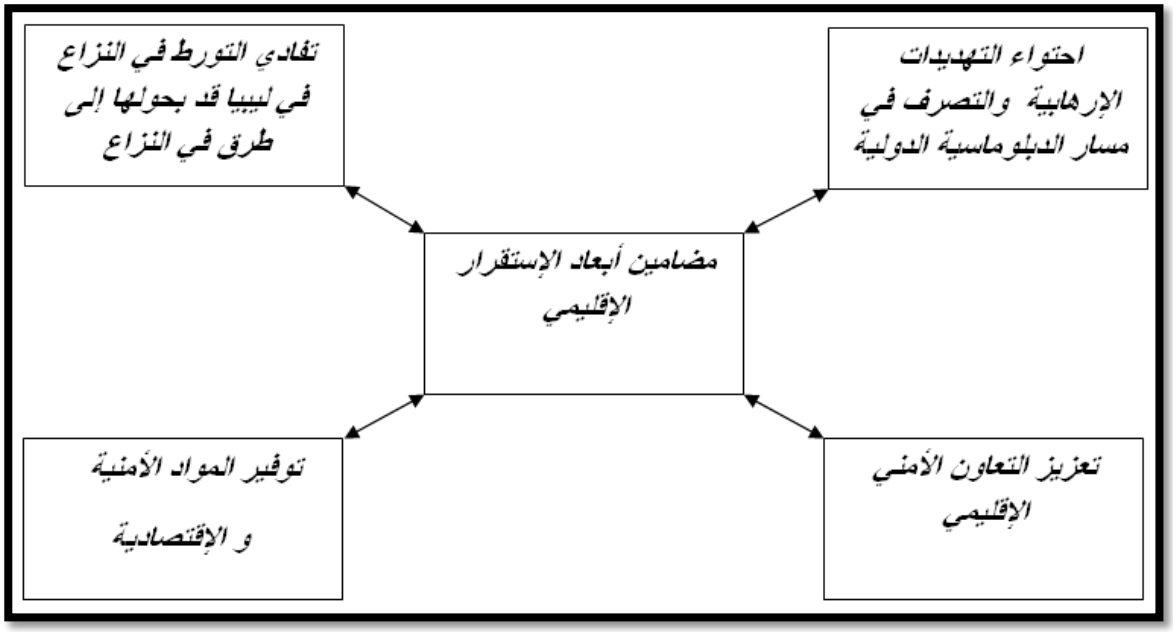

مخطط رقم08 يمثل[2]: أبعاد تثبيت الاستقرار الإقليمي حسب الدبلوماسية الجزائرية

المطلب الثاني : رهانات وتحديات المقاربة الجزائرية في الأزمة الليبية:

تسعى الجزائر خلال الجهود المكثفة لإيجاد حل للنزاع إلى صياغة مجموعة من المصالح الحيوية التي باتت مهددة وفيما يلي إشارة إلى بعض منها:

[1] صورية زاوشي، (الازمة الليبية...)، ***مرجع سابق***، ص. 146

[2] إعداد الطالبة بناءا على صورية زاوشي، (الازمة الليبية...)، مرجع سابق، ص. 146

الرهانات :

- **تأمين الحدود الشرقية للجزائر :**

بعد تأزم الأوضاع في ليبيا أصبح تأمين الحدود الشرقية الجزائرية هدفا رئيسيا لها خاصة بعد إنتشار فوضى السلاح وتدفق كميات كبيرة منها نحو الجزائر بالإضافة إلى الثالوث الخطير الإرهاب الإجرام التهريب بكل أنواعه وتأمين الحدود معادلة بسيطة ولكنها تقتضي وجود طرفين مقتدرين يتفقان على تأمين الجزائر حدودها المشتركة ومن هنا تكمن المشكلة وذلك أن انهيار الدولة في ليبيا جعل حدود الجزائر معها منكشفة تماما بالنظر إلى تنامي التهديدات غير دولاتية المصدر، وصلت إلى درجة إن أجزاء منها لا تحكم فيها القوات الحكومية وإنما تسيطر عليها ميليشيات متناحرة ومن ثم لم يعد هناك طرفان لتأمين الحدود المشتركة لأن الطرف الجزائري يجد نفسه أمام أطراف متعددة وبما أن الجزائر ترفض التنسيق والتعاون الأمنيين مع المجموعات الليبية المسلحة تتحكم في الجانب الليبي للحدود الشرقية فإنها مجبرة على بذل مزيد من المجهود لتأمين حدودها [1].

- **تـــأميـــن الإستقرار الداخلي:**

تخشى الجزائر من إنتقال العدوى الثورة إلى أراضيها وذلك بسبب التقسيم الاعتباطي الحدود التي شتتت الهويات على أكثر من دولة، كما الحال بالنسبة للتوارق الذين يتوزعون على الجزائر، مالي، النيجر، ليبيا، بوركينافاسو، ويزداد التخوف مع وجود العديد من الحركات المتطلعة إلى الإنفصال داخل الجزائر "الحركة الثقافية البربرية" سابق، و"الحركة من أجل إستقلال القبائل" في 2011 التي تحولت سنة 2013 إلى "الحركة من أجل تقرير مصير منطقة القبائل" وهي حركات ذاع صياتها مع عدم الاستقرار الداخلي من جهة وحمى الثورات العربية من جهة أخرى[2]، وأيضا تخوف الجزائر إنتشار وتقوي تنظيم القاعدة في المغرب العربي التي أصبحت ليبيا مجأ لها لأن بقايا الإرهاب مازالت تهدد أمن الجزائر خاصة عند تحالفه مع الجريمة المنظمة

- **إعادة تنشيط آلتها الدبلوماسية بعد الجمود في بداية الأزمة :**

---

[1] عبد النور بن عنتر ، "الجزائر ومعظلة تأمين الحدود" ، العربي الجديد ، في (11:50) (2017/05/2014) /https://www.alaraby.co.uk/opinion/2014/8/16

[2] مسيح الدين تسعديت، ***مرجع سابق***، ص 14

بعد العديد من الإنتقادات التي لاقتها الجزائر من خلال فترة الثورات العربية وبوقوفها موقف المتفرج بدون فعل شيء وعدم تفعيل وتحريك لآلتها الدبلوماسية فالجزائر الآن تراهن على تنشيط دبلوماسيتها في المسألة الليبية وتسعى إلى إنجاح مساعيها في رد الاستقرار الى المنطقة كما نجحت في الحالة المالية وتتوجها بإتفاق السلام

- **السعي الدائم للريادة الإقليمية:**

يكثر الحديث عن السعي الجزائري للريادة بل والزعامة في العديد من المناطق لاسيما ضمن الدائرتين المغاربية الإفريقية[1]، فهي تملك المؤشرات التي تؤهلها للعب مثل هذا الدور من موقع جغرافي وثروات طبيعية، ومن خلال ما تحاول أن تكون ذات الدور البارز والأهم في القضية الليبية من خلال مقاربتها الشاملة في التعاطي مع الأزمات والتهديدات الأمنية المختلفة إنطلاقا من مبادئها الثابتة التي ترسخت على طول مسار تاريخ الدبلوماسيتها منذ الإستقلال .

تحديات المقاربة الجزائرية في حل الأزمة الليبية :

- **التحديات الداخلية:**

- **في الجانب الإقتصادي :**

إن عوامل قوة أي دولة هو امتلاكها لإقتصاد قوي لتحظى بمكانة على الساحة الدولية لأن الاقتصاد هو العجلة المحركة للمضي نحو التطور والإرتقاء ومحدد مهم في السياسة الخارجية للدول وبما أن الإقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى جعل منها دولة ريعية ذات اقتصاد هش، فبعد إنهيار أسعار النفط تسبب هذا في انتكاسة للإقتصاد الوطني هذا ما شكل عائق كبير حال دون لعب دور مهم و أساسي في التدخل كوسيط لحل النزاع الليبي

- **التحديات الاجتماعية**

لقد شهدت الجزائر في الأونة الأخيرة موجة من الإحتجاجات الشعبية خاصة بالنسبة لتلك الواقة بالجنوب الجزائري والمطالبة بتأمين المسكن و العمل و الخدمات و التي يمكن إستغلالها لإثارة الفوضى

[1] مسيح الدين تسعديت، مرجع سابق، ص 15

وشغل قوات الأمن بتهدئة الأوضاع في هذه المدن، وهذا ما تخشاه الجزائر خاصة مع الوضع في مالي والخوف من إنتقال عدوى إنفصال التوارق إليها .

التحديات الخارجية :

أولا : التدخلات الأجنبية :

وقفت الجزائر دوما في وجه محاولات التواجد العسكري الأجنبي على ترابها، فكان توقيع ليبيا لإتفاقية تعزيز "التعاون الثنائي لمراقبة الحدود البرية الليبية" مع فرنسا في 25 فيفري 2012، محط إحباط للجزائر خاصة بعد تصريح وزير الدفاع الفرنسي "**جيرا**" عقب توقيعه على الإتفاقية بطرابلس "بأن التعاون بين ليبيا وفرنسا هو مشروع يعتمد على مدى طويل جدا"[1].أيضا الضغوطات التي تمارسها القوى الدولية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا لدفع الجزائر لتدخل عسكريا في ليبيا ولو من خلال القيام بعمليات محدودة، فقد اعتبر البعض أن المحاولات الخارجية لزج الجيش الجزائري أو توريط الجزائر في النزاع الليبي ما هي إلاّ محاولات لإستنزاف القدرات المالية والعسكرية للجزائر فالقوى الغربية هدفها استغلال النفط الليبي واحتياطي الصرف الجزائري الذي يتجاوز 300 مليار دولار[2].

ثانيا : تعقد النزاع في ليبيا

إن تعقد النزاع في ليبيا حال دون إيجاد حل نهائي لهذا الوضع وإستمراه لا يخدم الأمن القومي الجزائري ولا دبلوماسيتها الرامية إلى إثبات موقفها في الجمع بين الفرقاء للسير نحو حل نهائي

إن وصف النزاع بالتعقيد، إنما كان بسبب تداخل طبيعة مداخلات الأزمة الليبية ومخرجاتها ما يمكن توضيحه من خلال مايلي[3]:

- الطابع الإجتماعي والسياسي والإستراتيجي لأسباب النزاع الليبي ومسبباته (مطالب سياسية، إجتماعية، أطماع أجنبية، أجندات سياسية دولية...)

---

[1] منصور لخضاري، "تعقيدات الأزمة الليبية والمالية الليبية وانعكاساها على الامن الاقليمي في الساحل" ملتقى دولي: مالي–ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات، ***النادي الوطني للجيش***، غير منشور (12 جانفي 2016) ، ص.165.

[2] يسرى أوشريف، ***مرجع سابق*** ص. 237.

[3] منصور لخضاري، (تعقيدات الازمة ..)، ***مرجع سابق***، ص.157.

- الطبيعة القبلية التقليدية للمجتمع الليبي وغياب الطابع المؤسساتي للدولة والمظاهر المؤسسية لممارسة الأحزاب والحركات النقابية والمجتمع المدني مازاد من حدة النزاع وإعطائه طابعا عصبيا هذا أمكن إعتبار المشهد الليبي من أكثر مشاهد الحراك العربي عنفا وديمومة

إن هذه التحديات العصبية المحدقة بالجزائر حكومة وشعبا جراء طول أمد الأزمة الليبية واستعصائها على الحل السلمي التوافقي ستلقي بالعديد من التبعيات والآثار السلبية على الساحة الأمنية والإجتماعية والإقتصادية في الجزائر، فكلما طال النزاع بقي الهاجس الأمني مطروحا والتبعات المالية والاقتصادية متفاقمة جراء التكايف الضخمة على العتاد العسكري وميزانية الجيش[1] .

[1] أوشرف، ***مرجع سابق***، ص. 138.

خلاصة الفصل:

لقد تسبب التفكك التام في الدولة الليبية في وضع البلاد في حالة فوضى حقيقية منذ إنهيار نظام القذافي الذي كان متحكما في جميع قطاعات الدولة وبيده كل السلطات، تسبب ذلك في إنفجار الوضع و بروز حالة من الإنقسام داخل التراب الليبي تناحرت فيه العشرات من الميلشيات و القبائل، وظهور الجماعات إسلامية مسلحة وبالتالي توطدها في مناطق مختلفة من البلاد وسيطرتها على السلطة مع وجود ولاءات مختلفة للمجموعات المتنازعة في ليبيا تدعمها أطراف خارجية كل حسب أهدافه واستراتيجياته ومصالحه في المنطقة ونتيجة لتضارب القوى الدولية وتنافسها جعل ليبيا منطقة صراع يصعب فيها التوفيق بين وجهات النظر. أعربت العديد من الدول عن موقفها من النزاع في ليبيا فبعضهم يميل إلى الحلول السلمية والحل يكون داخليا للتقليل من الخسائر والحفاظ على السيادة الليبية ومنهم روسيا والصين في حين يرى البعض الآخر أنه من الضروري حسم النزاع بالتدخل العسكري ووقف المجازر في حق المدنيين وفرض منطقة حظر جوي وفق ما جاء به قرار مجلس الامن وكانت بعض المواقف المتحفظة ولم تبدي أي رأي أو تدخل اتجاه النزاع في ليبيا مثل تركيا.

بالنسبة للمقاربة الجزائرية في النزاع اليبي فمن الواضح أن الطريق الوحيدة للتأثير على الأحداث الجارية تكمن في دبلوماسية فعالة تعكس سياسيتها الخارجية اتجاه ما يحدث من تطورات على الساحة الليبية وفي هذا السياق تتمثل الأولوية في تأمين الحدود الجزائرية الليبية فهذا هو الخيار الذي تتبعه الجزائر في الوقت الحاضر من أجل الحفاظ على الآخر والإستقرار الداخلي فيها وضمان عدم دخول الخطر إلى أراضيها. أيضا التعاون والتنسيق الأمني مع دول الجواء من خلال تبادل المعلومات ومحاولة إيجاد إتفاق تفصيل الحوار بين الفصائل الليبية وهذا ما يسمح للجزائر بالبقاء على حياد إتجاه المعارك الحالية وبذلك هدم المعاناة من انعكاساتها المباشرة تدعو الجزائر من خلال مقاربتها إلى أن الحل يكمن في حوار ليبي ليس شامل مع جميع الأطراف واستبعاد التدخل العسكري والإعتماد على التعاون الأمني والإستخباراتي وبهذا يتبين أن الجزائر قامت بتبني إستراتيجية هامة لبناء السلم والأمن تقوم على أسس ثابتة ومبادئ لا جدال فيها تجمع بين التسوية السلمية للنزاعات المسلحة والحفاظ على الوحدة الوطنية .

تواجه الجزائر العديد من التحديات في الأزمة الليبية منها داخلية تتعلق بالأزمات الواقعة داخل التراب الوطني منها خارجية بسبب التدخلات الأجنبية تضارب المصالح .

الـــخـاتمـــة

تنظر الجزائر إلى محيطها الإقليمي الموسع الذي يمتد من مصر والسودان شرقا إلى المغرب والصحراء الغربية غربا ومن البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى مالي، النيجر وموريتانيا جنوبا، على أنه فضاء جيواستراتيجي يحتضن تهديدات مختلفة تقليدية وجديدة **وهي التهديدات الأمنية** وفي مقدمتها الإرهاب، الناتج عن تصاعد ظاهرة الفكر التكفيري الجهادي الذي إنتقل من المحلية إلى الإقليمية ثم العالمية بالإضافة إلى الجريمة المنظمة بكافة أشكالها، خاصة تجارة المخدرات الإتجار، بالأسلحة الخفيفة، أيضا **التهديدات الإجتماعية** التي تعاني مجتمعات هذه الدول مركبات إثنية خطيرة كان تأثيرها على إعادة إنتاج الهوية الإجتماعية **بالإضافة إلى التهديدات الإقتصادية** حيث تعرف الدول أزمات إقتصادية خطيرة بسبب التبعية الإقتصادية المهيكلة التي أنتجت أزمات توزيع إقتصادي، بالرغم من أن هذه الدول هي غنية بالثروات الباطنية المختلفة **أمّا عن التهديدات الخارجية** فهي الأطماع الخارجية التي أصبحت منطقة تنافس فرنسي أمريكي صيني بعدما كانت منطقة نفوذ فرنسا بامتياز.

وباعتبار الجزائرفي هذا الفضاء بموقعها الجيواستراتيجي ووزنها السياسي والتاريخي والإقتصادي ستكون رقما مهما ولاعبا جيوسياسيا في هذه المنطقة لتسوية النزاعات خاصة المرتبطة بجوارها الإقليمي على غرار قضية الصحراء الغربية والأزمتين الليبية والمالية وعليه فإن نظرة الجزائر لبؤر التوتر والأزمات في شمال إفريقيا والساحل تعتمد على مقاربة إقلمية شاملة بأبعاد سياسية، أمنية وتنموية .

تعيش منطقة المغرب العربي في الآونة الاخيرة على وقع الثورات والهزات الإجتماعية المطالبة بالتغيير، وتعتبر ليبيا من أخطرها وأكثرها تطورا في المنطقة فهي حالة فريدة من نوعها مقارنة مع بلدان المنطقة الأخرى التي عايشت إضطرابات سياسية وأمنية مماثلة تونس مالي، ويرتبط هذا بعدة أسباب منها الطبيعة السوسيولوجية للمجتمع الليبي والنظام القبلي فيها، حيث تحوي ليبيا على العديد من القبائل التي تحاول كل منها السيطرة التامة على المنطقة خاصة القبائل الكبرى، منها أيضا الموقع الجيواستراتيجي للبلاد فهي تعتبر حلقة إتصال رئيسية بين أقطار المشرق العربي وأقطار المغرب العربي، بالإضافة الى موقعها في حوض البحر المتوسط مقابل الساحل الأوروبي، جعل منها قاعدة حربية مهمة يمكن ان تهاجم منها كل القارة الأوروبية خصوصا بواسطة الطائرات والصواريخ بالإضافة إلى الموارد الطاقوية التي تتميّز بها، إذ تعتبر خزان تغطي مهم يميزه غزارة الآبار المستخرج منها بالاضافة إلى كميات الغاز الكبيرة فيها كل هذه الموارد والموقع الإستراتيجي التي تتميّز به ليبيا جعلها منطقة تجاذبات كبرى من قبل الدول العظمى فكل دولة من هذه الدول تحاول أن تحويها لإستغلال هذه الثروات وقد فتح هذا الوضع شهية الجميع وعلى وجه الخصوص الجمعات الارهابية الداخلية ومن

خارج الأوطان التي تعتبرليبيا مصدر للربح السريع فبعد إغتيال القذافي فسح المجال أمام التدخلات الأجنبية في جميع الاتجاهات منظمات دولية وإقليمية، دول، قوى سياسية منظمات غير الحكومية بمختلف الإتجاهات ..إلخ .

توافدت على ليبيا إستراتيجيات وجداول أعمال خاصة، فبالنسبة للدول الغربية تبرز فرنسا في المنطقة لأنها تعتبر نفسها أكثر معنية من الأوروبيين الآخرين نظرا لمصالحها في إفريقيا أما الولايات المتحدة الأمريكية فهي تسعى لتأمين منابع الطاقة وحرمان المنافسين والقوى الصاعدة من النفاذ إلى الموارد، فهي تعتبر الإمبريالية النفطية الجديدة، أما بالنسبة للدول العربية نجد قطر تلعب دورا مركزيا في المنطقة بدعمها للحراكات الإسلامية، وبالخصوص الإخوان المسلمين على حساب التركيبات الأخرى المتمردة أما مصر فهي تستمر في مكافحتها ضد جماعات الاخوان المسلمين في ليبيا .

إن لنزاع في ليبيا جعل الوضع الامني في المنطقة المغاربية يصبغ بالهشاشة حيث تشهد بداية تسليح عسكري جديد لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي هذا ما جعل هذه المجموعة المسلحة تنقل من الطابع الإرهابي العابر للحدود الذي كان سهل الحركة، والتنقل الى حرب عصابات تقلدية أصبحت تملك بعد نفاذها إلى ليبيا أنواع عديدة من الصواريخ هذا ما زاد الوضع خطورة هذا ما جعل الأمن القومي الجزائري يتحسس لهذا الوضع ويسارع الى تأمين حدوده وحل النزاع القائم في ليبيا.

كان الموقف الجزائري من الازمة الليبية منسجما مع الخبرة السابقة في إدارة ملف التسوية والوساطة والملخص بالحوار السياسي بين الأطراف الليبية ورفض أي تدخل عسكري خارجي إقليمي كان أو دولي للتعامل مع النزاع في ليبيا لذلك أيدت جهود المبعوث الأممي الخاص في ليبيا من جهة واتخذت مسارا خاصا بها من خلال دعوة مجموعة من الشخصيات الليبية للجلوس على طاولة الحوار في الجزائر من اجل بلورة قواسم مشتركة حول الأزمة الليبية لذلك حضيت جولات الحوار الليبي في الجزائر بتأييد من الامم المتحدة والاتحاد الاوروبي بتشجيع الحوار السياسي بين الليبيين ودعم مسار الاستقرار الامني في ليبيا التي تقودها الأمم المتحدة بين القادة الليبيين من اجل التوصل الى حل سياسي وتشكيل حكومة وطنية تقود عملية التحول والديمقراطي .

- و من هنا يمكن استنتاج مجوعة من النتائج فيما يخص دور الدبلوماسية الجزائرية في الأزمة الليبية

- تتحرك الجزائر وتعمل بكل جهودها من أجل إعادة بناء مؤسسات الدولة في ليبيا والجمع بين الفرقاء للتوصل إلى حل نهائي للنزاع القائم .

- لقد اصطدم الدور الجزائري في حل النزاع في ليبيا بمصالح الدول الغربية في المنطقة وهي بدورها ترفض التدخل الاجنبي ولا تدعو إليه
- تسعى الجزائر لبناء مقاربة شاملة لحل النزاع في ليبيا انطلاقا من مبادئها الثابتة التي ترسخت على طول مسار تاريخ الدبلوماسيتها
- تدعو الجزائر من خلال دبلوماسيتها الى الحفاظ على السيادة الليبية واحترام خيارات الشعوب وتغليب الحلول السلمي.
- هناك تحديات داخلية وخارجية تقف في وجه الجزائر يجعلها تبدو شبه مغيبة في حل النزاع خاصة في أيامه الأولى.

- وختاما يجب توفر بعض الشروط حتى تستطيع الجزائر لعب دور حاسم في الأزمات التي تجري قرب حدودها:
  - وجود دبلوماسية فعالة تحت قيادة ذات كفاءة .
  - تنويع الاقتصاد الوطني بهدف تقليص تبعية الجزائر
  - تعزيز إمكانيات الجيش الوطني بهدف تقليص تبعية الجزائر
  - دعم وتحديث اجهزة المخابرات

أمّا فيما يخص النزاع في ليبيا فان هناك سيناريوهين مختلفين له :

- الوعي لدى الأطراف الليبية بخطورة الوضع وبالتالي تنفيذ محتمل للمخطط الأممي للسلام وبداية حل المأساة الليبية .
- رفض المتنازعين الرئيسيين التخلي عن سلطتم الحالية وانتشار مستمر لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش " وبالتالي يصبح أي تدخل عسكري ثاني ضروري ومقررفي اي وقت .

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أولا: دوائر المعارف، القواميس والمعاجم:

الجابري، محمد . **موسوعة دول العالم حقائق و أرقام.** القاهرة: مجموعة النيل العربية،2000.

(1)- شكل الكتب العاديّة:

1. أبو خزام، إبراهيم . **الحروب وتوازن القوى دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلام** .لبنان: منشورات الأهلية،1999.
2. أبو عامر، علاء. **الوظيفة الدبلوماسية نشأتها مؤسساتها قواعدها قوانينها.** عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2001.
3. أبو عبادة، سعيد محمد. **الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها.** د.ب.ن، دار الشيماء للنشر و التوزيع، 2009.
4. أبو هيف، علي صادق . **القانون الدبلوماسي.** الإسكندرية: منشأة المعارف، 1975.
5. أنييل ،غني . ترجمة : نبات، نور الدين. **قانون العلاقات الدولية.** د.ب .ن، مكتبة مذبولي ، 1999.
6. بومبا، آدم . **النزاعات الأهلية في أفريقيا قراءة في الموروث السلمي الإسلامي.** تايلاندا: غطاني دار السلام، ب.س.ن.
7. الرشدان ،علي عبد الفتاح وموسى ،محمد خليل. **أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية.** عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية ،2005.
8. السماك، محمد أزهر سعيد ، **الجغرافيا السياسية المعاصرة** .الأردن : دار الامل للنشر، 1998.
9. السمرائي، شفيق عبد الرزاق. **الدبلوماسية.** طرابلس: الجامعة المفتوحة ، 2002.
10. السوفي، فرنست. **الوسائل القانونية لمجلس الامن في تدويل النزاعات الداخلية وتسويتها دراسة تحليلية تطبيقية.** بيروت : مكتبة زين الحقوقية والأدبية ،2013.
11. السيّد أمين، شلبي **في الدبلوماسية المعاصرة** .القاهرة :عالم الكتب للنشر ،1997.
12. السيّد سليم، محمد. **تحليل السياسية الخارجية.** القاهرة: مكتبة النهضة العربية، ط.2، 1998.
13. السيد، سليم. **تحليل السياسة الخارجية.** بيروت : دار الجبل ،2001.
14. الشامي، علي حسين. **الدبلوماسية نشأتها تطورها.** لبنان : دار العلم ،1994.
15. الصمادي، زياد. **حل النزاعات نسخة منقحة للمنظور الأردني.** جامعة السلام: الأمم المتحدة ،2010/2009.
16. الصواني، يوسف. محمد وريكاردو رينيه لاريمونت، ترجمة: زكراوي، لطفي. ***الربيع العربي الانتفاضة والصلاح والثور***.بيروت: منتدى المعارف ،2013.

17. الفتلاوي، سهيل حسن. **الدبلوماسية الإسلامية دراسة مقارنة في القانون الدولي المعاصر**. عمان: دار الثقافة، 2005.

18. المخادمي، رزيق عبد القادر. **النزاعات في القارة الأفريقية**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع ،2005.

19. بوطالب، عبد الهادي . **مسار الدبلوماسية العالمية ودبلوماسية القرن الواحد والعشرين** . الدار البيضاء: دار الثقافة، 2013.

20. بوقارة، حسين. ***تحليل النزاعات الدولي مقاربة نظرية***. الجزائر: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية ، دون سنة.

21. توفيق سليمان، توفيق حسن . **القانون الدولي العام** . د.ب.ن: كلية الشرق الأهلية

22. جيسون، دافيد سون ترجمة: ياسين، أحمد. ***فرنسا وبريطانيا والتدخل في ليبيا –تحليل متكامل–***.الإمارات: مركز الإمارات والبحوث الإستراتيجية ،2014.

23. حماد، كمال. **النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في حل النزاعات**. لبنان: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع ،1998.

24. حياتي ،عمر أحمد المصطفى وآخرون. **دليل التدريب في الإستعداد للكوارث** . السودان :جامعة الخرطوم،2005.

25. خلف، محمود. **الدبلوماسية النظرية والممارسة**. عمان: دار زهران، 2010.

26. دورتي، جيمس و بستغراف روبرت ترجمة : عبد الحي، وليد. **النظرايات المتضاربة في العلاقات الدولية** . الكويت : كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ،1985.

27. سعد الله ،عمر. **القانون الدولي لحل النزاعات**. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2002

28. سعد الله، عمر ، **القانون الدولي لحل النزاعات**. الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع ،2008.

29. سعد الله، عمر. **الوجيز في حل النزاعات الدولية**. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ،2012.

30. شبانة، عبد الفتاح. **الدبلوماسية القواعد القانونية الممارسة العلمية المشكلات الفعلية**.القاهرة: مكتبة مذبولي، 2002.

31. شكري، علي يوسف .**الدبلوماسية في عالم متغير** .عمان: دار الرضوان للنشر والتوزيع،2014.

32. شنان. عمر عبد الحفيظ. **نزاعات الدول الداخلية** .الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة ، 2015.

33. صلاح، محمد عبد الحميد. **فن التفاوض والدبلوماسية**. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2011.

34. طريح شرف، عبد العزيز. **جغرافيا ليبيا**. الاسكندرية : منشأة المعارف، ط.2 ،1971.

35. طشطوش، هايل عبد المولى . **مقدمة في العلاقات الدولية** .الأردن: جامعة اليرموك، 2010.

36. عبد الغفار، محمد أحمد. **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية** .الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،2013.

37. عبد الله حسين، عادل . **التسوية القضائية لنزاعات الحدود** . القاهرة: دار النهضة العربية ،1997.

38. عبودي، محمد بن ناصر. **إطلالة على موريتانيا**. د.ب.ن، د.م.ن، 1979

39. عطاء، محمد صالح زهرة. **في النظرية الدبلوماسية**. الأردن : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،2014.

40. غازي، حسن صباريني. **الدبلوماسية المعاصرة دراسة قانونية**.عمان: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، 2002.

41. فرانكن، جوزيف ترجمة: غازي، عبد الرحيم القصيني . **العلاقات الدولية**. السعودية: مطبوعات شهامة ، ط.2، 1984.

42. فرج، أنور محمد. **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية –دراسة مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة** – . السليمانية : مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ،2007.

43. قطيش، نواف. ***الامن الوطني – الأزمات –***.الأردن: دار الراية، 2011

44. معراف غالية، إسماعيل. **أمم المتحدة والنزاعات الإقليمية**. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية 1995

(02). كتب صدرت في شكل سلسلة:

45. مالكي، محمد وآخرون. **ثورة تونس الأسباب السياقات والتحديات**، بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2012.

ثالثا: تقارير:

46. الإحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط: فهم الصراع في ليبيا" ***تقرير الشرق الأوسط لمجموعة الأزمات الدولية***، رقم.107 (6جوان 2011)

47. تطورات الوضع في ليبيا، ***تقرير جامعة جامعة الدول العربية***، رقم. 7852،(2015/01/15)

48. يحيى الزبير ، "الجزائر و الوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب و مكافحة الإرهاب"، **تقرير مركز الجزيرة للدراسات**(28، نوفمبر،2012).

رابعا: الوثائــق:

(01).نصوص قانونية

49. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1976، **الجريدة الرسمية**،ع.94، المؤرخة في 24 نوفمبر 1976، ص.1308

50. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996، **الجريدة الرسمية**، ع.76، المؤرخة في 8 ديسمبر 1996

(02).الجرائد :

51. مالك رداد "عبد الجليل ينتقد موقف الشعب الجزائري من المجلس الانتقالي الليبي" ، ***جريدة الفجر***، ع. 3345 (2011/10/4).

خامسا: مقالات ودوريّات:

(01) . المقالات :

52. الحسين الشيخ العلوي. "منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي". **مركز الجزيرة للدراسات** .31 اوت 2015 .

53. الصواني، يوسف محمد . "الولايات المتحدة الأمريكية ليبيا تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي"، ***المستقبل العربي.***

54. بن القبي، صالح **البلوماسي الجزائرية بين الأمس و اليوم** ، دون معلومات عن النشر.

55. بولمكاحل، إبراهيم .**سلسلة محاضرات في تحليل النزاعات الدولية.** جامعة قسنطينة : قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

56. جبر ،دينا محمد ، علوان ،إبتسام حاتم. **الإستراتيجية بين الأصل العسكري والضرورة السياسية وتأثيرها على القوى الدولية** .

57. محمد أمين، بن عايشة ، "الدبلوماسية الجزائرية و المعضلة الأمنية في مالي: بين الإستمرار والتغيير".

58. خييري ، عمر "ليبيا: الكيانات السياسية والعسكرية في الصراع السياسي" ، ***منتدى العلاقات العربية والدولية*** .أفريل 2014

(02). الدوريات :

59. أبو حسين، ريم ، "مسار التحول الديمقراطي بليبيا الواقع والتحديات"، ***رؤية تركية***، ع.3 (نوفمبر 2011).

60. أحمد عبد الجبار سعيد. مصطفى خليفة الذوادي. "دور الثروة البحرية في الاقتصاد الوطني كأحد البدائل للنفط" ، **مجلة العلوم والتقنية** .(يونيو 2015).

61. الرنتيسي، محمود سمير ."السياسة الخارجية اتجاه ليبيا 2011-2014. ***رؤية تركية*** ع03(نوفمبر 2011).

62. لكريني، إدريس. "مكافحة الارهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية و واقع المقاربات الإنفرادية" **مجلة المستقبل العربي**،ع281(جويلية،2012).

63. الوغزيزي، أحمد جعفري . "بلدان الساحل الافرقي الاهمية الاستراتيجية والسياسية والأطماع الغربية بين الامس واليوم"، **مجلة والواحات للبحوث والدراسات** م.8،ع.1(2015) .

64. بدوي، منير محمود ."مفهوم الصراع دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع " **دراسات مستقبلية**، ع 03 .جويلية 1997.

65. برونو ،بونيه. "إستخدام القوة لحماية المدنيين والعمل الإنساني ،حالة ليبيا ومابعدها"، ***المجلة الدولية للصليب الأحمر***، م. 93 ، ع.884 (سبتمبر 2011)

66.بطرس بطرس، غالي "السياسات الخارجية للدول الكبرى،." **المجلة المصرية للعلوم السياسية،** ع. 18. (سبتمبر 1962) .

67.بن خليف، عبد الوهاب ، "القبيلة أزمة المواطنة في المجتمعات الدولية–المجتمع الليبي نموذجا–" ***مجلة دراسات الدفاع والإستقبالية***،ع6 (2016)

تسعديت مسيح الدين ، "المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الإفريقي: الرهانات والتحديات"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**،ع.4(.ديسمبر،2015).

68.جنين ،داود ، المغرب. الوضع الراهن لميزان القوى الاجتماعي و السياسي. ***مجلة الثورة الدائمة*** ع.5.(مارس 2015)

69.خاطر،" مايا الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية**، م.27،ع.3 (2011)

70.دنيا الأمل إسماعيل. "المساعي الحميدة في حل النزعات الدولية الخلاف السعودي القطري". **الحوار المتمدن** ،ع.3055 (6 جويلية 2010)

71.زواشي ،صورية . "الأزمة الليبية والقوى الدولية ووجهات نظر متباينة ومصالح متناسقة" ، ***مجلة العلوم السياسية*** .

72.عاشور شوايل، تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا واقع ورؤية، ***مركز كارنغي للشرق الأوسط*** (22–23 جانفي 2014).

73.عصام عبد الشافي، "التحولات السياسية في ليبيا الاطراف والاحتمالات المستقبلية"، ***مجلة رؤية تركية***، ع.03 (2011)

74.فريق الأزمات العربي ، "الأزمة الليبية إلى أين ،مركز دراسات الشرق الأوسط" ، ع.13 (سنة 2017).

75.لونيسي، رابح . "مستقبل الوضع الأمني في ليبيا بين الحسم العسكري والحوار السياسي"، ملتقى دولي: مالي–ليبيا

76.مبادرات السلام والخروج من الأزمات، ***النادي الوطني للجيش***،.(12 جانفي 2016).

74. محمد عبد الحفيظ الشيخ،" ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة"، ***مجلة المستقبل العربي***، ع.7 (مارس.2014).

77.محمود بدوي ،منير ، "الوساطة ودور الطرف الثالث في تسوية المنازعات "، **دراسات مستقبلية**، ع.8 .(جويلية 2013).

سابعا: دراسات وأبحاث:

(01) رسائل جامعيّة:

78.أبصير، أحمد طالب . **المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي**، مذكرة ماجيستير. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام 2009.2010.

79. إدريس عطية. **الإرهاب في افريقيا: دراسة على الظاهرة و آليات مواجهتها**، مذكرة ماجستير(جامعة الجزائر3:كلية الحقوق و العلوم السياسية،2011.

80. آسيا قسوم ، **الدبلوماسية الجزائرية والربيع العربي بين الإلتزام بالمبادئ وإملاءات المصلحة الوطنية**، شهادة ماجستير .جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2014.2015.

81. أميمة ،جعفر عمر. **السياسة الخارجية الأمريكية ما بعد 11 سبتمبر دراسة حالة التدخل الامريكي في أفغانستان**. رسالة ماجستير.جامعة الخرطوم: كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، 2005.

82. أنس تيسير ،بن صلاحات. دور **الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على مواقف وسياسات الاتحاد الأوروبي اتجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين، 2005-2013**. رسالة ماجيستير .جامعة فلسطين: كلية الدراسات العليا، 2015.

83. الزين ،هايل صالح .**الأساس القانوني لمنح الحصانات و الإمتيازات الدبلوماسية** رسالة ماجيستير جامعة الشرق الأوسط،:كلية الحقوق، 2011.

84. العايب ،سليم . **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي**، مذكرة ماجيستير.جامعة باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2011.

85. الحامدي عيدون. أمن الحدود و تداعياته الجيوسياسية على الجزائر، مذكرة ماجيستير.جامعة المسيلة: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2014.2015.

86. براهيمي ،مريم . **التعاون الأمريكي الجزائري. في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغربية**، مذكرة ماجستير.جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2011.2012.

87. برد، رتيبة **الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى5+5**، مذكرة ماجستير(جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2008.2009.

88. بلقاسمي ،رقية .**التكامل الاقليمي المغاربي: دراسة في التحديات والأفاق المستقبلية**، مذكرة ماجيستير .جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2010.2011.

89. بن عون، الزبير. **تحليل سوسيولوجي للصراع في الهيئات المحلية المنتخبة**. مذكرة ماجيستير ، جامعة قاصدي مرباح ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، 2011، 2012 .

90. بودردابن ،منيرة . **دور الدبلوماسية المعاصرة في تنفيذ السياسة الخارجية دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية** رسالة ماجيستير .جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008-2009.

91. بوزرب، رياض. **النزاع في العلاقات الجزائرية المغاربية 1963-1988**. مذكرة ماجيستير .جامعة قسنطينة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2007،2008.

92. بيوم، فطيمة . **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجيستير.جامعة باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2009.2010

93. تيسير، إبراهيم قديح، ***التدخل الدولي الإنساني-دراسة حالة ليبيا***-، شهادة ماجيستير(جامعة غزة: كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية،2013)

94. حجاج، ،مراد **التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة المغرب العربي** ،مذكرة ما جيستير .جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام 2008.

95. حسام حمزة، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**، مذكرة ماجيستير(جامعة باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية 2010-2011.

96. حساني ،فاطمة الزهراء ، **النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الإتجاهات النظرية الجديدة** .مذكرة ماجيستير ، جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية والإتصال ، 2008.

97. حمدوش ،رياض .**تأثير السياسية الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الاوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر** 2001، أطروحة دكتوراه .جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2011-2012.

98. حين الأسمر ،وضاح مصطفى ، **أثر الحراك العربي على الدور الوظيفي لدولة إسرائيل**، شهادة ماجستير (جامعة فلسطين : كلية الدراسات العليا،2014.

99. خالد بكشيط ، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**، شهادة الماجيستير(جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام2010.2011)

100. درباش ،مفتاح عمر حمد ،.**العلاقة بين محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن في التسوية السلمية للمنازعات وحفظ السلام للأمن الدوليين**، أطروحة دكتوراه .جامعة الخرطوم: كلية القانون .

101. ديب ،محمد ، **التسوية السلمية لنزاعات الحدود الدولية في العلاقات الدولية المعاصرة**. مذكرة ماجيستير.جامعة الشلف: كلية العلوم القانونية والإدارية 2009-2010.

102. رحيمة لدغش. **سيادة الدولة وحقها في مباشرة التمثيل الدبلوماسي**، أطروحة دكتوراه .جامعة تلمسان :كلية الحقوق قسم القانون العام، 2013-2014

103. رسولي، أسماء. **مكانة الساحل في الإستراتيجية الأمريكية بعد احداث 11 سبتمبر 2001**، مذكرة ماجيستير .جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2010.2011 .

104. زاوشي، صورية .**أمن منطقة شمال أفريقيا في ظل الأزمة الليبية التحديات والتداعيات 2015/2011**،أطروحة دكتوراه .جامعة الجزائر03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2016/2015

105. ظريف، شاكر . **البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية التحديات والرهانات** ، مذكرة ماجستير .جامعة باتنة :كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008.2010.

106. عبد النبي، مصطفى. **إستفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية** أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر: كلية الحقوق،2013.2014.

107. عمارة، موسى حلمي. **دور الدبلوماسية الفلسطينية في إدارة الأزمة الصحية أثناء الحصار على محافظات غزة 2006-2013**. مذكرة ماجستير.جامعة فلسطين: أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، 2014.

108. كيفي، نجلاء .**العلاقات الجزائرية المغربية آفاقها واقعها تطورها مستقبلها1963 -1994** مذكرة ماستر.جامعة بسكرة : قسم العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية 2012-2013 .

109. لخضاري، منصور .**إستراتيجية الأمن الوطني، 2006/ 2011 أطروحة دكتوراه**.جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2013.

110. ماضوي، عباس. **المصادر الدولية غير الاتفاقية للقانون الدولي العام** .رسالة ماجستير.جامعة بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2012-2013.

111. مولج ،فوزية .**الوحدة في برامج وخطب الأحزاب المغربية الثلاثة**.مذكرة ماجيستير. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام ، 2010.2011.

112. ندى عيسى عثمان خليل. **دبلوماسية التنمية الإقتصادية** . شهادة ماجستير .جامعة الخرطوم: كلية الدراسات الإقتصادية والإجتماعية ، 2004

113. يسرى أشريف. **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**، مذكرة ماجستير(جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2015.2016.

ثامنا: مداخلات في ندوات وملتقيات علميّة: (أوراق عمل، مداخلات وبحوث):

114. أدريس، شريف ، "تصور التهديد في الخطاب السياسي ، التحليل تعاون الأزمات الليبية والمالية في الخطاب الأمريكي والفرنسي" ملتقى دولي: مالي-ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات، ***النادي الوطني للجيش***، غير منشور (12 جانفي 2016.

115. بن خليف ،عبد الوهاب "المقاربة الجزائرية لحل الأزمات في محيطها الإقليمي: الأزمة المالية نموذجا"، ملتقى وطني بعنوان: **مالي-ليبيا مبادرات السلام و الخروج من الأزمات** (12جانفي 2016) النادي الوطني للجيش.

116. بن شنان،"مصطفى إنعكاسات التدخل الأجنبي في ليبيا" ملتقى وطني حول: مالي ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات اي آفاق من اجل الاستقرار الجهوي ، غير منشورة، ***النادي الوطني للجيش*** .جانفي 2016.

117. شمسة بوشناقة ، "استراتيجية الاتحاد الاوروبي للامن والتنمية ،في منطقة الساحل (استراتيجية من اجل الساحل) الرهانات والقيود"، **ملتقى دولي: حول التحديات الامينة للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة**، جامعة ورقلة،(2013/02/28).

118. عادل أبو بكر الطلحي، "الشباب وظاهر الهجرة غير الشرعية الى أوروبا" ، **مؤتمر الشباب و الهجرة**، دون معلومات عن النشر.

119. منصور لخضاري، "تعقيدات الأزمة الليبية والمالية الليبية وانعكاساها على الامن الاقليمي في الساحل" ملتقى دولي: مالي-ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات، **النادي الوطني للجيش**، غير منشور (12 جانفي 2016)

120. يحيى الزبير ، "الازمات المالية الليبية أي أدوار للجزائر ؟" ملتقى دولي: مالي–ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات، **النادي الوطني للجيش**، غير منشور.12 جانفي 2016.

ثامنا: تحميلات «بي دي أف»: (PDF).

1. الحافظ النويني، "أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في افريقيا، حالة الدولة الفاشلة نموذج مالي" ، جامعة الرباط، دون معلومات عن النشر.
2. عبد الهادي محمد إيثار، **استراتيجية إدارة الأزمات تأثير مفاهيمي على وفق المنظور الإسلامي**، كلية الإدارة والاقتصاد
3. لخضاري ،منصور. **الإمتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر**.بدون معلومات عن النشر.

تاسعا: المواقع الإلكترونيّة:

1. الحارثي، ميلاد ،" دولة مالي بين الدمقراطية وخيارات الإنفصال و التدويل أو الطريق إلى إعلان دولة الطوارق" في: Milad-derltrath.blogspot.com
2. بخاري، سلمية. الإذاعة الجزائرية 2016/12/25، http://www.radioalgerie.dz/live/tab–chRAI.html .
3. خريطة دول المغرب العربي، WWW.MAPS DU MAROC.COM
4. ولد خليفة ،سيد محمد ."الاقتصاد الموريتاني ،الركائز والمعيقات" في: www.afrigatenens
5. بثينة اشتيوي حقوق النفط ، "ثروة ليبيا المهددة بالإنهيار" في:www.sasaport
6. شاهين مغربي، " ليبيا الموقع الجغرافي، فيwww.lotr.do.goo.com.
7. محمد خليفة. "الإرهاب في د ول المغرب العربي، فيwww.siyassa.org

المراجع باللّغة الأجنبيّة الأولى:(اللّغة الفرنسية).

أولا :الكتب :

1. Maurice Barlier , *Le conflit du Sahara Occidental* (Paris : éditional harmattau.1982)
2. André Beaufre, traduit par : Thierry De Montbrial,*introduction a la stratégie*,(France :pluriel ;1963).

3. Taieb Hafsi , **Le développement économique de l'Algérie: expériences et perspectives** (Algérie: cabah édition,2011.

ثانيا :التقارير

1. N.Khaled. « profils des migrants subsahariens en situation irrégulière en Algérie », *Rapport intermédiaire de recherche* (CISP).Algérie.
2. « Le sahel central au cœur de la tempête » *Rapport Afrique de crises group* n° 227 .25/06/2015.

ثالثا :المقالات

3. Edmonde Bernus « être touareg au Mali » *politique Africaine* (octobre, 1992)

المراجع باللّغة الأجنبيّة الثانية:(اللّغة الإنجليزية).

أولا: الكتب :

1. Cassel Alen ,*ideology and international relation in modern word* (London : rotledge,2003.
2. James Dougherty, Robert Pfaltegraff, contending theories of international relation: a comprehensive survey (new York: fifth edition, 2001)

ثانيا الوثائق :

(01). الجرائد :

1. Suay Nilhan, "intra state conflict as security threats in a globalised world with case stady of cyprus" humanitary and social science journal. N°06/2011 (22-28 april.-2017.

ثالثا :المجلات:

1. Ronald Bruce and, st John « A Transatlantic Perspective on the future of Libya » *Mediterranean paper series*, the German Marshal fund of the United states,(may 2012)

فـــهـرس

المحتويات

الفهرس:

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
ملخص الدراسة باللغة العربية	أ
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	ب
ملخص الدراسة بالغة الفرنسية	ج
مقدمة	1
الفصل الأول: الدبلوماسية ، النزاعات: مقاربة مفاهيمية	13
المبحث الأول: الدبلوماسيـــــة: مقاربة مفاهمية	14
المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية وعلاقاتها بالمفاهيم الأخرى	14
المطلب الثاني: التطور التاريخي لظاهرة الدبلوماسية	19
المطلب الثالث :أنماط و أنواع الدبلوماسية الحديثة	25
المبحث الثاني: مقاربة مفاهمية حول النزاعات	28
المطلب الأول: مفهوم النزاع	29
المطلب الثاني: أنواع وأسباب النزاعات	31
المطلب الثالث: طبيعة النزاعات في أفريقيا	35
المبحث الثالث : الوسائل الدبلوماسية في تسوية النزاعات الدولية .	37
المطـــلب الثـــاني : المساعي الـــحميدة.	38
المطـــلب الثـــالث : الوساطـــة.	39
المطلب الـــرابع : التحقيـــــق والتـــوفـــــيق.	40
الفصل الثاني:دبلوماسية الجزائر اتجاه دول الجوار	47
المبحث الأول: المكانة الجيوبولـــيتكية للجـــــوار الجزائري	48
المطلب الأول: الموقع الجيواستراتيجي الجزائري	48
المطلب الثاني: أهمية دول الجوار بالنسبة للعمق الإستراتيجي الجزائري	52
المبحث الثاني: تحديات أزمات دول الجوار على الامن القومي الجزائري	61
المطلب الأول: التـــهديدات الأمنية في دول الجوار	62
المطلب الثاني: أزمتي مالي وليبيا وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري	69
المبحث الثالث: المقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار	70

المطلب الأول :أسس ومرتكزات المقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار	70
المطلب الثاني: الدور الإقليمي الجزائري في حل النزاعات في دول الجوار	75
الفصل الثالث : المقاربة الجزائرية اتجاه النزاع في ليبيا	80
المبحث الأول : جذور النزاع في ليبيا ومسار تطوره	81
المطلب الأول: أســـباب النزاع في ليبيا	81
المطلب الثاني : الصيرورة التاريخية لتطور النزاع في ليبيا	86
المبحث الثاني: الأطراف والمواقف الدولية من النزاع في ليبيا	91
المطلب الأول : أطراف النزاع في ليبيا	91
المطلب الثاني : المواقف الدولية والإقليمية من النزاع في ليبيا	95
المبحث الثالث: المقاربة الجزائرية ودورها في تسوية النزاع في ليبيا	99
المطلب الأول: الدبلوماسية الجزائرية في النزاع الليبي:	99
المطلب الثاني : رهانات وتحديات المقاربة الجزائرية في الأزمة الليبية	105
الخاتمة	107
قائمة المراجع والمصادر	111
الملاحق.	
الفهارس	

قائمة الجداول والأشكال:

- **قائمة الأشكال**

الشكل رقم	العنوان	الصفحة
1	نموذج متكامل لقرارات التدخل	96

- **قائمة الجداول**

الشكل رقم	العنوان	الصفحة
1	**النزاعات من حيث طبيعتها جدول**	32
2	**يوضح أوضاع الحدود الجزائرية من حيث الطول و تاريخ النشأة و الحالة القائمة**	48

➢ قائمة الخرائط:

خريطة رقم	العنوان	الصفحة
1	خريطة حدود دول المغرب العربي	52

➢ قائمة المخطّطات :

1	**هيكل النظام السياسي في ليبيا وسلطاته الرسمية**	83
2	**مخطط يمثل اهم القوى المتنازعة في ليبيا**	94
3	**الدبلوماسية الجزائرية تجاه النزاع في ليبيا**	104
4	**أبعاد تثبيت الاستقرار الإقليمي حسب الدبلوماسية الجزائرية**	105